



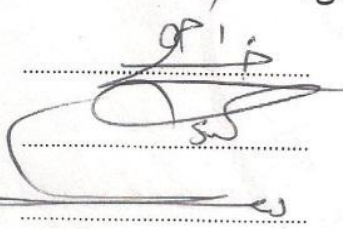
ج س غ/35
الرقم Ref
2012/09/02م
التاريخ Date

نتيجة الحكم على أطروحة ماجستير

بناءً على موافقة عمادة الدراسات العليا بالجامعة الإسلامية بغزة على تشكيل لجنة الحكم على أطروحة الباحثة/ مرام تيسير مصطفى الفرا لنيل درجة الماجستير في كلية التجارة/ قسم اقتصاديات التنمية، وموضوعها:

دور القطاع المصرفي في تمويل التنمية الاقتصادية الفلسطينية (1995-2011)

وبعد المناقشة العلنية التي تمت اليوم الأحد 15 شوال 1433 هـ، الموافق 2012/09/02م الساعة الواحدة ظهراً بمبنى طيبة، اجتمعت لجنة الحكم على الأطروحة والمكونة من:



مشرفاً ورئيساً

د. خليل أحمد النمروطي

مناقشاً داخلياً

د. سمير خالد صافي

مناقشاً خارجياً

د. سمير مصطفى أبو مدللة

وبعد المداولة أوصت اللجنة بمنح الباحثة درجة الماجستير في كلية التجارة/ قسم اقتصاديات التنمية.

واللجنة إذ تمنحها هذه الدرجة فإنها توصيها بتقوى الله ولزوم طاعته وأن تسخر علمها في خدمة دينها ووطنها.

والله ولي التوفيق ،،،

عميد الدراسات العليا



أ.د. فؤاد علي العاجز

بسم الله الرحمن الرحيم



الجامعة الإسلامية بغزة
عمادة الدراسات العليا
كلية التجارة
قسم اقتصاديات التنمية

**دور القطاع المصرفي في تمويل التنمية الاقتصادية الفلسطينية
(1995 - 2011)**

**The role of the banking sector in financing the Palestinian Economic
Development (1995- 2011)**

إعداد الطالبة

مرام تيسير مصطفى الفرا

إشراف الدكتور

خليل أحمد يوسف النمروطي

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في اقتصاديات التنمية من
كلية التجارة في الجامعة الإسلامية بغزة
1433هـ - 2012 م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وَإِنْ تَعُدُّوا نِعْمَةَ اللَّهِ لَا تُحْصُوهَا

صدق الله العظيم

(سورة النحل، آية 18).

إلى الذين وصى الله بهما خيرا في القرآن الكريم " والديّ العزيزين " حفظهما الله زمانا مشاهير

إلى الذين وصى الله بهما خيرا في القرآن الكريم " والديّ العزيزين " حفظهما الله

وراعاهما....

إلى من علمني الكثير خالي العزيز " همام الفرا"....

إلى رفيق حياتي " عادل"....

إلى أختاي وأخوأيّ الأعمام....

إلى صديقتي " ندى، عايدة، شاهيناز"....

إلى جميع أفراد عائلتي، أصدقائي، وزملائي بالدراسة والعمل....

إلى من علمتنا دماؤهم معنى الوفاء، ومن جعلوا من قضبان السجن.. رسالة حرية ..

إلى شهداء وأسرى مسيرة الاستقلال والبناء والنصر....

إلى جميع من ذكرت ونسيت أهدي هذا البحث المتواضع....

الباحثة: مرام تيسير الفرا

الشكر والتقدير

عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "لا يشكر الله من لا يشكر الناس".

رواه الإمام أحمد وأبو داود.

من هنا لا يسعني إلا أن أسجد لله سبحانه وتعالى على أن وفقني في إتمام هذا البحث المتواضع في ظل هذه الأوضاع الصعبة التي واجهتني في إتمام البحث.

وأقدم بأسمى آيات الشكر لجامعتي العظيمة "الجامعة الإسلامية" ممثلة برئيسها ومدراء أقسامها.

ومن ثم أتوجه بوافر الشكر والعرفان للدكتور "خليل النمرطي" المشرف على هذا البحث، والذي لو يبذل بتقديم النصيحة والتوجيه والتشجيع كما وأقدر له سعة صدره واحترامه للطالب وأرائه.

كما ونوجه الشكر للدكتور "سيف الدين عودة" الذي لو يتوانى في تقديم نصائحه ارشاداته في هذا المجال، كذلك إلى أساتذتي "د. محمد مقداد"، "د. علاء الدين الرفاتي"، "د. معين رجب"، "د. سمير صافي"، "د. أسامة نوفل"، وأساتذة المرابطين. وإنه لمن حق على الأُنسَى أصدقاء وزملاء أعزاء كان لهم فضل كبير لا يمكن إنحاله في سبيل إنجاز هذا البحث وأخص بالذكر أ. بشري الفزا، وأ. هبة الأنا.

للجميع مني كل الشكر والتقدير والعرفان...

الباحثة: مراء تيسير الفزا.

قائمة المحتويات

الصفحة	الموضوع
ب	آية قرآنية
ت	إهداء
ث	شكر وتقدير
ج	قائمة المحتويات
ذ	قائمة الجداول
ر	قائمة الأشكال البيانية
ر	قائمة الملاحق
ز	ملخص البحث باللغة العربية
س	ملخص البحث باللغة الانجليزية
الفصل الأول الإطار العام للدراسة	
2	1.1 المقدمة
3	1.2 مشكلة البحث
4	1.3 فرضيات البحث
4	1.4 أهمية البحث
5	1.5 أهداف البحث
6	1.6 منهجية البحث
9	1.7 مصادر البيانات
10	1.8 حدود البحث
10	1.9 صعوبات البحث
الفصل الثاني الدراسات السابقة	
13	2.1 الدراسات المحلية
17	2.2 الدراسات العربية
25	2.3 الدراسات الأجنبية
31	2.4 التعقيب على الدراسات السابقة
الفصل الثالث علاقة التمويل المصرفي بالتنمية الاقتصادية	
34	3.1 مقدمة
35	3.2 التنمية الاقتصادية
36	3.2.1 مفهوم التنمية الاقتصادية

الصفحة	الموضوع
39	3.2.2 مؤشرات التنمية الاقتصادية
43	3.2.3 مصادر تمويل التنمية الاقتصادية
49	3.3 الأساس النظري لعلاقة التنمية الاقتصادية بالتمويل المصرفي
50	3.3.1 اهم مدارس القطاع المصرفي
54	3.3.2 الآراء الاقتصادية حول علاقة التنمية الاقتصادية بالتمويل المصرفي
الفصل الرابع القطاع المصرفي الفلسطيني	
60	4.1 مقدمة
61	4.2 ملامح القطاع المصرفي الفلسطيني.
61	4.2.1 التطور التاريخي للقطاع المصرفي الفلسطيني
65	4.2.2 هيكلية القطاع المصرفي الفلسطيني
67	4.2.3 مصادر تمويل القطاع المصرفي الفلسطيني
70	4.2.4 آليات تمويل القطاع المصرفي للاقتصاد الفلسطيني
73	4.2.5 قنوات تأثير القطاع المصرفي على التنمية الاقتصادية
77	4.2.6 تحديات القطاع المصرفي الفلسطيني
79	4.3 مؤشرات القطاع المصرفي.
79	4.3.1 التحليل الوصفي للمؤشرات الكمية للجهاز المصرفي الفلسطيني
79	التسهيلات الائتمانية
79	أنواع التسهيلات الائتمانية
79	التسهيلات الائتمانية المباشرة
80	توزيعات التسهيلات الائتمانية حسب نوعها
80	جاري مدين
81	القروض
83	التمويل التأجيري
84	توزيعات التسهيلات الائتمانية حسب المنطقة الجغرافية
85	توزيعات التسهيلات الائتمانية حسب نوع العملة
86	توزيعات التسهيلات الائتمانية حسب القطاعات الاقتصادية
92	التسهيلات غير المباشرة
93	ودائع العملاء
95	نسبة التسهيلات الائتمانية إلى الودائع
97	سعر الفائدة
99	عدد البنوك وفروعها

الصفحة	الموضوع
101	4.3.2 مؤشرات الأداء للجهاز المصرفي الفلسطيني
	الفصل الخامس واقع التنمية الاقتصادية الفلسطينية
104	5.1 مقدمة
105	5.2 مؤشرات الكلية للاقتصاد الفلسطيني
105	5.2.1 الناتج المحلي الإجمالي
107	5.2.2 العمالة
109	5.2.3 إجمالي الصادرات والواردات
111	5.2.4 ميزان المدفوعات
112	5.2.5 التضخم
113	5.3 مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الفلسطيني
113	5.3.1 الفترة ما قبل الانتفاضة (1995 - 2000)
115	5.3.2 الفترة ما بعد الانتفاضة (2001 - 2007)
117	5.3.3 الفترة ما بعد الانتخابات التشريعية 2006
120	5.4 معدل نمو الائتمان المصرفي للناتج المحلي
120	5.4.1 الائتمان الموجه للقطاع الزراعي
121	5.4.2 الائتمان الموجه للقطاع الصناعي
121	5.4.3 الائتمان الموجه لقطاع الإنشاءات
122	5.4.4 الائتمان الموجه للقطاع التجاري
122	5.4.5 الائتمان الموجه لقطاع النقل
123	5.4.6 الائتمان الموجه لقطاع الوساطة المالية
123	5.4.7 الائتمان الموجه لقطاع الخدمات
	الفصل السادس التحليل القياسي لدور القطاع المصرفي في تمويل التنمية الاقتصادية الفلسطينية
125	6.1 مقدمة
126	6.2 منهجية تقدير نماذج الدراسة
126	6.2.1 منهجية طريقة المربعات الصغرى المصححة كلياً
127	6.2.2 منهجية التكامل المشترك
128	6.3 بيانات ومتغيرات نماذج الدراسة
129	6.4 وصف نماذج الدراسة
129	6.4.1 نموذج دالة الائتمان المصرفي
130	6.4.2 نموذج دالة الائتمان الإنتاج

الصفحة	الموضوع
131	6.5 التحليل والتقدير القياسي لنماذج الدراسة
131	6.5.1 اختبار السكون للسلاسل الزمنية
132	6.5.2 اختبار التكامل المشترك
135	6.6 تقدير دوال نماذج الدراسة
135	6.6.1 تقدير نموذج دالة الانتمان
139	6.6.2 تقدير نموذج دالة الانتاج
الفصل السابع النتائج والتوصيات	
144	7.1 مقدمة
144	7.2 النتائج المتعلقة بالتحليل الوصفي لمؤشرات القطاع المصرفي
145	7.3 النتائج المتعلقة بالدارسة الإحصائية القياسية
147	7.4 التوصيات
150	المراجع
156	الملاحق

قائمة الجداول

رقم الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
61	عدد البنوك وفروعها خلال الفترة (1920 - 1945).	4/1
62	المصارف الإسرائيلية وعدد فروعها في الضفة الغربية وقطاع غزة خلال الفترة 1994- (1967).	4/2
66	البنوك الوطنية حتى عام 2011.	4/3
66	البنوك العربية والأجنبية العاملة في فلسطين حتى عام 2011.	4/4
80	إجمالي الجاري المدين للمصارف خلال الفترة (1995-2011)	4/5
82	إجمالي القروض للمصارف خلال الفترة (1995-2011).	4/6
83	إجمالي التمويل التأجيري للمصارف خلال الفترة (1995-2011)	4/7
87	التسهيلات الائتمانية حسب القطاعات الاقتصادية المختلفة خلال الفترة (1995 - 2000).	4/8
89	التسهيلات الائتمانية حسب القطاعات الاقتصادية المختلفة خلال الفترة (2001 - 2006).	4/9
91	التسهيلات الائتمانية حسب القطاعات الاقتصادية المختلفة خلال الفترة (2007 - 2011).	4/10
94	إجمالي الودائع للمصارف خلال الفترة (1995-2011).	4/11
95	نسبة التسهيلات الائتمانية إلى الودائع خلال (1995 - 2000).	4/12
96	نسبة التسهيلات الائتمانية إلى الودائع خلال (2001 - 2006).	4/13
96	نسبة التسهيلات الائتمانية إلى الودائع خلال (2007 - 2011).	4/14
100	عدد البنوك العاملة في فلسطين خلال الفترة (1995 - 2011)	4/15
106	يوضح إجمالي الناتج المحلي للفترة (1995 - 2011).	5/1
108	معدل النمو في حجم العمالة للفترة (1995 - 2011).	5/2
109	إجمالي الصادرات الفلسطينية خلال الفترة (1995 - 2011).	5/3
110	إجمالي الواردات الفلسطينية خلال الفترة (1995 - 2011).	5/4
114	نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (1995-2000).	5/5
116	نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2001-2006).	5/6
118	نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2007-2011)	5/7
133	نتائج اختبار جذر الوحدة (Unit Root Test) لمتغيرات الدراسة.	6/1
134	نتائج اختبار التكامل المشترك بطريقة (جوهانسون) دالة الائتمان.	6/2
135	نتائج اختبار التكامل المشترك بطريقة (جوهانسون) دالة الإنتاج.	6/3
136	نتائج تقدير نموذج دالة الائتمان المصرفي.	6/4
139	نتائج التحقق من عدم وجود مشكلة الازدواج الخطي	6/5
140	نتائج تقدير نموذج دالة الإنتاج.	6/6

قائمة الأشكال البيانية

رقم الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
44	مصادر تمويل التنمية الاقتصادية.	3/1
72	إجمالي الموارد المالية المصرفية.	4/1
85	توزيعات التسهيلات الائتمانية حسب التوزيع الجغرافي للعام 2011.	4/2
86	أسعار الفائدة على القروض والودائع خلال الفترة (2000-2010).	4/3
94	إجمالي الودائع للعملاء خلال الفترة (1995-2011).	4/4
99	أسعار الفائدة على القروض خلال الفترة (1995 - 2011).	4/5
107	إجمالي الناتج المحلي الفلسطيني خلال الفترة (1995 - 2011).	5/1
109	حجم العمالة في فلسطين خلال الفترة (1995-2011).	5/2
112	معدل التضخم في الأراضي الفلسطينية و إسرائيل خلال الفترة (2000 - 2010).	5/3
138	القيم الحقيقية والمقدرة والبقايا لدالة الائتمان المصرفي.	6/1
142	القيم الحقيقية والمقدرة والبقايا لدالة الانتاج.	6/2

قائمة الملاحق

رقم الصفحة	الملحق
157	ملحق (1) تقدير رأس المال
157	ملحق (2) طريقة تحويل البيانات باستخدام طريقة DIZ APPROACH
159	ملحق (3) السلاسل الزمنية

ملخص الدراسة

تناقش الدراسة دور القطاع المصرفي في تمويل التنمية الاقتصادية الفلسطينية خلال الفترة (1995-2011)، إذ يعتبر القطاع المصرفي من أهم القطاعات المؤثرة في الاقتصاد الفلسطيني. هدفت الدراسة إلى التعرف على أهمية القطاع المصرفي الفلسطيني ومدى مساهمته في الاقتصاد الفلسطيني، و تحديد العوامل المؤثرة على حجم الائتمان المصرفي كأحد أوجه التمويل المصرفي، و قياس حجم الائتمان الممنوح من القطاع المصرفي إلى الاقتصاد الفلسطيني، و بالنهاية تقديم توصيات عملية في ضوء نتائج الدراسة.

تمثلت مشكلة الدراسة في تحديد مدى مساهمة القطاع المصرفي الفلسطيني في تمويل التنمية الاقتصادية الفلسطينية، وكذلك التعرف على مصادر التمويل المتاحة للقطاع المصرفي الفلسطيني، ولقد قامت الدراسة على أساس فرضيتين الأولى هي: يتأثر حجم الائتمان المصرفي بعدة عوامل منها حجم الناتج المحلي، وحجم الودائع، وعدد السكان، ومعدل سعر الفائدة الحقيقي على الإقراض، وعدد فروع البنوك، وهي تتعلق بتحديد أهم العوامل المؤثرة على الائتمان كأهم مصدر في التمويل المصرفي، والثانية: يوجد أثر الائتمان المصرفي على معدل النمو الاقتصادي الفلسطيني ممثلاً بمعدل الناتج المحلي الإجمالي، وضمن هذا السياق تم استخدام المنهج الوصفي والقياسي، وخرجت الدراسة بما يلي:

توجد علاقة سببية بين كل من الائتمان المصرفي وحجم الناتج المحلي أي أن كل منهما يؤثر بالآخر على الرغم من أن الناتج المحلي يؤثر بنسبة أكبر في الائتمان المصرفي، حيث من خلال الدارسة تبين أن كل زيادة في الناتج المحلي الإجمالي ستؤدي إلى زيادة الائتمان المصرفي بنسبة 1.56%، في المقابل إذا زاد الائتمان المصرفي بنسبة 1% فإن ذلك يعمل على زيادة الناتج المحلي بنسبة 0.19% فقط أي أن الائتمان المصرفي يؤثر إيجابياً ولكن ليس بالمستوى المطلوب الذي يكفل تحقيق التنمية الاقتصادية، كذلك تبين من خلال الدراسة ان الائتمان المصرفي يرتبط بعلاقة إيجابية مع كل من إجمالي ودايع العملاء، وعدد فروع البنك، وعدد السكان، ويرتبط بعلاقة عكسية مع سعر الفائدة.

وقد توصلت الباحثة إلى مجموعة من التوصيات:

ضرورة تنويع الأساليب التمويلية والاستثمارية من خلال إدخال أساليب جديدة لتمويل، و تقديم قروض متوسطة وطويلة الأجل بأسعار فائدة محفزة ومناسبة تعمل على خلق فرص استثمارية، و تعزيز دور البحث العلمي، و إتباع سياسة مالية تؤدي إلى عرض مناسب للمدخرات وتوفر طلباً مناسباً، التشجيع على قيام مؤسسات مصرفية كبيرة تعمل على تنشيط الطلب والعرض على الائتمان.

Abstract

The role of the banking sector in financing Palestinian economic development (1995- 2011).

The study discusses the role of the banking sector in financing Palestinian economic development during the period (1995-2011), which is considered the most influential sectors in the Palestinian economy.

This study aimed to identify the importance of the Palestinian banking sector and how can it to contribute in the Palestinian economy, identify factors affecting the volume of banking credit as one of the main financing resource in the bank, measure the impact of the size of the credit from the banking sector in the Palestinian economy ,and make practical recommendations according of the results of the study.

The problem of the study is how to identify the Palestinian banking sector's contribution in financing Palestinian economic development, also it aimed to identify the importance of the Palestinian banking sector and the extent of its contribution to the Palestinian economy, identifying factors affecting the size of banking credit, and measure the size of the credit from the banking sector to the Palestinian economy, as well as the study aims to identify the sources of funding which available to the Palestinian banking sector, the dissertation based on two assumptions, the first one is: The banking credit was affected with several factors such as, the GDP (gross domestic product), gross deposits, population, the real interest rate on lending, and the number of bank branches, which will determine the most important factors affecting on the banking credit as the main source in bank financing, the second: The impact of banking credit to Palestinian economic growth rate represented by the rate of GDP. It's trying to measure the contribution of the banking sector in the economic development in Palestine, and it used the descriptive and econometrics analysis .**The study remarks the following:**

There is a causal relationship between the banking credit and the gross domestic product that each affects the other, although a larger proportion affected product in banking, where credit through study found that if GDP increased by 1%, it would increase banking credit by 1.56%, in contrast if bank credit has increased by 1% would increase GDP by only 0.19%, so the credit effect on the economy on positive way, but not the required level which ensures achieving the economic development, As well as the study showed that banking credit is linked to a positive relationship with both gross deposits, bank branches, and population, and linked to an inverse relationship with interest rates.

The researcher had reached a set of recommendations:

The need for variety of investment and funding methods through introducing new methods of financing, offering medium-and long-term loans with a suitable interest rates that can create investment opportunities, enhancing the role of scientific research, follow financial policy which leading to offer suitable savings and provides an appropriate demand, encouraging to establish a large banking institutions that can stimulate demand and supply on credit.

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

- 1.1 مقدمة.
- 1.2 مشكلة البحث.
- 1.3 فرضيات البحث.
- 1.4 أهمية البحث وأسباب اختيار الموضوع.
- 1.5 أهداف البحث.
- 1.6 منهجية البحث.
- 1.7 مصادر البيانات.
- 1.8 حدود البحث.
- 1.9 صعوبات البحث.

1.1 المقدمة

تعتبر التنمية الاقتصادية هدفا تسعى إليه معظم الدول فهي عملية شاملة تمس كافة مناحي الحياة منها الاقتصادية والاجتماعية، وتحتاج عملية التنمية إلى تحقيق شروط مسبقة كأن تتوفر للدولة مصادر مالية كافية لتلبية احتياجاتها من تمويل الاستثمار والإنتاج، و إن اقتصاديات الدول وخاصة النامية منها تعاني مشكلة في تمويل التنمية الاقتصادية، حيث تسعى هذا الدول إلى إعادة هياكل اقتصادها الوطني وبناء استراتيجية تنموية، لأنها الركيزة الأساسية لكل نمو اقتصادي وبالتالي زيادة الدخل الوطني وخلق مناصب شغل جديدة وتحسين مستوى المعيشة للمجتمع.

لقد اعتبر تمويل التنمية الاقتصادية من أهم المعوقات التي تعمل أحيانا على فشل السياسات الاقتصادية الإنمائية في الدول، ويقوم القطاع المصرفي بدور حيوي في تمويل الاقتصاد لأي دولة، لذلك حدوث نمو في القطاع المصرفي سيؤدي بدوره إلى زيادة في معدل النمو الاقتصادي للدولة، لما يقوم به من عمليات تكفل توفير التمويل لاستثمارات الدول، فهو يعتبر من أهم مصادر التمويل الداخلي للدولة، خاصة بمراحل النمو الأولى للاقتصاد، ويتضح دور القطاع المصرفي في التنمية من خلال ما يقدمه من تمويل لتكوين رأس المال للمشاريع في كافة المجالات كالصناعة والتجارة والزراعة، وقدرته أيضا على حشد الودائع حيث يقوم بدور الوسيط بين المقرضين والمودعين، وتقديم الودائع للجمهور على شكل قروض تساعد في نمو الاقتصاد إذ تقدم لإقامة مشاريع استثمارية، التي ستؤدي إلى خلق توسع اقتصادي في كافة المجالات.

إن الاقتصاد الفلسطيني كغيره من الدول يسعى للوصول للتنمية الاقتصادية بما يتوفر لديها من موارد، والتي لا تفي باحتياجات التنمية بما تتطلبه من مصادر تمويل كبيرة لأغراض الاستثمار، حيث يعاني الاقتصاد الفلسطيني من انخفاض مستويات الادخار الممول الرئيسي للاستثمار بسبب انخفاض الدخل وارتفاع الميل الحدي للاستهلاك، وفي حال توفر الادخارات فهي في الغالب تذهب لأغراض غير استثمارية لا تخدم كثيرا التنمية الاقتصادية، وبالتالي يظهر دور القطاع المصرفي الفلسطيني كأحد مصادر التمويل حيث يحاول جمع المدخرات وإعادة استثمارها بحيث يؤدي الدور التقليدي للمصارف وهو الوسيط بين أموال المودعين و أموال المقترضين.

مازال القطاع المصرفي الفلسطيني يعاني - مقارنة بغيره من القطاعات لدول مجاورة - ضعف نتيجة لممارسات الاحتلال والذي يهدف إلى تدمير البنية التحتية للاقتصاد والتي شملت كافة مناحي الحياة الاقتصادية وخاصة القطاع المصرفي، إذ أصدرت الحكومة الإسرائيلية ما يقارب من 122 أمرا تحكم من خلالها الأنشطة المصرفية والنقدية في الفترة 1967-1994 (تقرير الاونكتاد الخاص بفلسطين، 2001، ص2).

بحلول 1994م، وقع بروتوكول باريس والذي تمخض عنه إنشاء سلطة النقد الفلسطينية لكي تقوم بمهام تنظيم ومراقبة الأنشطة المصرفية التي تساهم في إعادة بناء الاقتصاد عن طريق إنشاء المصارف الوطنية والعربية وكذلك القيام بأعمال الوساطة المالية وتداول الأوراق المالية، بدأت سلطة النقد الفلسطينية أعمالها في السعي للتغلب على العقبات التي تواجهها، هذه العقبات منها داخلية ناتجة عن انخفاض معدلات الدخل وغياب الوعي الادخاري، و أخرى خارجية ناتجة عن التقيد بالشروط المدرجة ضمن الاتفاقيات الاقتصادية التي قيدت الاقتصاد الفلسطيني.

و نظرا للأهمية الكبيرة المعطاة للقطاع المصرفي والاعتماد الكبير عليه في جانب التمويل للتنمية الاقتصادية، كان لا بد من التعرف على جوهر نشاطه وما إذا كان يساهم بقدر كبير في التنمية الاقتصادية الفلسطينية، أم أنه لا يؤدي أي دور في الحياة الاقتصادية.

1.2 مشكلة البحث:

تتمثل مشكلة البحث في الوضع الذي يعاني منه الاقتصاد الفلسطيني وسعيه لتوفير مصادر تمويل كافية لتحقيق التنمية الاقتصادية، و حيث أن التمويل المصرفي في الوضع العادي هام جدا خاصة في مجال زيادة معدل النمو والتقدم على الصعيد الاقتصادي، فهو يعمل على زيادة الاستثمار، وزيادة الإنتاجية ومن ثم الوصول للنمو الاقتصادي، ولا زال التمويل المصرفي الفلسطيني محدودا نظرا لعدم القدرة في التحكم بعرض النقد، لذلك اقتضى توضيح ما إذا كان للقطاع المصرفي الفلسطيني دور فعال في تمويل الاقتصاد أم أنه لا يؤدي أي دور لخدمة التنمية الاقتصادية، وتحديد أهم العوامل التي تؤثر على حجم الائتمان الممنوح للاقتصاد، وكيف يمكن للائتمان المصرفي أن يؤثر على التنمية الاقتصادية، وبالتالي تكمن المشكلة في:

إلى أي مدى يساهم القطاع المصرفي الفلسطيني في تمويل التنمية الاقتصادية؟

و وجد أن القطاع المصرفي مؤثر بصورة ضئيلة في الاقتصاد الفلسطيني وذلك لعدم تخصيص القروض لأغراض إنتاجية واستثمارية، فهي تقتصر على القروض الاستهلاكية.

1.3 فرضيات البحث:

من خلال مشكلة البحث يمكن صياغة الفرضيات التالية:

- يتأثر حجم الائتمان المصرفي بعدة عوامل منها حجم الناتج المحلي، حجم الودائع، معدل النمو في عدد السكان، معدل سعر الفائدة الحقيقي على الإقراض ، وعدد فروع البنوك.
- يوجد أثر للائتمان المصرفي على النمو الاقتصادي الفلسطيني ممثلا الناتج المحلي الإجمالي.

1.4 أهمية البحث:

- يكتسب البحث أهميته كونه يعالج موضوعا على جانب كبير من الأهمية في المجتمع الفلسطيني وهو دور القطاع المصرفي في تمويل التنمية الاقتصادية.
- يعتبر البحث من الأبحاث التي تكتسب أهمية خاصة لعدم وجود دراسات سابقة منهجية تطبيقية حول الموضوع على مستوى فلسطين ، مع العلم أنها توجد دراسات نظرية سابقة تناولت الموضوع بحدود ضيقة وركزت معظمها على الإطار النظري للموضوع إلى جانب بعض المقالات والتقارير، لذلك يكون البحث مكمل لما بدأ به السابقون حيث سيضيف الإطار التطبيقي له مع استعراض للشق النظري حول القطاع المصرفي.
- يزداد هذا البحث أهمية خاصة في الفترة التي تم بها البحث وهي الفترة ما بين (1995-2011) أي ما بعد اتفاق أوسلو وبرتوكول باريس إلى الوقت الحالي، وهي فترة لم تسبق أي دراسة سابقة أن تطرقت لها.

■ سيزود البحث المهتمين بالدراسات المصرفية بالمعلومات والمؤشرات التي تخدم كلا في مجاله، ومن خلال النتائج والتوصيات التي سيتوصل إليها البحث من شأنها أن تساعد القائمين على رسم السياسات والخطط على تحسين الأداء المستقبلي.

■ سبب اختيار الموضوع:

سبب اختيار الموضوع هو التعرف على أسلوب التمويل الذي يعتمد عليه القطاع المصرفي الفلسطيني في المساهمة في التنمية الاقتصادية، والبحث عما إذا كان يؤدي دوره في تمويل التنمية بشكل فعال ومؤثر خاصة في الفترة الأخيرة التي شهد بها الاقتصاد الفلسطيني عدة تطورات أثرت على أدائه.

1.5 أهداف البحث:

إن وجود قطاع مصرفي متكامل يعمل على توفير التمويل اللازم يعتبر أساس للحكومات لأنه يساهم في الاستثمار ودفع عجلة النمو الاقتصادي، من هنا يهدف البحث إلى:

1. تقديم مراجعة لبعض لنظريات الاقتصاد والتمويل.
2. التعرف على أهمية القطاع المصرفي الفلسطيني ومدى مساهمته في الاقتصاد الفلسطيني.
3. توضيح دور سلطة النقد الفلسطينية في تنظيم ومراقبة أعمال المصارف والإشراف على السياسة النقدية، وتشجيع المصارف لتوفير الادخارات لتسهيل دورها في تمويل التنمية الاقتصادية.
4. محاولة الوقوف على المشاكل والتحديات التي تواجه القطاع المصرفي في تمويل التنمية الاقتصادية.
5. تحديد أهم العوامل المؤثرة على حجم الائتمان المصرفي.
6. تحديد نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية المختلفة في الناتج المحلي الفلسطيني
7. قياس وتحليل أثر حجم الائتمان الممنوح من القطاع المصرفي على الاقتصاد الفلسطيني خلال الفترة (1995 - 2011).
8. تقديم توصيات عملية في ضوء نتائج البحث.

9. اقتراح سياسة اقتصادية فعالة للقطاع المصرفي الفلسطيني.

1.6 منهجية البحث:

إن الأساس المستخدم في دراسة هذا الموضوع هو المنهج الوصفي والتحليلي القياسي. أما المنهج الوصفي فيتعلق بالوضع الاقتصادي الفلسطيني بشكل عام وعن واقع التنمية الاقتصادية ومؤشراتها، ويقوم بالتركيز على بنية و واقع الجهاز المصرفي الفلسطيني، ومؤشرات تطوره من خلال مساهمته في قطاعات الاقتصاد وذلك عن طريق الائتمانات الممنوحة فيه بمختلف الأجال.

المنهج التحليلي القياسي

رجوعاً للنظرية الاقتصادية والدراسات السابقة التي تخصصت في هذا المجال و التي أظهرت وجود علاقة إيجابية بين حجم الائتمان المصرفي والنتائج المحلي، هذه الدراسة سوف تستخدم نمودجا إحصائيا يتكون من دالتين، الأولى دالة الائتمان المصرفي وتظهر بهذه الدالة العوامل المؤثرة في حجم الائتمان المصرفي الفلسطيني، و الدالة الثانية (دالة الإنتاج كوب دوغلاس) بجانب عنصري العمل ورأس المال المقدر، وهنا يتم معرفة أثر الائتمان المصرفي على النمو الاقتصادي في شكل مرونة الإنتاج بالنسبة للائتمان المصرفي، ولتحقيق ذلك يجب:

• تحديد شكل النموذج الإحصائي:

إن تحديد شكل النموذج الإحصائي يتم من خلال الرجوع إلى الأدبيات الاقتصادية النظرية والتطبيقية لكل من دالة الائتمان ودالة الإنتاج.

1. دالة الائتمان المصرفي:

يعتبر الائتمان المصرفي من أهم المصادر التمويلية لدى المصارف الفلسطينية، ولذلك جاءت الدالة الأولى تعبر عن أهم العوامل المؤثرة على حجم الائتمان المصرفي في الاقتصاد الفلسطيني، واعتمدت صياغة دالة الائتمان المصرفي على مستوى الاقتصاد الكلي على نظرية الأرصد القابلة للإقراض، والتي توضح أن حجم الائتمان يعتمد على مدى توفر الأموال القابلة للإقراض (عرض النقد)، وعلى مقدار الطلب على تلك الأموال، ومن أهم المحددات التي تؤثر على الائتمان المصرفي، الدخل الكلي متمثل في الناتج المحلي الإجمالي، ومعدل النمو في عدد السكان، وحجم الودائع (معروف، 2005، ص 69)، و سعر الفائدة الحقيقي (تكلفة الإقراض)

وهو عبارة عن سعر الاسمي بعد استبعاد معدل التضخم منه لذلك فهو يرتبط عكسياً مع الائتمان كما أوضحت دراسة (فيشر، 1993)، و أيضاً عدد فروع البنوك وبناء على ما سبق تصاغ دالة الائتمان على النحو التالي

$$BC_t = B_0 + B_1GDP + B_2POP + B_3TDEP + B_4RI + B_5NB + U_i... (1)$$

حيث:

BCt: حجم الائتمان المصرفي

B0: المقطع الثابت

GDP: حجم الناتج المحلي

POP: معدل النمو في عدد السكان

TDEP: إجمالي حجم الودائع

RI: سعر الفائدة الحقيقي

NB: عدد فروع البنوك

Ui: الخطأ العشوائي

B1, B2, B3, B4, B5: تمثل المرورات المقدرة لكل من الناتج المحلي، عدد السكان، حجم الودائع لدى البنوك، سعر الفائدة على الائتمان، وعدد فروع البنوك على التوالي.

ومن المتوقع أن يرتبط الائتمان المصرفي بعلاقة إيجابية مع كل من الناتج المحلي وحجم الودائع ومعدل النمو في السكان وعدد فروع البنوك، وعلاقة عكسية مع سعر الفائدة الحقيقي.

2. دالة الإنتاج:

تأتي دالة الإنتاج تعبيراً عن حجم الناتج المحلي الإجمالي، من أبرز العوامل التي تحدد حجم الناتج المحلي عنصر العمل ورأس المال، وقد تمكن الباحثين الاقتصاديين من استخدام دالة كوب دوغلاس كدالة من أحد أكثر الدوال ملاءمة للقطاع المصرفي (Case, 2009, p67)، ويمكن صياغة دالة الإنتاج كما يلي:

$$GDP_t = AL^\alpha K^\beta \dots (2)$$

حيث:

GDP_t: كمية الإنتاج وهي تعبر عن حجم الناتج المحلي

L: كمية عنصر العمل المستخدم في الاقتصاد (العمالة التامة).

K: كمية رأس المال المقدر

A: معامل الكفاءة الكلية ويمثل التقدم التكنولوجي

α, β : مرونة الإنتاج بالنسبة لعنصري العمل و رأس المال

وتفترض الدراسة أن تأثير عنصري العمل ورأس المال إيجابيا على حجم الإنتاج.

و يتضح أثر القطاع المصرفي على الاقتصاد الفلسطيني من خلال زيادة حجم الإنتاج وبالتالي يزداد حجم إجمالي الناتج المحلي وهذا يعبر عن زيادة في النمو الاقتصادي، وتكمن مساهمة القطاع المصرفي في الاقتصاد عن طريق تقديم الائتمان إلى الاقتصاد. وحسب دراسة (شومبيتر، 1959) فإن القطاع المصرفي يساهم في التطور والنمو الاقتصادي عن طريق زيادة عرض النقد في الاقتصاد أي زيادة حجم الائتمان المصرفي هذا يؤدي إلى زيادة حجم الاستثمار، ومن هنا يمكن القول أن حجم الائتمان المصرفي عنصر مهم في دالة الإنتاج للاقتصاد.

و يمكن إعادة صياغة الدالة بإضافة حجم الائتمان المصرفي (**BC**) لتصبح:

$$GDP_t = AL^\alpha K^\beta BC^\gamma \dots (3)$$

ولقياس دالة الإنتاج في الاقتصاد الفلسطيني، ولتقدير مرونة الدالة تم أخذ الصيغة اللوغاريتمية لها كما يلي:

$$LNGDP_t = LNA + \alpha LNL + \beta LNK + \gamma LNBC + U_i \dots (4)$$

حيث:

GDP_t: الناتج المحلي الإجمالي

A: الحد الثابت ويمثل الكفاءة الفنية

L: حجم العمال

K: حجم رأس المال

BC: حجم الائتمان المصرفي

α, β, γ : مرونة الإنتاج للعمل ورأس المال والائتمان المصرفي على التوالي

Ui: الخطأ العشوائي

ثانياً: معادلات النموذج ومتغيراته:

لتقدير مرونة الائتمان ومرونة الإنتاج، ستعتمد الدراسة على الدالتين التاليتين:
دالة الائتمان:

$$BC_t = B_o + B_1GDP + B_2POP + B_3TDEP + B_4RI + B_5NB + Ui$$

دالة الإنتاج:

$$LNGDP_t = LNB_1 + B_2LNL + B_3LNLK + B_4LNBC + Ui$$

1.7 مصادر البيانات:

لتحقيق أهداف البحث ستقوم الباحثة بجمع البيانات من مصادرها المختلفة، وتنقسم هذه المصادر إلى المصادر الأولية والثانوية:

• المصادر البيانات الأولية:

تمثلت المصادر البيانات الأولية متمثلة في مقابلات مع شخصيات ذات علاقة بسلطة النقد.

• مصادر البيانات الثانوية:

اعتمد البحث على جمع بيانات سلاسل زمنية منشورة في الهيئات الحكومية أهمها: التقارير والإحصاءات الدورية التي تصدرها سلطة النقد حول الأوضاع المصرفية، إضافة إلى النشرات والإحصاءات التي يصدرها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، والدراسات والتقارير التي نشرها معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، كذلك التعليمات والتعاميم والقوانين الصادرة عن سلطة النقد بهذا الخصوص، بعض الرسائل الجامعية والمطبوعات الرسمية خلال الفترة (1995 – 2011)، كما تم الحصول على البيانات الضرورية من خلال مواقع الإنترنت وبخاصة مواقع صندوق النقد و منشورات منظمة العمل الدولي.

1.8 حدود البحث:

• الحد الزمني:

يتمثل الإطار الزمني للدراسة في الفترة ما بين (1995-2011)، وذلك لأهميتها في دراسة اتجاهات المؤشرات المصرفية ، وملاحظة مدى تطورها أو تراجعها، و كذلك التعرف على جذور المشاكل التي يواجهها القطاع المصرفي الفلسطيني في رسم وتطوير سياسته الائتمانية، ومدى فعالية سياسة وأداء المؤسسات الفلسطينية المعنية بعد دخول السلطة الوطنية الفلسطينية على المستويين العام والخاص في إحداث تحولات جديدة على صعيد السياسات الائتمانية و سياسات تنمية وتعزيز الاستثمار الخاص وتحقيق نمو اقتصادي.

• الحد المكاني:

يشمل الإطار المكاني للدراسة الأراضي الفلسطينية، الضفة الغربية وقطاع غزة دون القدس.

1.9 صعوبات البحث:

يمكن إجمالها في الآتي:

- إن أكثر الصعوبات التي واجهتها الباحثة أثناء إنجاز هذا البحث هي صعوبة الحصول على الإحصاءات وعدم دقتها، حيث أن تعددت مصادر الحصول على تلك الإحصاءات ومنها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، والتقارير الصادرة عن سلطة النقد الفلسطينية و عدة تقارير من جهات رسمية.
- احتاج جمع البيانات لبعض المتغيرات استخدام طريقة المسح الشامل وذلك لعدم توفرها لدى الجهات الرسمية المختصة، وهذه الطريقة استخدمت للحصول على بيانات حول سعر الفائدة إذ لم تكن متوفرة في الفترة (1995 - 2000) وهذه فترة ضمن حدود الدراسة.

- عدم تعاون بعض الهيئات الرسمية في إعطاء الباحثة البيانات المصرفية خلال فترة (1995-2000) على اعتبار انها لا تتوفر أي بيانات لبعض المتغيرات عن تلك الفترة، حيث تقوم المؤسسات المصرفية بإتلاف الملفات القديمة التي تجاوز عمرها سبع سنوات، ولذلك لجأت الباحثة ما أمكن إلى جمع المعلومات المالية من خلال المصادر الثانوية.

الفصل الثاني

الدراسات السابقة

- 2.1 الدراسات المحلية
- 2.2 الدراسات العربية
- 2.3 الدراسات الأجنبية
- 2.4 التعقيب على الدراسات السابقة

تم الاستعانة بعدة دراسات في مجال القطاع المصرفي ودوره في تمويل التنمية وذلك لتحقيق أغراض البحث، لقد جمعت الباحثة 7 دراسات محلية ذات علاقة بموضوع البحث، و 10 دراسات عربية و 7 دراسات دولية تخدم الدراسة الحالية، وسيتم التعرض لها كل على حدا، فيما يلي:

2.1 الدراسات المحلية

1. المشهراوي، 2003، "تقييم دور المصارف الإسلامية في التنمية الاقتصادية في فلسطين".

يهدف هذا البحث إلى مناقشة وتقييم دور المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين - باعتبارها ظاهرة مصرفية جديدة في تمويل التنمية الاقتصادية للفترة (2000 - 1996) - باستخدام التحليل المالي والنسب المئوية لبيانات الميزانية المجمعلة لهذه المصارف، كما تم توزيع استمارتين الأولى على الإدارات العامة لهذه المصارف والثانية على جميع العاملين في الأقسام الفنية بالمصارف الإسلامية العاملة في فلسطين بالإضافة إلى بنك القاهرة عمان (فرع المعاملات الإسلامية)، ومن أهم نتائج البحث أن موجودات وودائع وتوظيفات المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين على الرغم من نموها بمعدلات مرتفعة إلا أنها تمثل نسبة ضئيلة من مثيلاتها في الجهاز المصرفي الفلسطيني، حيث تحظى المعاملات غير الإسلامية نسبة أكثر في المعاملات المصرفية.

وأوصى البحث بضرورة سعي هذه المصارف إلى زيادة وتوسيع حزمة تمويلاتها للقطاعات الإنتاجية والمشروعات الاقتصادية الحيوية، لاسيما للمشروعات التنموية وتعتبر ركيزتها الأساسية قطاعي الصناعة والزراعة.

2. الفليت 2004، "أثر التسهيلات المصرفية على قطاعات الاقتصاد المختلفة".

يهدف هذا البحث إلى تحديد أثر التسهيلات المصرفية للبنوك العاملة في فلسطين على القطاعات الاقتصادية المختلفة ، بالإضافة للتعرف على واقع البنوك العاملة في فلسطين وما هي أهم المشكلات التي تقف عائق أمام تقدمها في التنمية الاقتصادية، تم تحديد نسبة التسهيلات الائتمانية التي تقدمها البنوك لكل قطاع على حدا، وبناء على ذلك تم استخلاص

بعض النتائج التي تسهم في التعرف على واقع مساهمة البنوك العاملة في فلسطين في التنمية الاقتصادية، وتقديم التوصيات في هذا المجال. ولقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي في الوصول لنتائج الدراسة وتم الاستعانة بتوزيع استبيانين إحداهما وزعت على موظفي التسهيلات الائتمانية الرئيسيين بالبنوك العاملة في الضفة وقطاع غزة ، والأخرى وزعت على القطاعات الاقتصادية المختلفة في قطاع غزة، بالإضافة إلى استخدام المقابلات الشخصية مع مدراء البنوك العاملة في فلسطين وفي سلطة النقد الفلسطينية.

توصلت الدراسة إلى البنوك العاملة في فلسطين لديها رغبة في التوسع في منح التسهيلات لمختلف القطاعات الاقتصادية، باستثناء القطاع الزراعي وذلك بسبب ارتفاع درجة المخاطرة فيه، و لقد أكدت الدراسة على أن القطاع التجاري من أكثر القطاعات جذبا لتسهيلات البنوك، حيث بلغت مساهمة البنوك العاملة في فلسطين في هذا القطاع (25%) من إجمالي التسهيلات المقدمة للقطاعات الاقتصادية المختلفة، وأوصت الدراسة ضرورة قيام رجال الأعمال وأصحاب المشاريع المختلفة بتقديم ضمانات مستوفيه الشروط حتى تحظى طلبات التسهيلات الائتمانية بالموافقة عليها من قبل البنوك، وحث رجال الأعمال ومدراء المشاريع بالتوجه إلى المراكز المتخصصة والجامعات لإعداد دراسات الجدوى على أسس علميه.

3. الخليل، 2004، " أثر سياسة البنوك التجارية الائتمانية على الاستثمار الخاص في فلسطين".

يهدف هذا البحث دراسة السياسة الائتمانية وعلاقتها بالاستثمار الخاص في فلسطين، وتأثيرها على مستوى تطوره واتجاهاته، وبصفة أساسية تحاول هذه الدراسة في سعيها لإثبات فرضية تأثير السياسة الائتمانية للبنوك التجارية على الاستثمار الخاص في فلسطين من خلال الإجابة على تساؤل الدراسة وهو ما دور سياسة المصارف التجارية الائتمانية في فلسطين في تدعيم وتوجيه الاستثمارات الخاصة.

اعتمدت الدراسة على أسلوب مقارنة المتوسطات وأسلوب تحليل المرونة وكل من نموذج الانحدار البسيط والمتعدد ونموذج سببية جرانجر، حيث أستخدم في تطبيق هذه النماذج برنامج التحليل الإحصائي (SPSS)، استنتج الباحث بأهمية دور النمو الاقتصادي في القطاع المصرفي، أهمية زيادة عدد العمال في زيادة الإنتاج والنمو الاقتصادي.

خلص البحث إلى أهمية التركيز على توجيه الجهود نحو تنمية محفزات الطلب على الاستثمار من خلال تدعيم البيئة والبنية التحتية الاستثمارية، جنبا إلى جنب مع زيادة التسهيلات المترافقة

مع تفعيل السياسات الائتمانية بما يتيح التخصيص والاستخدام الأمثلين للمصادر المالية التي يتحكم بها الجهاز المصرفي في تعزيز الاستثمار الخاص.

4. عيسى، 2004، " السياسة الائتمانية في البنوك العاملة في فلسطين".

هدفت الدراسة إلى معرفة مدى التزام تلك البنوك في معايير الائتمان المتعارف عليها عالمياً، وأثر تلك المعايير على السياسة الائتمانية للبنوك الفلسطينية، ووجد أن لتلك المعايير أثراً متفاوتة والتزاماً متفاوت أيضاً في البنوك العاملة في فلسطين.

استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي للوصول لنتائج الدراسة وتم الاعتماد على الاستبيان لتحقيق ذلك.

وبناء على التحليل يتم رفض فرضيات الدراسة، إذ تبين أثر كل العوامل في السياسة الائتمانية ولكن بشكل متفاوت وتم الحصول على هذه النتيجة بعد جمع الاستبيانات من البنوك التجارية العاملة في الضفة الغربية وتحليلها

خرجت الدراسة بعدة توصيات منها تأهيل كادر لديه خبرة ودراية شاملة وقدرة على اتخاذ القرار الصحيح لموضوع الائتمان، و أن قلة الخبرة لموظفي الائتمان يجعلهم مترددين في إعطاء القرض والميل إلى رفض إعطائه بسبب بعض الغموض الناجم عن قلة الدراية والخبرة مما يؤدي في كثير من الحالات إلى رفض إعطاء قرض رغم مصداقية المعتمد وتوفر المعايير لذلك.

5. مقداد، حلس، 2005، " دور البنوك الإسلامية في تمويل التنمية الاقتصادية في فلسطين".

تهدف الدراسة إلي التعرف على دور البنوك الإسلامية في تمويل الاستثمار عموماً والاستثمار طويل الأجل على وجه الخصوص في فلسطين، كما وتهدف إلي تحديد حجم ما تستثمره هذه البنوك داخل وخارج الأراضي الفلسطينية.

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي للبيانات مستخدمين الجداول للتوضيح ما أمكن، كما يحاول الباحثان في التحليل، مقارنة أداء البنوك الإسلامية مع البنوك التجارية في مجال دورها في تمويل التنمية من جهة ومن جهة أخرى تتم المقارنة بين البنوك الإسلامية الثلاثة محل الدراسة لبيان مدى مشاركتها في تمويل التنمية، قامت الدراسة على جمع ما يتوفر من البيانات

المنشورة لدى البنوك وعن البنوك الإسلامية في قطاع غزة وفلسطين، غير أن هذه البيانات قد لا تفي بغرض التحليل مما يجعل الباحثان يلجأان إلى البيانات الأولية من خلال المقابلات مع مدراء البنوك من جهة ومن خلال إستبانة توزع على التجار والأفراد من جهة أخرى للتعرف على مدى ثقة وإقبال الأفراد على التعامل مع البنوك الإسلامية واستخدامها كمصدر من مصادر التمويل.

خرجت الدراسة بعدة توصيات أهمها ضرورة استقرار الأوضاع الاقتصادية والأمنية والسياسية هو عامل أساسي في نجاح أداء المصارف عموماً والمصارف الإسلامية خصوصاً، غير أن هذا العامل ليس من قدرة المصارف التحكم فيه.

6. شاهين، 2006، " دور القطاع المصرفي في تنمية الاقتصاد الفلسطيني".

يهدف البحث إلى الوقوف على السياسات التمويلية للجهاز المصرفي في فلسطين و أثر المتغيرات الاقتصادية في تحديد هذه السياسات و الوقوف على تطورات أداء الجهاز المصرفي، دراسة أبعاد التحديات التي تواجه أداء الجهاز المصرفي، واقتراح السبل اللازمة للنهوض بأدائه وفقاً لمتطلبات المرحلة القادمة.

اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي استناداً إلى طبيعة الموضوع من خلال التعرف على جوانب وأبعاد المشكلة وإجراء الدراسات اللازمة بالاستعانة حول ما كتب حول الظاهرة من مراجع وأنظمة ولوائح وقوانين.

أثبتت البحث وجود جوانب الضعف الهيكلي في القطاع المصرفي والمتمثلة في صغر حجم المصارف الوطنية مقارنة بالمصارف الوافدة خاصة في ظل المستجدات الدولية التي تتطلب مؤسسات كبرى ذات قدرة تنافسية في الأسواق المالية الدولية و المحلية حيث أن صغر حجم المصارف يعد من أكبر التحديات التي تحد من مقومات النمو والتطور، وبالتالي فإن الاندماج يتيح لها الاستفادة من مزايا و وفورات الحجم الكبير وتكوين وحدات أقوى وأكثر فاعلية.

7. عودة، 2011، " دور القطاع المصرفي في تنمية الاقتصاد الفلسطيني".

هدفت الدراسة إلى بيان الدور التنموي للقطاع المصرفي من خلال قنوات التأثير التي ينتقل من خلالها الأثر التنموي للقطاع المصرفي الفلسطيني، وعلى وجه التحديد قناة السيولة والائتمان (المباشر وغير المباشر)، وقناة حشد الادخار، وقنوات الارتباط بين القطاع المصرفي وبورصة فلسطين.

أظهرت النتائج ارتباطاً قوياً بين التسهيلات الائتمانية وإجمالي الناتج المحلي، مع اتجاه متزايد لمنح الائتمان وتوظيف الأموال محلياً، نتيجة لعدة أسباب أهمها الأنظمة والبرامج الحديثة التي أدخلتها سلطة النقد في إطار رقابتها المصرفية، ومن أبرزها أنظمة المعلومات الائتمانية، وتعليمات سلطة النقد الهادفة إلى تخفيض نسبة التوظيفات الخارجية ورفع نسبة التوظيف المحلي للأموال خاصة لصالح القطاع الخاص، وتراجع معدلات الفائدة لا سيما وأن النتائج بينت مرونة عالية للائتمان الممنوح بالنسبة لتغيرات سعر الفائدة، كما تبين عدم مزاحمة القطاع العام للقطاع الخاص على الموارد المالية المخصصة له، حيث أن معظم الائتمان ممنوح للقطاع الخاص، كما أنه يرتبط بعلاقة طردية مع الاستثمار الخاص.

كما أظهرت النتائج نجاحاً كبيراً للقطاع المصرفي الفلسطيني في استقطاب الودائع واستقرارها، هذا القطاع في علاقته بالسوق المالي كما أن له آثار اقتصادية هامة على الاقتصاد الفلسطيني.

2.2 الدراسات العربية

1. القحطاني، 1991، "الأرصدة النقدية الخارجية عنصر من عناصر الإنتاج بالمملكة العربية السعودية".

هدفت هذه الدراسة إلى اختبار الأرصدة النقدية الخارجية قياساً كعنصر في دوال الإنتاج بالقطاع الخاص بالمملكة العربية السعودية للفترة 1973 - 1987، وقد اختيرت المملكة العربية السعودية كنموذج لدولة في طور النمو، تعتمد على التجارة الدولية بدرجة كبيرة، وذات أرصدة نقدية خارجية عالية تساعدها في بلوغ هدفها تنموي.

و قد تم الاعتماد على دالة كوب - دوغلاس لدراسة أثر الأرصدة النقدية الخارجية على الناتج المحلي باستخدام دالة الإنتاج التالية:

$$Y = f(K, L, F)$$

حيث :

K رأس المال، L العمال، F عرض النقد.

وباستخدام دالة كوب - دوغلاس تصبح:

$$Y = AK^{a_1} + L^{a_2} + F^{a_3} + e^{\lambda T} + U$$

ولاختبار درجة المرونة تحول هذه الدالة إلى معادلة لوغاريتمية:

$$\log Y_t = a + a_1 \log K_t + a_2 \log L_t + a_3 \log F_t + \lambda T + U_t$$

وقد أظهرت النتائج بطريقة OLS ودالة الإنتاج من نوع كوب - دوغلاس أهمية عنصر النقد بالإضافة إلى عنصر العمل رأس المال، وأن مجموع مرونة هذه العناصر يساوي 0.89 أي أنها ذات علاقة قوية فيما بينها ولها أثر كبير على الاقتصاد السعودي، أوصت الدراسة بضرورة تعزيز دور القطاع المصرفي في الاقتصاد من خلال زيادة عرض النقد المتاح داخل الأسواق المالية.

2. العتوم، 2002، " قياس دور الائتمان المصرفي الممنوح في النمو الاقتصادي في الأردن (1985-2000) .

هدفت الدراسة إلى قياس دور الائتمان الممنوح من القطاع المصرفي الأردني في النمو الاقتصادي، من خلال تقدير نموذج آني يتكون من معادلتين الأولى دالة الإنتاج متغيراتها المستقلة العمل، ورأس المال، والتسهيلات الائتمانية، والمتغير التابع هو الناتج المحلي الإجمالي. أما المعادلة الثانية فهي دالة الائتمان والتي توضح أن الائتمان المصرفي يعتمد على حجم السكان، وحجم الودائع الإجمالية لدى الجهاز المصرفي، بالإضافة إلى سعر الفائدة، وكانت دالة الإنتاج كما يلي:

$$\text{LnGDP} = A + \alpha \text{LnL} + \beta \text{LnK} + \gamma \text{LnCF} - U1$$

دالة الائتمان المصرفي:

$$\text{LnCf} = A + \alpha \text{LnPop} + \beta \text{LnTdep} + \gamma \text{LnR} + U2$$

وبعد التقدير، أظهرت النتائج وجود علاقة إيجابية ومعنوية بين حجم التسهيلات الائتمانية والنتائج المحلي على مستوى الاقتصاد وعلى مستوى القطاعات، أظهرت النتائج وجود تلك العلاقة الإيجابية بين الناتج من كل قطاع وبين التسهيلات لكنها كانت معنوية فقط في قطاع الزراعة فيما لم تكن في باقي القطاعات.

وبالنسبة لدالة الائتمان بينت النتائج وجود علاقة إيجابية بين الائتمان المصرفي وحجم السكان على مستوى الاقتصاد وعلى مستوى القطاعات عدا الإنشاءات أما الودائع فقط ارتبطت إيجابيا مع حجم التسهيلات الائتمانية لكن لم تكن معلمتها معنوية إحصائيا لا على مستوى الاقتصاد ولا على مستوى القطاعات، وأخيرا معدل سعر الفائدة فقد ارتبط عكسيا مع الائتمان المصرفي وثبتت معنويتها على مستوى الاقتصاد وعلى مستوى القطاعات.

3. عبادة، 2003، "مؤشرات نجاح البنوك الإسلامية الأردنية".

تهدف إلى التعريف بمعايير النجاح في البنوك الإسلامية وتحديد مؤشرات قابلة للقياس والمقارنة لهذه المعايير مع الأخذ بعين الاعتبار الفروق الجوهرية بين البنك الإسلامي والبنك التقليدي، من خلال آليات العمل في كليهما، جاءت الدراسة للإجابة على التساؤل: تتميز البنوك الإسلامية بعوامل نجاح لم تتوفر لنظيرتها التقليدية ولكنه يمكن مع ذلك التوصل إلى وضع معايير أو مؤشرات لقياس النجاح بحيث يمكن تطبيقها على كلا النوعين من المصارف.

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي والاستقرائي من جهة ومن جهة ثانية تأخذ الدراسة الأسلوب التحليلي الإحصائي والقياسي من خلال اختبار الفرضيات وتحليل النتائج المتعلقة بقياس العوامل التي تؤثر في نجاح البنوك الإسلامية عن طريق أخذ عينة تشتمل على عدد من المصارف الإسلامية، وقد توصل الباحث أخيراً إلى عدة نتائج أبرزها قدرة المصارف الإسلامية أكثر من غيرها على تعبئة الموارد، دور المصارف الإسلامية في رفع معدلات الاستثمار القومي

كان محدوداً، أنّ قدرة المصارف الإسلامية على خلق نقود الودائع لم تكن محددة في واقع التجربة العملية، وغيرها من النتائج وكذلك ضمن بحثه العديد من التوصيات أهمها ضرورة نشر الوعي الثقافي اتجاه المعاملات الإسلامية، و دعم المشروعات التي تلبي الحاجات الاجتماعية، و تفعيل دور صندوق الزكاة والقروض الحسنة.

4. نفذ، 2003، " دور الائتمان المصرفي في تمويل قطاع السياحة في الجماهيرية الليبية".

هدفت الدراسة تحقيق معدلات نمو عالية والوصول إلى اقتصاديات ذاتية الحركة قادرة على التقدم والتطور بالتالي فإن توفير الائتمان يأتي من ضمن أولويات الجهاز المصرفي، الذي يعد حجر الأساس في إحداث التغير والتنمية، افترضت الدراسة وجود علاقة طردية بين الائتمان المصرفي والنتائج المحلي لقطاع السياحة، اعتمدت هذه الدراسة في عرضها على المنهج التحليلي المعتمد على جمع البيانات والإحصائيات الصادرة عن مصرف ليبيا المركزي في نشراته الإحصائية وتقاريره السنوية الخاصة بالمصارف التجارية العاملة في الجماهيرية التي تقوم بتمويل القطاعات الاقتصادية والتي من ضمنها قطاع 2003، وتحليلها وعرض النتائج التي يمكن من خلالها معرفة - السياحة خلال الفترة من 1984 مدى مساهمة الائتمان المصرفي في نمو الناتج المحلي لقطاع السياحة.

وتم بناء النموذج القياسي من خلال تحديد عدد المتغيرات الداخلة في النموذج اعتماداً على الأساس النظري الذي يوضح العوامل والظروف التي تؤثر على المتغير التابع. ويهدف هذا البحث لدراسة أثر الائتمان المصرفي لقطاع السياحة (المتغير المستقل) على الناتج المحلي لقطاع السياحة (المتغير التابع) في الجماهيرية العظمى، وبذلك كان النموذج المقترح في الصيغة:

$$Y_t = \beta_0 + \beta_1 X_t + \varepsilon_t$$

حيث:

Y_t : الناتج المحلي للسياحة في السنة t

X_t : الائتمان المصرفي في السنة t

β : ثابت النموذج

β_1 : معامل الانحدار للمتغير المستقل في النموذج

ε_t : معامل الخطأ في السنة t

ومن خلال الدراسة ونتائجها تبين أن الائتمان المصرفي يؤثر بصورة ايجابية على معدل الناتج المحلي الإجمالي، كذلك من أهم التوصيات التي قد تسهم في تطوير قطاع السياحة في الجماهيرية العظمى وبالتالي تنمية الاقتصاد: حث الشركات والمؤسسات المالية مثل صندوق الضمان الاجتماعي وشركة ليبيا للتأمين و شركة الاستثمارات الخارجية وشركة الاستثمارات الداخلية والمصارف وغيرها، مضاعفة الائتمان الممنوح للسياحة بمعدل نمو أكبر مما هو عليه حتى يتمكن هذا القطاع من المساهمة بنسبة أكبر في تنمية الاقتصاد الوطني في فترة زمنية قليلة.

5. العامري، 2003، " أثر الائتمان المصرفي على النمو الاقتصادي في اليمن".

هدفت الدراسة إلى قياس أثر الائتمان المصرفي الممنوح من البنوك التجارية اليمنية على النمو الاقتصادي (ممثلاً بمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي) على مستوى الاقتصاد ككل وعلى مستوى القطاعات الاقتصادية (الزراعة، الصناعة...) خلال الفترة 1990 - 2001 م، واستخدمت الدراسة الأسلوب التحليلي الوصفي لبيانات الائتمان المصرفي وإجراء المقارنة بين نسبة الائتمان الممنوح لكل قطاع ونسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي.

كما طبقت الدراسة نموذجا إحصائيا قياسيًّا لاختبار الفرضيات المتعلقة بقياس مستوى أثر الائتمان المصرفي على النمو الاقتصادي، وتكون النموذج من معادلتين الأولى تقيس العوامل المؤثرة على الائتمان المصرفي بعد تقديره كأحد العوامل المؤثرة على الناتج المحلي الإجمالي. ابتدأت هذه الدراسة النموذج القياسي من خلال الربط بين التمويل المصرفي ودالة الإنتاج كوب دوغلاس :

$$Q = A L^{\alpha} K^{\beta} \dots$$

حيث:

- Q : هي كمية الإنتاج.
- L : هي كمية عنصر العمل المستخدم
- K : هي كمية عنصر رأس المال.
- A : الحد ثابت ويمثل الكفاءة الفنية.
- β, α : هي مرونة الإنتاج بالنسبة لعنصري العمل ورأس المال على التوالي.

دالة الائتمان المصرفي:

$$LN\hat{C} = LNB_0 + B_1 LN\hat{GDP} + B_2 LN\hat{POP} + B_3 LN\hat{TDEP} + B_4 LN\hat{RI} + U_i$$

أسفرت النتائج للقياس عن وجود أثر إيجابي محدود للائتمان المصرفي على النمو الاقتصادي على المستوى الكلي وعلى مستوى القطاعات.

6. جمعون، 2005، " دور القطاع المصرفي في التنمية الاقتصادية الجزائرية".

تهدف الدراسة إلى إدراك مفهوم التنمية الاقتصادية و مصادر تمويلها؛ عرض أسلوب التمويل المصرفي الذي اعتمده الاقتصاد الوطني لتحقيق التنمية الاقتصادية خلال مرحلتين أساسيتين هما: مرحلة التخطيط المركزي و مرحلة الانفتاح، جاءت الدراسة لاختبار الفرضية القائلة: إلى أي مدى يساهم النظام المصرفي الجزائري في تمويل التنمية الاقتصادية في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة، اعتمدت الدراسة على مزيج من المنهج التاريخي و الوصفي و التحليلي،

وتبين من خلال الاختبارات الإحصائية أن القطاع المصرفي يساهم بنسبة كبيرة في النمو الاقتصادي الجزائري.

خرجت الدراسة بتوصيات أهمها: تعزيز سوق القروض المصرفية (بدون فوائد) و تقليص كلفة الوساطة المصرفية، فمن أجل تطوير النظام المصرفي أقترح أن تقدم المصارف قروضا ميسرة للشباب خاصة المتخرجين من المعاهد و الجامعات و هذا عن طريق المؤسسات الصغيرة و المتوسطة؛ ضرورة تنمية الوعي الادخاري لدى الأفراد عن طريق بذل جهود إضافية لذلك و العمل على تفادي انخفاض القدرة الشرائية للمدخرات نتيجة ارتفاع الأسعار.

7. علي، 2006، "إصلاحات النظام المصرفي الجزائري وآثارها على تعبئة المدخرات وتمويل التنمية".

هدفت الدراسة إلى التعرف على السياسات الاقتصادية المتبعة خلال الإصلاحات الاقتصادية، إبراز علاقة السياسة الائتمانية بالسياسة الاقتصادية والمالية في الاقتصاد الجزائري، التعرف على دور الإصلاحات المصرفية في تهيئة المناخ لعمل السياسة الائتمانية للقيام بدورها الهام والمساهمة في عملية التنمية والإنعاش الاقتصادي، وفرضت الدراسة: أن تطور الودائع المصرفية كوعاء ادخاري في النظام المصرفي لا ترتبط بأي متغيرات مثل سعر الفائدة أو نسبة الاحتياطي أو عدد الوحدات المصرفية أو حجم البنك أو الخدمات المصرفية في عمومها.

توصلت الدراسة إلى ضرورة الإصلاح الاقتصادي لإنجاح الإصلاح المالي، بروز ظاهرة التوسع في المعروض النقدي توسعا ملحوظا وبشكل لم يتناسب والتطور في النشاط الاقتصادي.

تميزت هذه الدراسة بتقسيم البحث لدالتين الأولى ائتمانية والثانية إنتاجية، هذا جعل من إمكانية اختبار الفرضيات بسهولة لمعرفة مدى ارتباط النمو الاقتصادي والتمويل المصرفي.

8. الرفيق، 2007، "أثر التمويل المصرفي الإسلامي على بعض المتغيرات الاقتصادية والتنمية في الجمهورية اليمنية".

تهدف الدراسة إلى دراسة مصادر التمويل بشكل عام والتمويل المصرفي بشكل خاص، دراسة أهمية الجهاز المصرفي، التعرف على دور المصارف الإسلامية في التنمية دراسة قياسية لأثر

الاستثمارات المصرفية الإسلامية على الناتج المحلي الإجمالي، و دراسة قياسية لأثر الاستثمارات المصرفية الإسلامية وإجمالي أصول المصارف الإسلامية على الإنفاق الحكومي. اختبرت الدراسة الفرضية: هل أدت هذه البنوك دورها أم لا، أم أنها تقوم بالعمل فقط من أجل الربح ولا تختلف في دورها عن دور البنوك التجارية.

استخدمت الدراسة المعادلة التالية لإثبات صحة فرضياتها:

$$N(gdp) = b_0 + b_1 LN(Invest) + u_t$$

حيث

GDP: الناتج المحلي الإجمالي في اليمن

Invest: إجمالي استثمارات المصارف الإسلامية

أظهرت الدراسة معلمة إجمالي الاستثمارات المصارف الإسلامية متوافقة مع النظرية الاقتصادية حيث ترتبط الاستثمارات بعلاقة طردية مع الناتج المحلي الإجمالي

أوصت الدراسة بأهمية دمج بعض المصارف الإسلامية مع بعضها البعض أو دمجها مع مصارف إسلامية خارجية حتى تكون قادرة على التمويل للمشروعات ذات الأجل الطويل وبالتالي تسهم في عملية التنمية.

9. عبد الله، 2009، " دور القطاع المصرفي في تمويل التنمية الاقتصادية الجزائرية".

وتهدف إلى التعريف على دور القطاع المصرفي في التنمية الاقتصادية، ودراسة عوامل نجاح القطاع المصرفي في الاقتصاد، و الخروج بالنتائج والتوصيات في هذا المجال.

قدمت الدراسة إجابة على السؤال: هل توجد علاقة قوية بين التمويل المصرفي وتحقيق معدلات عالية من التنمية الاقتصادية، ومن خلال الاختبارات الإحصائية تبين وجود علاقة معنوية بين كل من التمويل المصرفي ومعدل النمو الاقتصادي.

أهم التوصيات التي توصلت إليها الدراسة هي ضرورة تكوين رأس المال الذي يتطلب تجميع الموارد واستخدامها في تمويل مختلف القطاعات الاقتصادية و أهم المشاكل التي يقف أمامها هي التمويل أي التمويل المصرفي (التمويل غير المباشر) بسبب غياب السوق المالية.

10. يوسف، 2010، " دور النظام المصرفي في تمويل التنمية الاقتصادية في سورية".

هدفت الدراسة توضيح و تطوير السبل والآليات التي تؤدي إلى تحقيق التنمية الاقتصادية، وتطوير النشاطات الاستثمارية في البلد، وذلك من خلال تطوير حجم المدخرات الوطنية المختلفة، ويتطلب تحقيق ذلك تطوير النظام المصرفي، بحيث يساهم في تشجيع المدخرات الوطنية، بهدف تشجيع النشاط الاستثماري في البلد وتنمية الاقتصاد الوطني بعيداً عن الشروط، التي تفرضها المؤسسات المالية الدولية، تقديم مقترحات تخدم سياسات الدولة، الخروج بتوصيات تهم المهتمين بالقطاع المصرفي.

قدمت الدراسة إجابة على السؤال: هل توجد علاقة ارتباط قوية بين الاستثمار والنتائج المحلي الإجمالي، وكذلك علاقة ارتباط قوية بين الودائع المصرفية والاستثمار.

خرجت الدراسة عدة نتائج أهمها: هناك علاقة ارتباط قوية بين الاستثمار والنتائج المحلي الإجمالي، كما أنه هناك علاقة ارتباط قوية بين الودائع المصرفية، وحقوق القطاع المصرفي على القطاع الخاص، والموجودات الأجنبية من جهة، والنتائج المحلي الإجمالي من جهة أخرى، لا يوجد وعي مصرفي في سورية من خلال استخدام بعض المؤشرات.

2.3 الدراسات الأجنبية

1. Miwa, 2000, " Bank and economic growth: Implications from Japanese history".

هذه الدراسة تتحدث عن دور البنوك المركزية في الاقتصاد الياباني، حيث أن كبرى الشركات اليابانية في النصف الأول من هذا القرن لم تكن تعترف بدور البنوك في تنمية الاقتصاد، بل تعتمد على بيع الأسهم لزيادة التمويل لديها، وللمحافظة على أرباحها اعتمدت أيضاً على بيع

السندات، وفي هذه الدراسة سيتم الإجابة على السؤال الذي يقول: هل يؤدي البنك دور ثانوي في الاقتصاد الياباني، و اعتمدت الدراسة على البيانات المقطعية في التحليل.

استخدمت الدراسة للإجابة على هذا السؤال المعادلة التالية:

$$BC = \alpha + \beta_1 bo + \beta_2 eqy + \beta_3 bdt + \beta_4 ga$$

حيث:

BC: حجم الائتمان المصرفي

BO: حجم القروض والسندات

Eqy: حقوق الملكية

Bdt: حجم ديون البنوك

Ga: إجمالي الأصول

أظهرت الدراسة عدم وجود علاقة قوية بين متغيرات الدراسة وحجم الائتمان المصرفي في الفترة ما بعد الحرب، وذلك لاعتماد اليابانيين على الشركات الخاصة وعلى طرح الأسهم، ولكن وجد دور للقطاع المصرفي في تقليل عدم الكفاءة الناتج عن عدم التناسق المعلومات في السوق المالي، تميزت الدراسة أنها قيمت الفترة ما بعد الحرب لليابان حيث نادرا ما كانت توجد مثل هذه الدراسات للخروج من أزمات اقتصادية، واقتصرت على عدة متغيرات تساعد على زيادة نسبة القروض وبالتالي زيادة عرض النقد في الاقتصاد عن طريق البنوك.

2. Sathye, 2000, " Efficiency of banks in am developing economy, the case of India".

تقوم الدراسة بشرح وقياس التباين في الكفاءة الفنية لأداء البنوك بمختلف أنواعها وذلك في الفترات التي اشتملتها الدراسة خلال الفترة (1996 - 2000)، بالإضافة عملية المقارنة بين أداء البنوك في الهند مع أخرى في بلدان مجاورة لها.

حددت الدراسة بمتغير أنواع البنوك وقسمت إلى نموذجين حيث في النموذج الأول اختبرت كفاءة البنوك التابعة للقطاع العام ، والثاني اختبرت كفاءة البنوك الخاصة والأجنبية. استخدم الباحث النموذج التالي لقياس أثر كفاءة أداء البنوك على النشاط الاقتصادي:

$$BC = \alpha + \beta_1 pub + \beta_2 prt b + \beta_3 Fgnb$$

حيث:

BC: حجم الائتمان المصرفي

Pub : بنوك القطاع العام

Prtb: بنوك القطاع الخاص

Fgnb: البنوك الأجنبية

حصلت بنوك القطاع العام على أعلى قيمة مفسرة لزيادة حجم الائتمان في الاقتصاد، بينما حصلت البنوك الأجنبية على أقل قيمة تفسير للنموذج، وأوصت الدراسة بضرورة الخروج بسياسة تعمل على تصحيح أداء البنوك من خلال تقليص حجم النفقات والتي تأتي عن طريق تخفيض قيمة معاشات الموظفين في القطاع المصرفي، وأيضا ترشيد إنشاء بنوك في المناطق الريفية، هذا يجعل أداء المصرفي أكثر كفاءة خلال فترات طويلة.

3. Güryay,2007, "Financial development and economic growth: Evidence from northern Cyprus".

تختبر الدراسة دور التنمية المالية وزيادة حجم التمويل المصرفي في زيادة حجم النمو الاقتصادي في قبرص، وقد أظهرت دراسات سابقة لنفس الموضوع انه توجد علاقة بين التمويل المصرفي والنمو الاقتصادي في الدولة، استخدمت الدراسة لتقدير المعادلة واختبارها طريقة (OLS) وكانت المعادلة كما يلي:

$$GY = \beta_0 + \beta_1(GL) + \beta_2(GX) + \beta_3(IY) + \beta_4(DEP) + \beta_5(LOA)$$

حيث:

GY: معدل النمو السنوي في الناتج المحلي الحقيقي

GL: معدل النمو السنوي في السكان

GX: معدل النمو في الصادرات

IY: معدل الاستثمار بالنسبة للناج المحلي

DEP: معدل الودائع نسبة للناج المحلي

LOA: نسبة القروض للناج المحلي

أظهرت الدراسة أن دور التمويل المصرفي ضعيف في تأثيره على النمو الاقتصادي في قبرص، حيث أثبتت الاختبارات أن التنمية المالية أو التمويل المصرفي لا سبب زيادة في حجم الناتج المحلي أو النمو الاقتصادي.

4. Taghipour,2008," The role of banking system development in economic growth, Iran case".

تبحث هذه الدراسة دور القطاع المصرفي في زيادة حجة الاستثمار والنمو الاقتصادي في إيران من خلال القنوات التحويلية المالية من القطاع المصرفي إلى الاقتصاد الإيراني، استخدمت الدراسة تحليل سلاسل زمنية باستخدام اختبار جرانر، اعتمدت على المعادلة التالية لإثبات طبيعة العلاقة بين المتغيرات:

$$\Delta X_t = \gamma D_t + \sum_{j=1}^{p-1} \Gamma_j \Delta X_{t-j} + \alpha (\beta' X_{t-p}) + u_t$$

حيث:

D: المقطع الثابت

Γ : الكفاءة الفنية

X: مقدار التراكم الرأسمالي

أظهرت الدراسة أن هناك أثر كبير للبنوك على حجم النمو الاقتصادي وبالتالي حجم الاستثمار في إيران، وذلك من خلال زيادة حجم التراكم الرأسمالي والذي يلي يمكن الاقتصاد من الوصول لحجم الاستثمار الأمثل، و استخدمت هذه الدراسة على أسلوب التحليل لسلاسل زمنية.

5. Murry, 2009, " The role of banking sector on economics growth: A case study of the Liberian economy(2004- 2009)".

اختبرت الدراسة دور القطاع المصرفي في ليبيريا في تشجيع وزيادة حجم النمو الاقتصادي في الدولة، ولقد افترضت وجود علاقة إيجابية بين النمو الاقتصادي وحجم التمويل المصرفي. اعتمدت الدراسة على الاستبانة لإثبات فرضياتها، حيث قسمت الاستبانة لعدة محاور، سألت فيها عن دور القطاع المصرفي في زيادة عرض النقد في الدولة. أظهرت الدراسة وجود علاقة إيجابية بين التمويل المصرفي وحجم النمو الاقتصادي، حيث أوصت بضرورة تفعيل دور القطاع المصرفي في الدولة ليساعد أكثر على زيادة حجم النمو الاقتصادي ليعمل على رقي الدولة ووصولها لمراحل متقدمة تنافس بها الدول المتقدمة. لقد استخدمت هذه الدراسة أسلوب الاستبانة لإثبات فرضيتها، لكن هذا الأسلوب لا يصلح في أغلب الأحيان للتطبيق في الدراسات التطبيقية العملية.

6.Saha, 2010, " Role of banking in Indians economy".

الدراسة قامت بتحديد طبيعة العلاقة بين الناتج المحلي و التمويل المصرفي، وذلك من خلال تحديد عدة عوامل تؤثر على حجم الناتج المحلي كحجم الودائع والائتمان وسعر الفائدة وأثرها على قطاعات الاقتصاد كل على حده، بدأت الدراسة بعملية مقارنة بيانات أو مشاهدات الناتج المحلي للهند مع مشاهدات متغيرات الدراسة.

$$GDP = \alpha + \beta_1tp + \beta_2cd + \beta_3ri$$

حيث:

GDP: الناتج المحلي

Tp: إجمالي الودائع

Cd: حجم الائتمان

Ri: سعر الفائدة

أوضحت الدراسة أن هناك علاقة إيجابية بين الناتج المحلي ومتغيرات الدراسة، هذا يجعل قيمة الناتج المحلي تظهر مرتفعة، هذا يرجع إلى النمو في القطاع الصناعي، حيث ارتبط الناتج المحلي إيجابيا مع حجم الودائع وسعر الفائدة، وهذا لكافة قطاعات الاقتصاد.

7. Sanusi, 2011, " Banks in Nigeria and national economic development".

في دراسة نظرية لدور القطاع المصرفي وأثره على التنمية، أوضحت أن التنمية الاقتصادية تشجع على زيادة الكثافة الإنتاجية في الاقتصاد، عن طريق استخدام أمثل للموارد المتاحة وذلك لمنع الوقوع في أزمات التي تعيق زيادة الاستثمار و تقليل التكاليف، وهنا يلعب القطاع المصرفي دور مهم في تشجيع النمو الاقتصادي من خلال قيامه بمهمة الوساطة المالية.

تعتبر البنوك مهمة خاصة في توفير كفاءات ذات خبرة، وتوفير بيئة مواتية لتنفيذ السياسات الاقتصادية المختلفة والتي تهدف إلى تحقيق نمو بمعدل مستقر في الاقتصاد واستقرار في سعر الصرف وميزان المدفوعات.

و التوصيات الأخيرة للدراسة أظهرت ضرورة تقوية وتفعيل دور القطاع المصرفي في نيجيريا والعمل على تعميق دور الوساطة المالية في الاقتصاد، وهنا ستظهر مدى فعالية وكفاءة المؤسسات المصرفية في حشد المدخرات المحلية وتوجيهها إلى الاستثمار، حيث أن زيادة حجم المدخرات يعمل على تقوية البنية التحتية للاقتصاد والسوق المالي.

2.4 التعقيب على الدراسات السابقة:

1. تعتبر الدراسة استكمالاً للدراسات السابقة التي تناولت موضوع دور القطاع المصرفي في التنمية الاقتصادية، لكنها الأحدث في تناول مثل هذا الموضوع، حيث أنها منفردة ومتخصصة في تحديد طبيعة العلاقة بين حجم الائتمان المصرفي و التنمية الاقتصادية إلى جانب قصور بعض الدراسات على دراسة أحد أقطار الوطن كجزء منفرد كأن تكون دراسة متخصصة لقطاع غزة أو الضفة الغربية، لكن في هذه الدراسة قامت الباحثة بدراسة أثر القطاع المصرفي الفلسطيني في فلسطين عامة كوحدة واحدة.
2. تشابهت الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة بأنها تظهر التطور التاريخي للمنهجية المستخدمة في دراسة دور قطاع المصارف.
3. كذلك تتشابه الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة مع الإطار النظري من حيث توضيح دور القطاع المصرفي في التنمية في ظل النظريات الاقتصادية.
4. استفادت الدراسة من تجارب الدراسات السابقة في تحديد النموذج القياسي المناسب لتمثيل دور في القطاع المصرفي الفلسطيني، من حيث النموذج الدالي، بالإضافة إلى معرفة الطرق الإحصائية المستخدمة في عملية التقدير.
5. تأتي هذه الدراسة في الوقت الذي تزايدت فيه المشاكل الاقتصادية التي يعاني منها المجتمع الفلسطيني مثل زيادة معدلات البطالة والفقر وانخفاض مستويات المعيشة و الحصار، وبالتالي تزايدت الأصوات التي تنادي بضرورة تفعيل عمل قطاعات الاقتصاد والحصول على تمويل أكبر من أجل معالجة هذه المشاكل.
6. إمكانية إجراء مقارنة بين نتائج هذه الدراسة، ونتائج الدراسات السابقة خاصة تلك المشابهة أو القريبة من طبيعة النظام المصرفي الفلسطيني كالاقتصاد الأردني، باعتبار أن أكثر من نصف النشاط المصرفي في فلسطين ينسب إلى المصارف الأردنية العاملة في فلسطين.
7. تختلف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة وخاصة المحلية منها التي تناولت هذا الموضوع في أنها استخدمت نموذج قياسي إحصائي مكون من دالتين الأولى تخص الائتمان المصرفي، والأخرى للنتائج المحلي، إذ نجد أن الدراسات السابقة المحلية تنازلت الموضوع من جانب النظري وفي الدراسة العملية بعض منها اقتصر على الاستبيان.

8. من أوجه الاختلاف أيضا وما يميز الدراسة الحالية عن بعض الدراسات السابقة استخدامها في الجانب الإحصائي أسلوب تحليل السلاسل الزمنية للفترة ما بين (1995-2011)

9. تميزت الدراسة عن الدراسات التي تقاربت معها في متغيرات الدراسة حيث أضافت متغيرات جديدة للاختبار، وفي معظم الدراسات تم تفصيل أثر التمويل المصرفي على كل قطاع من قطاعات الاقتصاد كل على حده، أما الدراسة الحالية فلقد اقتصر على قياس أثر التمويل المصرفي على الاقتصاد ككل.

بناء على ما سبق، يتضح أن هناك عناصر النقاء وعناصر اختلاف بين الدراسات السابقة من حيث المفاهيم والمتغيرات المرتبطة بالقطاع المصرفي والائتمان وهذه العناصر سيكون لها أهمية كبيرة في تحديد النموذج القياسي المناسب لتقدير دالة الائتمان المصرفي والإنتاج في الاقتصاد الفلسطيني، بما يتناسب مع خصائص هذا القطاع وطبيعة الخدمات المصرفية المقدمة، وتوفر البيانات المتعلقة بها واللازمة من أجل عملية التقدير الإحصائي.

الفصل الثالث

علاقة التمويل المصرفي بالتنمية الاقتصادية

3.1 مقدمة

3.2 التنمية الاقتصادية

3.2.1 مفهوم التنمية الاقتصادية.

3.2.2 مؤشرات التنمية الاقتصادية.

3.2.3 مصادر تمويل التنمية الاقتصادية.

3.3 الأساس النظري لعلاقة التنمية الاقتصادية بالتمويل المصرفي

3.3.1 اهم مدارس القطاع المصرفي.

3.3.2 الآراء الاقتصادية حول علاقة التنمية الاقتصادية بالتمويل المصرفي.

3. علاقة التمويل المصرفي بالتنمية الاقتصادية

3.1 مقدمة

إن التنمية الاقتصادية ليست ظاهرة اقتصادية فحسب، بل إنها تمتد لأبعاد مختلفة حيث تتضمن إحداث تغيرات جذرية في الهياكل الاقتصادية والمؤسسية والاجتماعية والإدارية وكذلك في العادات والتقاليد، هذه التغييرات تتطلب توفر شروط مسبقة لتحقيقها، ولعل أهم هذه الشروط توفر مصادر تمويل كافية وبيئة مهيأة للتنمية الاقتصادية.

يوجد للتنمية الاقتصادية عدة مفاهيم وأهداف منها زيادة إجمالي الدخل وبالتالي رفع مستوى المعيشة، ولما كانت للتنمية الاقتصادية أهمية كبيرة كان لابد من وجود مؤشرات تمويية لقياسها منها الناتج المحلي الإجمالي وكذلك الناتج القومي وغيرها من تلك المؤشرات.

تعتمد عملية التنمية الاقتصادية على مصادر التمويل عديدة سنخص منها التمويل المصرفي الذي يعتبر من مصادر تمويل الدولة داخليا، لذلك تعمل الدول على زيادة الاهتمام بالتمويل الداخلي الذي ينقذها من الديون أو القروض الخارجية.

إن لعلاقة التمويل المصرفي بالتنمية الاقتصادية عدة مدارس ومذاهب لتفسر طبيعة العلاقة بينهما، ومن هذه المدارس المدرسة الهيكلية ونماذج النمو الداخلي والتقييد المالي، كما وجدت آراء لبعض الاقتصاديين تحدد طبيعة العلاقة بين التمويل المصرفي والتنمية الاقتصادية.

3.2 التنمية الاقتصادية.

تمهيد:

ترجع أهمية التنمية الاقتصادية في أنها عملية تسير في تتابع مستمر ومنتظم وتتصف بخصائص مشتركة عبر الدول، لذلك أصبح الوصول إلى التنمية الاقتصادية هدفا للسياسات الاقتصادية في الدول، تطمح في الوصول إليه عبر توفير بيئة ملائمة و مصادر تمويل كافية. وفي هذا السياق كان لا بد من التعرف على أهم مفاهيم التنمية الاقتصادية وتطورها، حيث تعرض الكثير من المفكرين الاقتصاديين وكذلك المنظمات الدولية التي أعطت التنمية الاقتصادية جانبا كبيرا من الأهمية في تقاريرها السنوية.

للتنمية الاقتصادية أهداف عديدة منها تحقيق مستوى معيشي مرتفع للأفراد داخل الدولة، والاهتمام بالعنصر البشري الذي يعتبر أهم العناصر المستهدفة و المساهمة في عملية التنمية في الدولة، لذلك نجد التقارير الدولية تصب اهتمامها على تحسين نوعية العنصر البشري الذي يعد مهما لعملية تحقيق التنمية من خلال مجهوداته التي يقدمها في التنمية من خلال قيامه بالاستثمارات المختلفة التي تعمل على تسريع عجلة النمو الاقتصادي في الدولة.

في سبيل تحقيق هذه الأهداف لابد من توفير مصادر تمويل كافية للتنمية هذا يأتي كشرط أساسي لتحقيقها، وتعتمد الدول على مصادر تمويل داخلية متمثلة في الادخارات و الضرائب والتمويل المصرفي والذي يعتبر أساس الدارسة الحالية، ومصادر أخرى خارجية تتضمن الاستثمار الأجنبي والمنح والإعانات والقروض الخارجية، وعوائد عناصر الإنتاج، والتي إذا أمعنا النظر إليها تعتبر جميعها بصورة غير مباشرة ضمن التمويل المصرفي إذا جميع الادخارات والاستثمارات الأجنبية والعوائد للإنتاج تدخل البنوك ضمن حسابات وودائع تقدم فيما بعد على شكل ائتمان مصرفي.

ضمن هذا المبحث سيتم التعرف لمفاهيم وأهداف التنمية الاقتصادية و أهم مصادر التمويل التي تعتمد عليها.

3.2 التنمية الاقتصادية

3.2.1 مفهوم التنمية الاقتصادية:

احتل موضوع التنمية الاقتصادية منذ الحرب العالمية الثانية مكاناً مرموقاً بين الدراسات الاقتصادية، وكان هدف التنمية في ذلك الوقت يتمثل في النمو السريع للدخل، ولذلك اعتبر مؤشر الدخل من المؤشرات الهامة للتنمية الاقتصادية آنذاك، لأنه يأخذ قدرة المجتمع على زيادة الإنتاج بمعدلات تفوق معدلات النمو السكاني، و إن معدل نمو الدخل الحقيقي يقيس بشكل عام التحسن في مستوى المعيشة (السوفي، 2002، ص 75).

استحوذت التنمية على اهتمامات الاقتصاديين والسياسيين في البلدان المتقدمة والنامية وفي المنظمات الدولية و الإقليمية، وظهرت نتيجة لذلك العديد من الكتابات والتحليلات التي اهتمت بتقديم تعريفات للتنمية الاقتصادية، حيث تعرفها هيئة الأمم المتحدة عام 1955م: هي " العملية المرسومة لتقدم المجتمع جميعه اجتماعياً واقتصادياً، وتعتمد بقدر الإمكان على مبادرة المجتمع المحلي وإشراكه " (تقرير صندوق النقد الدولي، 1998، ص 3).

كما عرف الاقتصادي أوين التنمية في كتابه عام 1987، بأنها لا تقتصر على الجانب الاقتصادي فحسب بل أنها ترتبط بالأفكار السياسية و أشكال الحكومة و دور الجماهير في المجتمع على تنظيم أنفسهم للتخطيط والتنفيذ عن طريق تحديد مشاكلهم واحتياجاتهم الأساسية، والتكامل بين الخطط الفردية والجماعية لمقابلة احتياجاتهم، والقضاء على مشاكلهم، والعمل على تنفيذ هذه الخطط بالاعتماد على الموارد الذاتية للمجتمع، واستكمال هذه الموارد بالخدمات المجتمع (Edgar Owen, 1987, p 15).

وعرفت إدارة التعاون الدولية التابعة للأمم المتحدة: هي عملية للعمل الاجتماعي تساعد أفراد والمساعدات الفنية والمادية من جانب المؤسسات الحكومية والأهلية من خارج المجتمع المحلي (Sathye, 2000, p4).

أما المجلس الاقتصادي والاجتماعي في هيئة الأمم المتحدة للتنمية الاقتصادية فيعرف التنمية: " تنمية المجتمع من الإجراءات الشاملة التي تستخدم لرفع مستوى المعيشة وتركيز اهتمامها أساساً على المناطق الريفية " (تقرير الأونكتاد، 2003، ص 11).

وحسب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي¹ يتسع مفهوم التنمية لأبعاد ثلاثة هي (القرشي، 2007، ص 23):

1. تكوين القدرات البشرية، مثل تحسين الصحة وتطوير المعرفة والمهارات.
 2. استخدام البشر لهذه القدرات في الاستمتاع، أو الإنتاج (سلع وخدمات)، أو المساهمة الفاعلة في النشاطات الثقافية والاجتماعية والسياسية.
 3. تحقيق مستوى الرفاه البشري الذي يضمن لهم حياة كريمة.
- التنمية الاقتصادية حسب سام ويلسون "تتمثل في تغييرات في البنى الاقتصادية والاجتماعية، تضمن نقل الاقتصاد من اقتصاد متخلف يتميز بانخفاض مستوى الكفاءة الإنتاجية وحجم الاستثمارات، إلى اقتصاد متقدم يتمتع بارتفاع مستوى الكفاءة الإنتاجية في ظل توازن العلاقات الهيكلية بين القطاعات الإنتاجية الأساسية (Joan, 2010, p 6).

ومن خلال المفاهيم والتعريفات المتعددة السابقة، ترى الباحثة أن التنمية الاقتصادية

هي عملية منظمة ومخطط لها مسبقا تشمل تغييرات في كافة جوانب الحياة، بالإضافة إلى تحقيق النمو الاقتصادي وتوزيع ثماره توزيعا عادلا، تضمن إحداث تغييرات جذرية في الهياكل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية وفي مواقف وتحسين النوع البشري من أجل توفير الحياة الإنسانية المادية والروحية الكريمة للفرد والمجتمع.

3.2.1.1 متطلبات التنمية الاقتصادية:

تحتاج التنمية الاقتصادية لمتطلبات ومستلزمات لضمان تحقيقها وتعتبر النقاط التالية أهمها (سمارة وآخرون، 2002، ص 267):

¹ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يساعد البلدان في المنطقة العربية على إيجاد وتبادل الحلول الخاصة بها في المجالات الأربعة الرئيسية التي يعنى بها البرنامج: الحكم الديمقراطي، ومكافحة الفقر، ومنع الأزمات والإنعاش، والبيئة والطاقة. ويولي البرنامج اهتمامه لقضايا تنموية ذات أولوية تشمل الاستجابة لفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، والمساواة بين الجنسين، وحماية حقوق الإنسان، وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. كذلك ينصب تركيز البرنامج على التصدي لمعوقات التنمية التي حددتها السلسلة الأولى من تقارير التنمية البشرية العربية في المعرفة والحرية وتمكين المرأة. تأسيساً على التقاليد التي أرسنتها تقارير التنمية البشرية العالمية، أصبح تقرير التنمية البشرية العربية معلماً هاماً من معالم الحوار والنقاش بشأن جدول أعمال الإصلاح من أجل تحقيق التنمية البشرية في المنطقة العربية.

1. التراكم الرأسمالي:

يعتبر التراكم الرأسمالي شرطاً ضرورياً للتنمية الاقتصادية وهو الاستثمار الحقيقي في وسائل الإنتاج الملموسة، وهذه العملية تتطلب توفر حجم مناسب من المدخرات الحقيقية التي تستخدم لأغراض الاستثمار بدلاً من الاستهلاك.

2. الموارد الطبيعية:

هي كل ما تؤمنه الطبيعة من مخزونات طبيعية تكفل استمرار الحياة البشرية، وتراجع الموارد الطبيعية نتيجة الاستغلال المفرط، تستطيع بعض الدول تعويض نقص الموارد الطبيعية بفعل التقدم التكنولوجي الذي يمكنها من تطبيق الإحلال أو المبادلة بين عناصر الإنتاج في العملية الإنتاجية.

3. الموارد البشرية:

تعتبر الموارد البشرية عناصر فعالة في عملية التنمية سواء أكانوا عمالاً أم ربايين حيث يعمل العنصر البشري على تراكم رأس المال وتستغل الموارد الطبيعية وتبني السياسة الاقتصادية وتعمل باتجاه تحقيق التنمية القومية.

4. التكنولوجيا (التقنية) والمعرفة:

تعرف التكنولوجيا بأنها الجهد المنظم الرامي لاستخدام نتائج البحث العلمي في تطوير أساليب أداء العمليات الإنتاجية وكذلك المعرفة التي تهدف إلى التوصل إلى أساليب جديدة تكون أجدى للمجتمع، يعتمد النمو الاقتصادي بشكل كبير على معدل التطور التكنولوجي (ثابت، 1991، ص 13).

3.2.1.2 أهداف التنمية الاقتصادية:

تختلف أهداف التنمية الاقتصادية من مجتمع لآخر حسب ظروفها المختلفة سواء أكانت سياسية أم اجتماعية أم اقتصادية، كما أن لكل مرحلة من مراحل التطور والتقدم في المجتمع أهدافها أيضاً، أما الأهداف العامة للتنمية الاقتصادية فتتلخص فيما يأتي (معروف، 2005، ص 56):

أولاً: زيادة الدخل القومي الحقيقي:

إن زيادة الدخل القومي في أي من البلدان تحكمه بعض العوامل كمعدل الزيادة في السكان، الإمكانيات المادية والتكنولوجية الملائمة لتلك الدول، فكلما كان معدل الزيادة في السكان كبيراً اضطرت الدولة إلى العمل على تحقيق نسبة أعلى في دخلها لتلبية الحاجات الأساسية للزيادة السكانية.

ثانياً: رفع المستوى المعيشي:

التنمية الاقتصادية تسعى لرفع مستوى المعيشة للسكان سواء في المأكل أو الملبس أو المسكن، أقرب مقياس للدلالة على مستوى معيشة الفرد هو متوسط دخل الفرد¹، فكلما كان المتوسط مرتفعاً كلما دل ذلك على ارتفاع مستوى المعيشة والعكس صحيح، ويرتبط أيضاً تحقيق التنمية بتنظيم الزيادة السكانية وطريقة توزيع الدخل القومي (فليح، 2006، ص 103).

ثالثاً: تقليل التفاوت في توزيع الدخل والثروات:

هدف التنمية الاقتصادية في الواقع هو هدف اجتماعي إذ أنه في معظم الدول النامية نجد أنه بالرغم من انخفاض الدخل القومي و هبوط متوسط نصيب الفرد في هذا الدخل فإننا نرى فروقا كبيرة في توزيع الدخل و الثروات إذ تستحوذ طائفة صغيرة من المجتمع على جزء كبير من ثروته و نصيب عالٍ من دخله القومي بينما لا تمتلك غالبية أفراد المجتمع إلا نسبة بسيطة من ثروته و تحصل على نصيب متواضع من دخله القومي (السيد، 2008، ص 30).

رابعاً: تحقيق جودة في الحياة:

يعتبر الوصول لجودة أفضل في الحياة من أهم المؤشرات التي تهتم بها الدول، حيث يضمن في تحقيق هذا الهدف تحقيق مستوى تعليم أفضل والسعي إلى فرص أكثر ملائمة، وأيضاً جودة بيئية وثقافية (Bethell, 2010, p 62).

3.2.2 مؤشرات التنمية الاقتصادية:

ارتبطت المؤشرات المستخدمة لقياس التنمية ارتباطاً وثيقاً بالتطور الحادث في مفهوم التنمية، فالتنمية الاقتصادية لا تتحقق بالصورة المطلوبة إذا اقتصر التغيير على الوسائل الاقتصادية فقط

¹ يتم الحصول على قيمة متوسط دخل الفرد عن طريق قسمة إجمالي الناتج المحلي في سنة معينة / إجمالي عدد السكان في نفس السنة

وتم إهمال الجوانب الاجتماعية، فهناك العديد من المؤشرات التي تم تطويرها في مجال التنمية لقياس التنمية البشرية فالبشر هم هدف التنمية ووسيلتها وللتنمية البشرية مؤشرات تتعلق بالعلم والتعليم والبحث والتكنولوجيا والصحة والأوضاع السياسية (ماير، 1996، ص 45).

• أهمية مؤشرات التنمية:

لا يمكن أن نستغني عن الإحصاءات فهي ضرورية من أجل القيام بعملية تخطيط واتخاذ قرارات سليمة، حيث يستخدم صانعو القرارات في الدولة هذه المؤشرات بصفة مستمرة للتدليل على دقة ما أنجزوه، فالمؤشرات توضح نتائج ما تم بذله من جهود تنموية إيجابا أو سلبا مما يساعد على تحديد الخطوات المستقبلية الواجب اتخاذها لضمان السير في الطريق الصحيح، وفيما يلي أهم مؤشرات لقياس التنمية:

أولاً: المقياس الاقتصادي التقليدي للتنمية (النتاج المحلي الإجمالي):

عند استخدام الناتج المحلي أو القومي لقياس التنمية يجب الأخذ بعين الاعتبار معدل النمو في السكان، حيث يجب المحافظة على معدل نمو في الناتج المحلي أعلى من معدل النمو في السكان لتحقيق مستوى رفاهية أكبر في الدولة، وفي حالة وجود معدل نمو في الناتج المحلي مع زيادة أكبر في معدل السكان فإن الدولة لا تحقق نموا اقتصاديا (عريقات، 1992، ص 26).

يعتمد هذا الأسلوب على الناتج المحلي و القومي الإجمالي ويشتق منه مؤشرات للتنمية منها: متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي، معدل النمو السنوي في الناتج القومي الإجمالي، معدل النمو السنوي في نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي (Murry, 2009, p 24)، وفي الجانب العملي من الدراسة سيتم الاعتماد على مؤشر الناتج المحلي في قياس التنمية في الاقتصاد الفلسطيني، حيث أنه من أكثر المؤشرات شيوعا وأسهلها حسابا.

ثانياً: مقياس درفنوفسكي لمستوى المعيشة:

يحتوي على ثلاث عناصر يتم قياس كل منها بمؤشرات معينة والعناصر هي (القريشي، 2007، ص 127):

- 1- الحاجات الضرورية المادية من تغذية ومأوى وصحة حيث يقاس بمؤشر حجم ونوعية الخدمات السكنية وكثافة الأشغال ومدى الاستقلالية في استخدام السكن.
- 2- الحاجات الأساسية المعنوية وهي التعليم والتمتع بوقت الفراغ والأمن.
- 3- الحاجات الأعلى وهي فائض الدخل الذي يتبقى بعد إشباع الحاجات الأساسية

ثالثاً: المقياس المادي للتقدم في نوعية الحياة:

في هذا المقياس توجد ثلاث مؤشرات للتنمية وهي (حسين، 2001، ص 104):

1- معدل وفيات الرضع

2- توقع الحياة عند الميلاد

4- نسبة السكان المتعلمين

رابعاً: المؤشر العام للتنمية:

يتكون هذا المقياس من 18 مؤشر تم اختيار المؤشرات ذات معاملات الارتباط العالية فيما بينها أي المؤشرات التي بينها علاقات أقوى ومنها¹ (السويفي، 2002، ص 89):

¹ يعتبر المؤشر العام للتنمية بديل لمقياس الناتج القومي الإجمالي ويتكون هذا المقياس من 18 مؤشراً بعضها ذو طبيعة اقتصادية و البعض الآخر ذو طبيعة اجتماعية و تمن تطبيقها على 58 دولة نامية و متقدمة (السويفي، 2002، ص 89).
وتتمثل المؤشرات التي تم اختيارها فيما يلي:

- أ- توقع الحياة عند الميلاد
- ب- نسبة السكان الذين يعيشون في تجمعات من 20 ألف نسمة فأكثر
- ت- متوسط الاستهلاك اليومي من البروتين الحيواني.
- ث- نسبة الاستيعاب في التعليم الابتدائي و الثانوي معاً.
- ج- نسبة الملتحقين بالتعليم الفني و المهني.
- ح- متوسط عدد الأفراد لكل غرفة.
- خ- متوسط توزيع الصحف لكل 100 ألف نسمة من السكان.
- د- عدد التليفونات، وعدد أجهزة الراديو لكل 100 ألف من السكان.
- ذ- متوسط استهلاك الفرد من الكهرباء و الصلب و الطاقة.
- ر- متوسط نصيب الفرد في التجارة الخارجية.
- ز- متوسط نصيب الفرد في التجارة الخارجية.
- س- نسبة من يعملون بأجر أو رواتب إلى جملة السكان.
- ش- نسبة الذكور الذين يعملون في الزراعة و الإنتاجية.
- ص- الحياة الطويلة الخالية من الأمراض.
- ض- حيازة المعرفة
- ط- التمتع بالحياة الكريمة

1- توقع الحياة عند الميلاد

2- نسبة الملتحقين بالتعليم الفني والمهني

3- متوسط عدد الأفراد لكل غرفة

5- متوسط الاستهلاك اليومي من البروتين الحيواني

خامسا: المؤشر المركب للتنمية البشرية:

إن مفهوم التنمية البشرية كما تبناه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عرف على أنه: " عملية توسيع الخيارات المتاحة أمام الناس " (تقرير البنك الدولي، 1991، ص 20).

وأهم الخيارات التي يعبر عنها التقرير هي:

1- الحياة الطويلة الخالية من الأمراض والعلل وهي تعتمد بشدة على التغذية والصحة الجيدة والماء النقي والهواء غير الملوث وعلى حجم الإنفاق الحكومي أو المجتمعي على قطاع الصحة وما يرتبط به من خدمات.

2- حيازة المعرفة تقاس بنسبة الملمين بالقراءة والكتابة من 15 سنة فأكبر ونسبة القيد في التعليم الابتدائي والثانوي والعالي معا.

3- التمتع بحياة كريمة وتقاس باستخدام متوسط الدخل الفردي الحقيقي المعدل والذي يتم حسابه من خلال اخذ تعادل القوة الشرائية في الاعتبار.

3.2.3 مصادر تمويل التنمية الاقتصادية:

يعتقد بعض الاقتصاديين أن أهم عقبة تعوق عملية التنمية الاقتصادية في الدول النامية هي افتقارها إلى التمويل والذي يقصد به " توفير المبالغ النقدية اللازمة لدفع وتطوير المشروع سواء في القطاعين الخاص أم العام" (خريوش وآخرون، 2008، ص 6)، لذلك فإن التنمية الاقتصادية تتطلب في أولى مراحلها ضرورة الخروج من هذه العقبة والعمل بكافة السبل على تكوين حجم رأسمال مناسب للتنمية¹ (الليثي، 2001، ص 215).

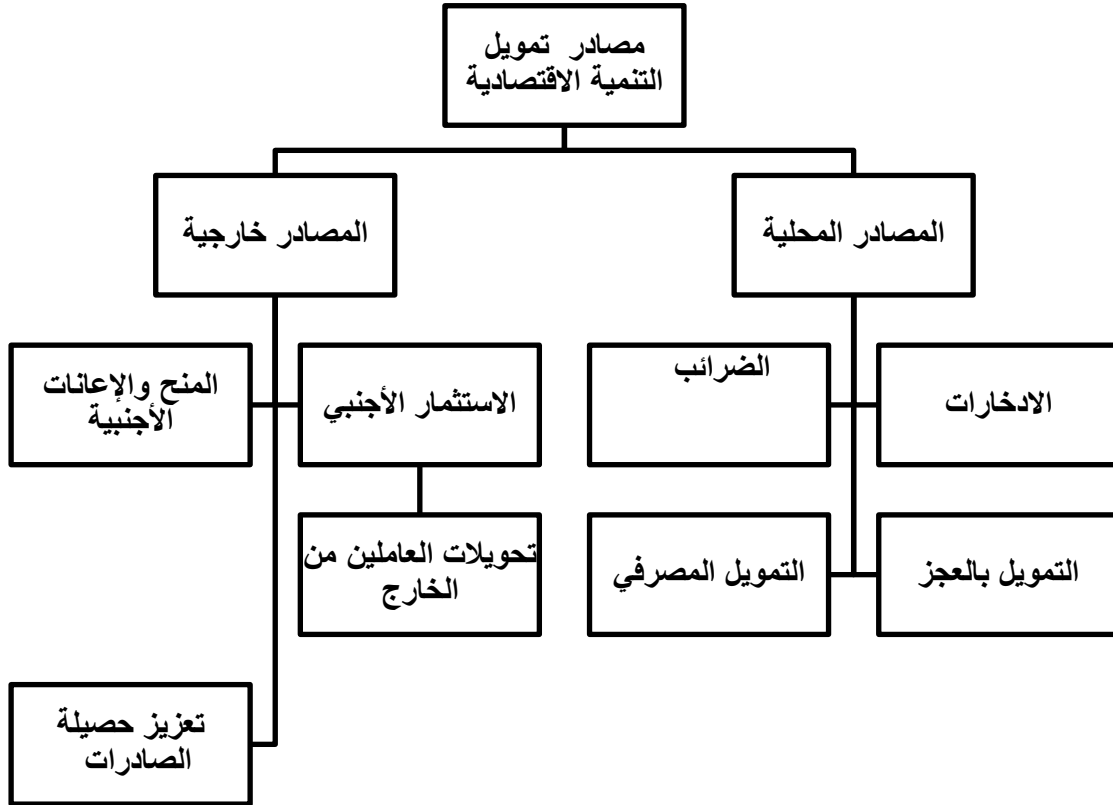
وإن دولة فلسطين كباقي الدول النامية تعاني من ضعف شديد لمصادر التمويل، وذلك للقيود المفروضة على الاقتصاد الفلسطيني من قبل الاحتلال الإسرائيلي الذي عمد على تدمير البنية التحتية للاقتصاد، وكذلك يعاني الاقتصاد من ضعف مالي نتيجة لعدم تحكمه بالموارد الطبيعية التي يمتلكها.

فمصادر التمويل هي التي تحدد طبيعة التنمية الاقتصادية وليس العكس ، لذلك فإن دراسة تمويل التنمية الاقتصادية تقتضي الإحاطة بكل المصادر الضرورية لهذه العملية، وهذا ما سنحاول إدراجه في هذا الجزء، حيث أن الموارد التمويلية للتنمية تقسم إلى قسمين (كما هي موضحة بالشكل رقم (1-1)

- الموارد المحلية
- الموارد الخارجية

¹ تمثل مراحل التنمية الاقتصادية في الآتي : 1. المرحلة التقليدية: يتسم اقتصاد الدول بالطابع الزراعي التقليدي وتكون وسائل الإنتاج يدوية وبدائية ، كما تتميز تلك المرحلة بضعف الإنتاجية وانخفاض مستوى المعيشة ومتوسط نصيب الفرد من الدخل وعادة ما تكون تلك المرحلة طويلة نسبيا وتتميز بالبطء الشديد 2. مرحلة التهيؤ للانطلاق: وهي مرحلة الانتقال بين المجتمع التقليدي ومرحلة الانطلاق وتكون الدولة خلالها متخلفة ولكنها تسعى إلى ترشيد اقتصادها والتخلص من الجمود، ونبذ الوسائل القديمة في الإنتاج وإدخال الوسائل الحديثة 3.مرحلة الانطلاق: وفيها تدخل الدول طور النمو وتسعى للقضاء على أسباب تخلفها بتنمية مواردها الاقتصادية بأحداث تغيير جوهري في أساليب الإنتاج والتوزيع. 4. مرحلة النضج الاقتصادي: وتدخل الدولة التي تصل إلى هذه المرحلة في عداد الدول المتقدمة اقتصاديا حيث تكون قد استكملت نمو جميع قطاعاتها الاقتصادية والصناعية والزراعية والخدمية بشكل متوازن يؤدي إلى زيادة معدلات الإنتاج والاستهلاك والاستثمار 5. مرحلة الاستهلاك الوفير: وعند هذه المرحلة تكون الدولة قد قطعت شوطا كبيرا في التقدم الاقتصادي والاجتماعي بحيث توفر لأفرادها جميع السلع والخدمات وأسباب الرفاهية والرخاء ويرتفع استهلاك الفرد من السلع المعمرة، ويزيد متوسط الدخل الفردي

الشكل البياني رقم (1-3): يوضح أهم مصادر تمويل التنمية الاقتصادية



الشكل: إعداد الباحثة

3.2.3.1 مصادر التمويل المحلية:

يعتبر التمويل المحلي من الضروريات اللازمة والأساسية لقيام التنمية المحلية، حيث تتطلب هذه الأخيرة تعبئة أكبر قدر ممكن من الموارد المالية المحلية، ويمكن تعريف التمويل المحلي بأنه "كل الموارد المالية المتاحة والتي يمكن توفيرها من مصادر مختلفة لتمويل التنمية المحلية بالصورة التي تحقق أكبر معدلات لتلك التنمية عبر الزمن، وتعظم استقلالية المحليات عن الحكومة المركزية في تحقيق التنمية المحلية المنشودة" (السبتي، 2006، ص2).

وتتعدد مصادر التمويل الداخلية للتنمية الاقتصادية ولعل أهمها هو الادخار، فتعتبر أهم المدخرات الوطنية الاختيارية هي مدخرات الأفراد، وهي كل ما يدخره الأفراد من دخولهم، مدخرات قطاع الأعمال، وهي ما تدخره المشروعات من أرباحها في صورة أرباح غير موزعة (محتجزة)، و احتياطات اختيارية للشركات، ومدخرات إجبارية للقطاع الحكومي. ويمكن تصنيف وتوضيح أهم المصادر الداخلية كما يأتي:

أولاً: الادخار:

الادخار هو: " الجزء المتبقي من الدخل الشخصي والذي يستخدم بأغراض التوسعات المستقبلية" (مقداد، 2009، ص 15)، فالسياسة الادخارية الرشيدة يجب أن تعمل على تحقيق فائض اقتصادي و يستخدم هذا الفائض لأغراض التنمية، ومن الضروري هنا توزيع الفائض الاقتصادي بين الاستهلاك والاستثمار، ذلك لأن عرض السلع والخدمات يعتمد على مقدار الموارد المخصصة للاستثمار وهذا يتطلب تقليل الاستهلاك الحالي لكي تزداد الاستثمارات التي تساعد على تعجيل معدلات النمو في الإنتاج، ولا تزداد الاستثمارات إلا إذا وجدت المدخرات والتي تعمل على تحفيز عجلة النمو الاقتصادي.

يمكن هنا تقسيم الادخارات إلى ما يأتي (القريشي، 2006، ص 67):

1. الادخار العائلي (الشخصي):

يتمثل الادخار العائلي فيما يتم الاحتفاظ به من فائض بين ما يحصل عليه أفراد المجتمع من دخول وبين ما ينفقونه على حاجاتهم الاستهلاكية، وتفسر المعدلة التالية هذا التعريف¹:

الدخل = الاستهلاك + الادخار

$$Y = C + S$$

¹ حيث y تعبر عن الدخل، C: consumption الاستهلاك، S: saving الادخار

وإذا ما أردنا الحصول على قيمة الادخار فيما يتبقى من الدخل بعد الاستهلاك، يكون الادخار كما هو موضح بالمعادلة:

$$S = Y - C$$

2. ادخار القطاع الخاص (قطاع الأعمال):

تعتبر الأرباح غير الموزعة في منشآت وشركات القطاع الخاص، إلى جانب الاحتياطات المختلفة والمقتطعة من الأرباح، من أهم مكونات ادخار القطاع الخاص، والتي يمكن استثمارها في شراء الأسهم والسندات الحكومية، هذا يتضح في المعادلة التالية:

$$\text{ادخار القطاع الخاص} = \text{الأرباح غير الموزعة} + \text{إجمالي الاحتياطات}$$

3. ادخار القطاع الحكومي:

يتمثل الادخار الحكومي في فائض الإيرادات الحكومية العادية على المصروفات الحكومية العادية"، وتتمثل أهم الإيرادات الحكومية في الضرائب والرسوم والغرامات والتراخيص المفروضة في الدولة، أما أهم مصروفات القطاع الحكومي فتتمثل في مصاريف المؤسسات والوزارات والمرافق الحكومية كالرواتب والمصاريف الإدارية المختلفة، والفرق بين هذه الإيرادات والمصروفات يمثل ادخار أو عجز القطاع الحكومي (المشهوراوي، 2006، ص 47).

$$Gs^1 = G - T$$

وتعبر المعادلة التالية عن حجم الادخار الكلي (مقداد، 2009، ص 36):

$$S = Y - C + G - T$$

ثانياً: الضرائب:

تعتبر الضريبة " الوسيلة التي يتم بموجبها تحويل جزء من الدخل لدى الأفراد والشركات إلى الحكومة" (شاهين، بهية، 2010، ص 66)، وتستخدم هذه الضريبة من قبل الحكومات لأغراض الإنفاق الجاري وكذلك لأغراض الاستثمار، وهذا النوع من الإنفاق هو الذي يساعد على تحقيق التنمية ويرفع من معدل نمو الناتج ونمو التراكم الرأسمالي.

ثالثاً: التمويل بالعجز:

يسمى هذا المصطلح أيضاً بالتمويل التضخمي ويشير إلى قيام الحكومة بتوفير التمويل لأغراض الاستثمار و ذلك من خلال طبع النقود من قبل الحكومة أو توسيع الائتمان من قبل البنوك من

¹ Gs: Government saving، G: Government spending، T: Taxes، T: Government saving

دون الحاجة إلى وجود ادخار مسبق، وتلجأ الحكومة إلى هذا النوع من التمويل عندما تريد تغطية العجز في الموازنة العامة، وذلك من أجل دفع النمو الاقتصادي من خلال الإنفاق الحكومي والذي تغطيه من خلال طبع نقود أو بيع الأوراق المالية التي تصدرها إلى البنوك التجارية وتحصل على الائتمان مقابلها (السبتي، 2006، ص 192).

رابعاً: التمويل المصرفي:

يقصد به ذلك التمويل الذي يتم عن طريق الجهاز المصرفي المحلي، الذي يعد مصدر مهم في تمويل التنمية الاقتصادية الوطنية.

تعتبر مصادر التمويل في الدول النامية محدودة، لهذا تسمى الاقتصاديات ذات مصادر التمويل الضعيف باقتصاد الدين، فالبلدان النامية تشكو في معظمها من عدم كفاءة أنظمتها المالية، واعتمادها بشكل أساسي على المصارف في التمويل (نوال، 2005، ص 42).

يعمل القطاع المصرفي على توفير خدمات الدفع للاقتصاد القومي من أجل تسهيل تبادل السلع والخدمات، توفير الائتمان للمحافظة على مستوى الإنفاق القومي، وخصن القيمة الشرائية المستقبلية للنقود في شكل ودائع وسندات وأسهم وأوراق مالية أخرى، وتوفير الحماية من المخاطر للمؤسسات والأفراد من خلال استعمال أدوات الحماية المستقبلية، مثل العمليات الآجلة، والعمل على إنجاز السياسات الحكومية الهادفة إلى تعزيز النمو الاقتصادي وتقليص البطالة ومكافحة التضخم (نفذ، 2003، ص 74).

3.2.3.2 مصادر التمويل الخارجية:

تنشأ الحاجة إلى التمويل الخارجي للتنمية الاقتصادية نتيجة عجز المدخرات المحلية عن الوفاء بحجم الاستثمارات المطلوبة، وقصور حصيلة الصادرات عن تغطية قيمة الواردات، وبهذا لا يكون أمام المجتمع سوى الاستعانة بالمصادر الخارجية، لتوفير المال الكافي لتحقيق التمويل اللازم لتحقيق التنمية الاقتصادية.

وحيث أن الاستعانة بالموارد الخارجية يترتب عليها أعباء معينة تتحملها الدولة، وهذه الأعباء في حقيقتها هي ثمن يدفع لأصحاب هذه الموارد، غير أن ارتفاع حجم هذه الأعباء أو انخفاضها، ومدى الضغط الذي يُمارس على الدولة المدينة، يتفاوت من دولة إلى أخرى.

و يمكن حصر هذه الأخيرة في أربعة مصادر أساسية هي:

- تعزيز حصيلة الصادرات.
- الاستثمارات الأجنبية (المباشرة و غير المباشرة).
- المنح و الإعانات الأجنبية.
- عوائد عناصر الإنتاج

أولاً: تعزيز حصيلة الصادرات:

إن الزيادة في الصادرات تؤدي إلى زيادة الدخل القومي، وهذه قد تؤدي إلى زيادة الإنفاق القومي فيزداد الطلب على السلع و الخدمات، و يكون هذا دافعا للمستثمرين على زيادة استثماراتهم و هو ما قد يفسر في النهاية انتعاش الاقتصاد القومي (عجمية ، 2003، ص 257).

ثانياً: الاستثمارات الأجنبية:

و تأخذ شكلين:

1. استثمارات أجنبية مباشرة

هي تلك الاستثمارات التي يديرها الأجانب بسبب ملكيتهم الكاملة لها أو تملكهم لنصيب منها؛ مما يبرر لهم حق الإدارة وغالباً ما تكون هذه المشروعات في شكل مزارع و مصانع و مناجم و غيرها من الأنشطة الإنتاجية (عجمية، 2003، ص261).

2. استثمارات أجنبية غير مباشرة:

و هي استثمارات تأخذ شكل قروض أو شراء الأجانب للأوراق المالية (أسهم سندات) في السوق المالية الوطنية، و هذا النوع من الاستثمار يبحث عن عائد معقول لرؤوس الأموال دون أن يترتب عليه إشراف أو اتخاذ قرارات من قبل الأجانب(عجمية، 2003، ص262).

ثالثاً: المنح والقروض و الإعانات الأجنبية:

تتكون المساعدات الأجنبية من منح لا ترد فهي لا تدخل في نطاق المديونية، أما القروض تشمل القروض طويلة الأجل التي تقدمها الدول المتقدمة أو الهيئات الدولية للدول النامية لمساعدتها في الخروج من أزمتها الاقتصادية .

رابعاً: عوائد عناصر الإنتاج:

إن كل عنصر من عناصر الإنتاج يحصل على عائد مقابل اشتراكه في العملية الإنتاجية ، وهذا العائد يعتبر ثمنًا أو سعراً لهذا العنصر، أو بتعبير أدق ثمنًا لخدمة هذا العنصر وليس ثمنًا للعنصر نفسه(شاهين ، 2008، ص 28) .

3.3 الأساس النظري لعلاقة التنمية الاقتصادية بالتمويل المصرفي

تمهيد:

يهتم الاقتصاد الكلي واقتصاديات التنمية بمحددات النمو الاقتصادي، وقد تركز الاهتمام في الآونة الأخيرة على العلاقة بين التطور في القطاع المصرفي ومعدل النمو الاقتصادي، وتطرت عدد من الدراسات في العقدين الأخيرين سواء في الجانب النظري أو التطبيقي إلى تحديد اتجاه العلاقة السببية بين التطور القطاع المصرفي والنمو الاقتصادي.

وفي هذا الجزء من الدراسة والمخصص لتوضيح طبيعة العلاقة بين التمويل المصرفي والتنمية الاقتصادية، حيث سيتم عرض آراء لعلماء اقتصاديين تؤكد أهمية دور التمويل المصرفي في التنمية الاقتصادية مع عدم وجود تأثير كبير للتنمية الاقتصادية على حجم الائتمان الممنوح من القطاع المصرفي إلى الاقتصاد، و آراء أخرى ترى أهمية دور التنمية الاقتصادية في زيادة حجم التمويل المصرفي مع غياب أثر دور التمويل المصرفي في دفع عجلة التنمية باتجاه تحقيق مؤشرات كلية مرتفعة، و هناك رأي ثالث يري بوجود علاقة سببية بين التمويل المصرفي و التنمية الاقتصادية إذ هناك تأثير متبادل بينهما.

إن علاقة التمويل المصرفي بالتنمية الاقتصادية تفسرها عدة مدارس وهي المدرسة النماذج الداخلية و المدرسة الهيكلية ومدرسة التقيد المالي.

وفي هذا السياق سيتخصص هذا المبحث لعرض لأهم النظريات التي تحدثت عن طبيعة العلاقة بين التمويل المصرفي والتنمية الاقتصادية.

3.3 الأساس النظري لعلاقة التنمية الاقتصادية بالتمويل المصرفي

3.3.1 اهم مدارس القطاع المصرفي

سيتم دراسة أهم المدارس التي تعرضت لدور القطاع المصرفي ودوره في تمويل التنمية الاقتصادية، حيث أن الأولى منها المدرسة الهيكلية التي ترى أن أهمية القطاع المصرفي تأتي من خلال قدرته على تعبئة المدخرات وتهيئتها باستثمار، أما الثانية فهي " لماكنون وشو " التقيد المالي والتي تفترض أن القيود المالية والقانونية على الأدوات المالية والمؤسسات المالية هي المعوق الرئيس للتنمية الاقتصادية وتحسين ظروف المعيشة والدخل في الدول الأقل نمواً، أما المدرسة الثالثة فهي نماذج النمو الداخلي والتي حاولت إبراز الدور المحتمل للوساطة المالية في الدخل والنواتج مستعينة بتطور النظرية التحليلية الكلية في نماذج النمو الاقتصادي الحديثة.

3.3.1.1 المدرسة الهيكلية للتمويل:

منذ الستينات من القرن الماضي ظهر في ساحة الفكر الاقتصادي مجموعة من الاقتصاديين تعتقد بأن هناك أهمية خاصة لقطاع التمويل ومؤسسات الوساطة المالية كعامل مؤثر في التنمية والنمو الاقتصادي ومن ثم في تحسين الدخل الفردي والقومي (Hanh's, 2010,p10)، هذه الأهمية للقطاع المصرفي ولمؤسسات الوساطة المالية تستمد أهميتها من خلال كونها تعمل على حشد المدخرات وزيادة حجمها في المجتمع، وهو ما يعني بزيادة رأس المال المتاح للاستثمار. من هنا تركزت معالجة مفكري هذه المدرسة لأهمية النظام المالي كعامل مؤثر في التنمية وقدمت رؤيتها تبعا لذلك لإصلاح النظم المالية ونظم الوساطة المالية في الدول النامية كسياسة مستهدفة لمعالجة قضايا التنمية في مثل تلك البلاد بما في ذلك انخفاض مستوى الدخل، فنظام القطاع المصرفي يعمل على تعبئة المدخرات و تركيب رؤوس الأموال ومن ثم إعادة استثمارها في الاقتصاد مرة أخرى محدثة زيادات متتابعة في الدخل للمعنيين بالاستثمار بصورة مباشرة والأفراد بشكل غير مباشر من خلال عمل المضاعف وقنوات إعادة التوزيع.

كما تعمل مؤسسات القطاع المصرفي على توسيع المعروض النقدي في كل عملية تمويلية للقطاع الخاص، إنتاجية كانت أو استهلاكية، مما يؤدي إلى زيادة الرصيد الحقيقي للنقود في المجتمع كأحد مدخلات عملية الإنتاج، إذ وفقا لبعض مفكري هذه المدرسة فإن الرصيد الحقيقي للنقود لا يقل أثرا عن العمل ورأس المال كعوامل إنتاج في العملية الإنتاجية، وهو ما يعني أن زيادة الرصيد الحقيقي من الوحدات النقدية تعني زيادة طردية في الإنتاج، فإذا كان لرصيد النقود

الحقيقية أثره في مستوى الإنتاج فإن نمو الأرصدة الحقيقية للنقود سيتبعه نمو في نفس الاتجاه في الناتج الحقيقي أيضاً، بحيث يعمل ذلك على تحسين الظروف المعيشية للمشاركين في العملية الإنتاجية بشكل مباشر أو غير مباشر أيضاً (تقرير المعهد العربي للتخطيط، دور القطاع التمويلي في التنمية، 2009، ص 24).

3.3.1.2 مدرسة التقيد المالي

تعتمد رؤية هذه المدرسة في تأثير النظام المالي ومؤسسات القطاع المصرفي على مستوى الدخل وأن تقييد الأدوات المالية وخاصة سعر الفائدة والسقوف الائتمانية ونسب الاحتياطي تؤثر سلباً وبدرجة عميقة في تكوين رأس المال الوطني ومن ثم التنمية الاقتصادية وما يتبعه من تأثير على مستوى الدخل، هذه النتيجة للقيود على المؤشرات والأدوات المالية التي تنشأ من ارتفاع مختلف أنواع التكاليف (Hanh's, 2010, p21).

أولها التكلفة الناشئة عن انخفاض كفاءة المؤشرات المالية في أدائها لدورها المنوط بها حيث يعمل ذلك على زيادة تكاليف وحدة الائتمان المتاح للاستثمار، كذلك الحال بالنسبة لزيادة ورفع متطلبات الاحتياطي النظامية، أما الثانية من التكاليف فهو ما ينشأ عن تخفيض الحجم المثالي للقطاع المصرفي، وهو ما يعني التقليل من حجم المنافسة وزيادة كلفة الحصول على الائتمان، فالأفراد والمؤسسات والشركات التي تعمل في ظل بيئة تعمل على تقييد الأدوات المالية تواجه بصعوبة الحصول على الائتمان الكافي للاستثمارات ومن تعتمد على التراكم الذاتي لرؤوس الأموال واقتصار رأس المال والدخول نشوء مشكلة حلقة الفقر المفرغة (Murry, 2009, p 34).

بناء على ذلك فإن تحسين مستويات التنمية الاقتصادية في البلدان النامية تتطلب تحريراً لسعر الفائدة من خلال إزالة جميع القيود المؤسساتية الكفيلة بتقييد سعر الفائدة السوقي للوصول لمستوى السعر التوازني الكفيل بالحد من دورة انخفاض المدخرات وانخفاض الاستثمارات ومن انخفاض الدخل، خاصة إذا توافق ذلك مع انخفاض مستويات التضخم (تقرير المعهد العربي للتخطيط، دور القطاع التمويلي في التنمية، 2009، ص 25).

3.3.1.3 مدرسة نماذج النمو الداخلي:

كان للتوجهات الجديدة في التحليل الكلي للنمو، والمحاولة الجريئة لمعالجة محددات النمو في نماذج النمو داخلياً وليس كمعطيات أو محددات خارجية أثره أيضاً في أسلوب معالجة الوساطة المالية وأثرها في النمو الاقتصادي. فمثل هذه النماذج برهنت أنه يمكن أن يكون النمو الاقتصادي مرده

لعوامل داخلية وليس بفعل تأثيرات خارجية، وبالتالي فيمكن لتغير التفضيلات والتقنية، وتوزيع الدخل، والتغيرات المؤسسية أثرها الإيجابي في النمو الاقتصادي داخلياً (تقرير المعهد العربي للتخطيط، دور القطاع التمويلي في التنمية، 2009، ص 26).

فالعديد من الاقتصاديين والمهتمين في قضايا النمو الاقتصادي حاولوا إدخال الوساطة المالية كأحد عوامل ومحددات النمو الاقتصادي، فعلى سبيل المثال غرينوود و جوفانوفيك طبقا نموذجاً عاماً للتوازن واستخلصا أن زيادة ثقة المدخرين في قدرة الوسطاء الماليين تعمل تلقائياً على زيادة المدخرات، كما أن بنسفينجا وسميث أوضحا دور المصارف في تأمين السيولة، وتبين أن الوسطاء الماليين يعملون على تخفيض الجزء المدخر في شكل سيولة نقدية وأصول سائلة غير منتجة، ومن ثم زيادة كفاءة التخصيص الأمثل للموارد المدخرة والمستثمرة من خلال التراكم الرأسمالي، وفقاً لهذه الرؤية ومن أجل إيضاح قضية أهمية الادخار للنمو الاقتصادي فإن زيادة الادخار لدى وسطاء ماليين ذات أثر فعال على دالة الإنتاج، هذا التأثير ينشأ بفعل تخفيض مخاطر السيولة وإدارتها من قبل المدخرين والمستثمرين، حيث يعمل الوسطاء الماليون على تسهيل تحويل المدخرات من مدخرات قصيرة الأجل لاستثمارات طويلة الأجل والمواءمة بينهم.

أما كينغ وليفاين فقد استخدم نموذجاً داخلياً للنمو Endogenous Growth Model لإيضاح الدور الإيجابي للوسطاء الماليين بقدرتهم على الحصول على معلومات وافية عن كفاءة المشروعات محل التمويل مقارنة بالمدخرين الأفراد الذين لا يمكنهم تحقيق ذلك، هذه الميزة للوسطاء الماليين ومؤسسات التمويل المصرفية تتيح لها معرفة الاستثمارات القادرة على تحقيق زيادة مطردة في الإنتاج ومن ثم رفع معدل النمو، كما استخدم غرينوود وسميث نموذجين مماثلين لسابقهما، لبيان الكيفية التي يسهم فيها الوسطاء الماليون والمصارف في التخصيص الأمثل للمدخرات (الغيفي، 2009).

ولقد استخدم كل من بكسي ووانغ فقد النموذج الداخلي Endogenous Growth Model للنمو لتوضيح كيف أن خدمات المؤسسات المالية والوسطاء الماليين تعمل على توليد آثار إنتاجية كبيرة، هذه الخدمات من وجهة نظرهم تعمل على تحقيق توازن مزدوج ناتج عن التداخل الحركي بين قرارات الادخار لقطاع الأعمال والقطاع العائلي وبين سلوك المنافسة الاحتكارية لقطاع المؤسسات المالية والمصارف والذي يمكن ملاحظته من خلال المقارنة الساكنة لمعدل التفضيل الزمني للمستهلك والمخاطرة الاستثمارية للمستثمر مع التكاليف المصرفية للوسطاء الماليين، كما استنتج هؤلاء الباحثين أن خدمات مؤسسات الوساطة المالية مرتبطة بمرونة عرض العمل ومستوى التوظيف، فالتغير الحدي في النظام المالي يؤدي إلى تغير مضاعف في توازن النشاط الاقتصادي،

ومن ثم فإن مستوى مرتفعاً من التشغيل والمؤشرات المالية يقترن عادة مع مستوى مرتفع أعلى في النمو الاقتصادي (Hanh's, 2010,p24).

هذه النتائج حفزت بعض الاقتصاديين لتركيز البحث في معرفة القنوات التي يمكن للوساطة المالية أن تؤثر في النمو الاقتصادي، فالعمر بحث في العلاقة بين النقود والنمو الاقتصادي وبين أثر تعبئة المدخرات والنمو، وكيف يعمل الوسطاء الماليون على رفع كفاءة التخصيص، إذ أن الوساطة المالية عن طريق الوسطاء الماليين تؤمن تخصيصاً أمثل للموارد المالية من خلال النقل الآمن بين الوحدات الاقتصادية وذلك بتخفيض المخاطر الأخلاقية والاختبار غير المواتي ونفقات التحويل وهي أمور ذات أثر بالغ على النمو الاقتصادي (Ibrahim, 2002, p 12).

هذه القنوات التي من خلالها تسهم الوساطة المالية إيجابياً في النمو الاقتصادي استخدمها العمر في نموذج الحركي للنمو الاقتصادي ليوضح أن هناك تأثيراً ذا اتجاهين للوساطة المالية وليس موجباً في كل الأحوال فالوساطة المالية المناسبة تحفز النمو الاقتصادي . بينما تؤدي الممارسات المالية غير المواتية إلى تعويق جهود التنمية ومن ثم تخفيض النمو الاقتصادي . فعدم وجود مؤسسات وساطة مالية ذات كفاءة، أو وجود متطلبات احتياطي غير مبررة ، أو أي قيود كمية أو نوعية تحد من كفاءة الوساطة المالية تترك أثراً سلبياً على مستوى وحجم النمو الاقتصادي . وفي المقابل فإن الوساطة المالية المواتية تعمل على رفع كفاءة تخصيص مدخرات القطاع العائلي وقطاع الأعمال بتوجيه المدخرات لتلك التي تتميز بارتفاع في الإنتاجية الحدية ، وذلك عن طريق تجميع البيانات والمعلومات وتحليلها فنياً ومالياً بالإضافة إلى تخفيض مستوى مخاطرة توجيه المدخرات للاستثمارات عالية التقنية والإنتاجية والمخاطرة (Ibrahim, 2002, p 15)

وهكذا فإن جل الفكر التنظيري الاقتصادي المعاصر لأثر الوساطة المالية على النمو الاقتصادي يرى أن النظام المالي الكفاء سينتج خدمات مالية ذات كفاءة عالية من شأنها أن تحفز النمو الاقتصادي، مثل هذه الرؤية تعزز من مطالبه الاقتصاديين لتحسين القطاع المالي والسياسات الائتمانية الكفيلة بحفز تراكم رؤوس الأموال، وتشجيع التبادل والتعاون بين قطاعات الفائض والعجز المالي ومن ثم النمو الاقتصادي .

وأخيراً وبعض استعراض هذه المدارس، وجد ان الأنسب للواقع الاقتصادي الفلسطيني هي مدرسة النماذج الداخلية والتي تعزز من دور الوساطة المالية في الاقتصاد حيث أن التقيد المالي لا يمكن تطبيقها لعدم القدرة التحكم في أسعار الفائدة، وكذلك الأمر بالنسبة للمدرسة الهيكلية والبيت تحتاج للتحكم بعرض النقد، أما النماذج الداخلية فتحفز على زيادة الاعتماد على الأوراق المالية والوساطة المالية.

3.3.2 الآراء الاقتصادية حول علاقة التنمية الاقتصادية بالتمويل المصرفي:

أظهرت العديد من الدراسات أن التطور في الوسائط المالية عن طريق تعبئة المدخرات وإدارة المخاطر وتسهيل المعاملات وتقييم المشروعات وغيرها، يمكن أن يسرع معدل التراكم الرأسمالي وبالتالي يعزز من فرض النمو الاقتصادي، ومما سبق يمكن عرض لأهم الآراء التي تفسر ذلك أهمها:

3.3.2.1 آراء مؤيدة لأهمية دور القطاع المصرفي في التنمية الاقتصادية:

يعود الاهتمام النظري بالعلاقة بين القطاع المصرفي والنمو الاقتصادي إلى كتابات (Bagehot, 1873)، (Schmbeater, 1912) اللذين أكدا على أهمية دور المصارف في توفير التمويل الضروري لتحفيز النمو، فبعد أن استبعد الفكر الكلاسيكي فكرة الاكتناز وظهرت أهمية الجهاز المصرفي كأحد أهم المؤسسات التي تعمل على حشد المدخرات، و أيده في ذلك كينز الذي اهتم بإعطاء القطاع المصرفي أهمية كبيرة لما يقوم به من دور مهم في توفير السيولة اللازمة للاقتصاد، ويرى شومبيتر أن الخدمات التي يقوم بها القطاع المصرفي بين حشد للمدخرات وتقييم للمشروعات وإدارة للمخاطر ومتابعتها جميعها ضرورية لأي نمو اقتصادي لخروج أفراد المجتمع من حالة ضعف الإنتاجية والحافز لديهم إلى تكوين شخصية المنظم القادر ليس فقط على تحسين ظروفه المعيشية بل لتحسين الظروف التنموية للمجتمع الذي يعيش فيه هذا المنظم مما يعكس الأثر الذي يمكن أن تلعبه المؤسسات المصرفية في تحسين مستوى الدخل على مستوى الفرد والمجتمع (تقرير المعهد العربي للتخطيط، دور القطاع التمويلي في التنمية، 2009، ص 11).

و تعتبر دراستي كل من (Mckinnon, 1973) و (Shaw, 1973) من أولى الدراسات الرائدة التي أكدت على أهمية دور القطاع المصرفي في النمو الاقتصادي، فقد وجدت أن القيود الكمية التي تفرضها الحكومات في الدول النامية¹ على النظام المصرفي تقيد كمية وإنتاجية الاستثمارات، وبالتالي تقيد النمو الاقتصادي وتقود إلى التضخم وعدم استقرار الأسعار، ويرى (Shaw, 1973) أن النقود ضمن الثروة، واعتبرها وسيلة للدفع ومدخلا إنتاجيا وسيطا في كل القطاعات غير النقدية، بينما اعتبر (Mackinnon, 1973) النقود إنتاجيا أصيلا وبديلا كاملا لرأس المال، و تظهر النتيجة التي توصلنا إليها متطابقة، فالسياسات التحررية المتعلقة

¹ الدول المتقدمة هي مجموعة دول حققت تقدما في المجال الاقتصادي (أساسا الصناعة)، وتتميز هذه الدول بارتفاع مستوى المعيشة بها وارتفاع الناتج القومي الإجمالي، أما الدول النامية فهي الدول التي تتسم بمستوي معيشي منخفض و بانخفاض الناتج القومي الإجمالي تسمى أيضا بدول العالم الثالث.

بالقطاع المصرفي تحفز النمو الاقتصادي عن طريق تحسين نوعية وكمية الاستثمار، من خلال السياسات التي من شأنها التخفيف من وضع قيود على السقف الأعلى لسعر الفائدة والاحتياطات القانونية العالية، والتحفيز لبعض برامج الائتمان التي تسهل من عملية التنمية الاقتصادية.

إن السياسات المتحررة للمصارف ستؤدي إلى تحفيز الادخار الخاص وتشجيع الوساطة المالية والتوزيع الأمثل للموارد، وبالتالي زيادة عرض الائتمان إلى القطاع الخاص الذي بدوره يؤدي إلى زيادة الاستثمار وارتفاع معدل النمو الاقتصادي، ويعتقد (Spellman, 1982) إن وجود نظام مصرفي متقدم ومصاحب لأدوات مالية وسيطة متطورة، يؤدي إلى آثار مباشرة على القطاعات الحقيقية في الاقتصاد تتعكس في انتقال منحنى إمكانيات الإنتاج إلى اليمين بسبب التغيير في حجم الموارد الكلية أو التحسن في استغلال تلك الموارد بشكل أمثل (العنوم، 2003، ص 82).

في العام 1984 استخدم Gupta المنهجية السببية لجرانر¹، لتحديد العلاقة السببية بين التطور المصرفي والنمو الاقتصادي في أربع عشرة دولة نامية باستخدام M1, M2² (Taghipour, 2008, p 11) وذلك لقياس الائتمان الخاص، والائتمان الكلي لقياس التطور في القطاع المصرفي، ومؤشر الإنتاج الصناعي لقياس النمو الاقتصادي، وقد كانت النتائج التي توصل إليها متباينة بين الدول المختلفة، فقد وجد دلائل تؤيد ما أسماه (Patrick) العرض القائد من أن التطور في القطاع المصرفي يقود النمو الاقتصادي في ثماني دول³ (Güryay, 2007, p12).

وفي دراسة أخرى (Jung, 1986) التي شملت ستا وخمسين دولة متقدمة ونامية، استخدم فيها نسبة العملات المتداولة خارج القطاع المصرفي إلى M1 وكذلك نسبة M2 إلى الناتج المحلي الإجمالي كمقاييس للتطور المصرفي، ومتوسط الدخل الحقيقي للفرد كمقياس للنمو الاقتصادي،

¹ أشار Granger, 1988 إلى أنه إذا كانت هناك سلسلتان زمنيتان متكاملتان فلا بد من وجود علاقة سببية باتجاه واحد على الأقل، وحسب مفهوم

جرانجر فإنه إذا كان المتغير x_t يسبب المتغير y_t فهذا يعني أنه يمكن توقع قيمة y_t بشكل أفضل باستخدام القيم الماضية لـ x_t

² (M1) هو عبارة عن النقد المتداول مضافاً إليه الودائع تحت الطلب بالدينار والعائدة للقطاع الخاص مقيم والمؤسسات العامة والمؤسسات المالية لدى البنك المركزي والبنوك المرخصة. أما عرض النقد بمفهومه الموسع (M2) فهو عبارة عن عرض النقد بمفهومه الضيق مضافاً إليه الودائع تحت الطلب بالعملات الأجنبية وودائع التوفير لدى الجهاز المصرفي، والعائدة للقطاع الخاص (مقيم) والمؤسسات العامة والمؤسسات المالية غير المصرفية والمؤسسات المصرفية الأخرى لدى البنك المركزي

³ العرض القائد: وهو أن يؤثر القطاع لمصرفي في النمو الاقتصادي أي تكون اتجاه العلاقة من القطاع المصرفي إلى النمو الاقتصادي، وهذا في

المراحل الأولى من التنمية، أما الطلب التابع فإنه يظهر في مراحل متقدمة من التنمية فمن الاقتصاد يؤدي إلى خلق وتوليد طلب جديد على الخدمات المالية راجع إلى طلب المستثمرين والمدخرين في القطاع الحقيقي على هذه الخدمات، وفي هذه الحالة فإن أي تطور في النظام المالي يعتبر عملية مستمرة وتابعة لعملية النمو الاقتصادي.

أشارت النتائج إلى أن هناك التطور في القطاع المصرفي يقود للنمو الاقتصادي أكثر من اعتبار أن القطاع المصرفي نتيجة للنمو الاقتصادي في الدول النامية. وتعتبر الدراسات التي قام بها (King and Levine, 1993) لعدد كبير من الدول للفترة (1960 - 1989) من أهم الدراسات التطبيقية لتحديد اتجاه العلاقة السببية بين التطور المالي والنمو الاقتصادي، وقد استخدمتا عددا من المقاييس للتطور في القطاع المصرفي، منها متوسط الموجودات السائلة للقطاع المصرفي إلى الناتج المحلي الحقيقي ومتوسط معدل الائتمان المخصص للقطاع الخاص إلى إجمالي الائتمان المحلي ومتوسط الائتمان المصرفي إلى إجمالي القروض، واستخدما عددا من المقاييس للنمو الاقتصادي منها متوسط الفرد ومتوسط التعليم ومؤشرات تعكس سعر الصرف والتجارة والسياسة المالية والنقدية، وكانت النتائج التي توصلنا إليها تقبل وتؤيد فكرة أن التطور في القطاع المصرفي يؤثر إيجابا على النمو الاقتصادي دون أن يؤثر النمو الاقتصادي على تطور القطاع المصرفي (Güryay, 2007, p15) وعالجت دراسة (Murinde and Eng, 1994) العلاقة بين التطور في القطاع المصرفي والنمو الاقتصادي باستخدام السلاسل الزمنية والتكامل المشترك في نمو Vector Autoregression (VAR) الثنائي وتم فيها استخدام M1, M2, M3 ونسبة العملات المتداولة خارج النظام المصرفي إلى M1, M2, M3¹ وغيرها كمقياس للتطور في القطاع المصرفي، بينما تم استخدام الناتج المحلي الحقيقي كمقياس للنمو الاقتصادي، وكانت النتيجة التي توصلنا إليها مؤيدة للسببية ذات الاتجاه الواحد " إن التطور في القطاع المصرفي يؤدي إلى النمو الاقتصادي.

3.3.2.2 الآراء المؤيدة لأهمية تحقيق نمو اقتصادي في تطور القطاع المصرفي:

من جهة أخرى يعتقد بعض الاقتصاديين ومنهم (Robinson, 1966)، أن النمو الاقتصادي هو الذي يؤدي إلى التطور المصرفي، كما يرى (Gurley and Shaw, 1955,1960) أن التطور المالي دالة موجبة في الثروة الحقيقية، فخلال عملية التنمية يؤدي النمو في متوسط دخل الفرد إلى نمو أسرع في الأصول المالية، وهذا يعني أن اتجاه السببية يأتي من الناتج القومي إلى الأصول المالية، وتعتبر دراسة (Goldsmith, 1969) من أهم المساهمات التطبيقية التي دعمت الأساس النظري لدراسات (Gurley and Shaw)، حيث أكد أنه في حوالي 35 دولة نامية ومتقدمة تم بحثها، تتجه المؤشرات المالية بها للزيادة مع نمو الدخل

¹ M3 عبارة عن عرض النقد الموسع مضافا إليه الودائع طويلة الأجل

والثروة، بينما فرق (Patrick, 1966) بين نوعين من التطورات المالية: العرض القائد والطلب التابع ويشير العرض القائد إلى الظاهرة التي يكون فيها إيجاد المؤسسات المالية وعرض الأصول والموجودات والخدمات التابعة لها استجابة للطلب على تلك الخدمات من قبل المستثمرين والمدخرين في الاقتصاد، وبالتالي فالتطور في القطاع المصرفي هو جزء من العملية التنموية، كما أن كينز ضمن تحليله للنظرية العامة يفترض وجود سوق منظم وكفاء للنقود، فهو ينحى منحى شومبيتر في هذا الجانب مفترضا دورا هاما للتوازن المالي، وفي توازن السوق النقدي وبالتالي الوصول إلى التوازن العام في الاقتصاد (فليح، 2006، ص 117).

أما دراسة (Demetriades and Hussein, 1996) التي تم فيها استخدام نسبة موجودات الودائع ونسبة M2 إلى الناتج المحلي الإجمالي كمقياس للتطور في القطاع المصرفي، ومتوسط الدخل الحقيقي للفرد كمقياس للنمو الاقتصادي لست عشرة دولة نامية، فقد تفاوتت نتائج اختبارات السببية بين التطور في القطاع المصرفي والنمو الاقتصادي بين الدول المختلفة، ففي حوالي نصف الدول موضع الدراسة كانت النتائج تشير إلى أن السببية تتجه من النمو الاقتصادي إلى التطور في القطاع المصرفي (Güryay, 2007, p 17).

3.3.2.3 الآراء المؤكدة لوجود علاقة سببية بين تمويل القطاع المصرفي والتنمية الاقتصادية:

نظرا لأهمية العلاقة السببية بين القطاع المصرفي والناتج المحلي والجدل النظري حول ذلك، فقد أصبحت الدراسات التطبيقية مهمة في محاولة لحسم الجدل في اتجاه العلاقة بينهما، ويعتبر (Patrick) أول من أشار إلى احتمال وجود علاقة سببية ذات اتجاهين بينهما، وكذلك سميث الذي أوضح صعوبة تحديد اتجاه العلاقة السببية بينهما، فالتطور المالي قد يسرع من إحداث النمو الاقتصادي، بينما قد يكون التطور المالي انعكاسا للنمو الاقتصادي، ولكن يعتقد (Mackinnon, 1988) أنه بالرغم من أن معدل النمو المالي مرتبط إيجابا مع معدل النمو الاقتصادي، فإن التساؤل الذي طرحه (Patrick) عن اتجاه العلاقة السببية لم يحسم بعد، فأيهما السبب؟ وتعتبر دراسة (Gupta, 19984) أول دراسة تطبيقية استخدمت المنهجية لجرانر، لتحديد العلاقة السببية بين التطور المالي والنمو الاقتصادي.

يرى (Patrik) أن هناك علاقة سببية ذات اتجاهين من القطاع المصرفي إلى الناتج المحلي خلال المرحلة الأولى من التنمية، في حين أن السببية تتجه من الناتج المحلي إلى القطاع المصرفي خلال المراحل المتأخرة من التنمية الاقتصادية، و يشكك بعض الاقتصاديين مثل

(Lucas, 1988)، في قدرة تأثير القطاع المصرفي على حجم الناتج المحلي (القحطاني، 1991، ص 25).

كما أوضحت دراسة (Arestis and Demetraides, 1996) التي استخدمت فيها نسبة الائتمان ونسبة M2 إلى الناتج المحلي كمقياس للتطور في القطاع المصرفي، ومتوسط الدخل الحقيقي للفرد كمقياس للنمو الاقتصادي إلى وجود علاقة سببية ثنائية بين التطور في القطاع المصرفي والنمو الاقتصادي، واستخدمت دراسة (Kul and Khan, 1999) نموذج VAR المتعدد مع اختبار التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ، وتوصلا إلى وجود سببية ثنائية بين القطاع المصرفي ومعدل النمو في الاقتصاد لكل الدول المختارة في الدراسة.

وفي دراسة (Schich and Pelgrin, 2002) للتطور للقطاع المصرفي والاستثمار في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD) التي استخدمت فيها عددا من المقاييس للتطور المصرفي تشمل إجمالي المطلوبات السائلة والائتمان الخاص ورأسمال سوق الأسهم، وجدا أن هناك علاقة وثيقة بين التطور المصرفي بمقاييسه المختلفة والاستثمار الإجمالي. (تقرير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، 2008، ص 16).

ونخلص مما سبق أن هناك عددا من وجهات النظر تتعلق باتجاه العلاقة بين التطور في القطاع المصرفي والنمو الاقتصادي، فيرى شومبيتر أن التطور في وسائل و أدوات القطاع المصرفي يمكن أن يسرع من معدل التراكم الرأسمالي وبالتالي يعزز من فرص النمو الاقتصادي، في حين يرى (Gurley and Shaw, 1955,1960) أن النمو الاقتصادي يؤدي إلى زيادة الطلب على الخدمات المصرفية مما يؤدي إلى نمو الأصول المصرفية، أما (Patrick) فيرى أن هناك علاقة ذات اتجاهين بينهما تتجه من القطاع المصرفي إلى النمو الاقتصادي خلال المراحل الأولى من التنمية، في حين تتجه من النمو إلى القطاع المصرفي في المراحل المتأخرة من التنمية، أما سميث فقد بين صعوبة تحديد اتجاه العلاقة السببية بين التطور المصرفي والنمو الاقتصادي، فالتطور المالي قد يسرع من النمو الاقتصادي بينما قد يكون التطور المالي انعكاسا للنمو الاقتصادي، وعليه فإن الجدل حول طبيعة العلاقة بين التطور في القطاع المصرفي وحجم النمو الاقتصادي يتطلب إجراء دراسات تطبيقية (العنوم، 2003، ص 85).

وفي الاقتصاد الفلسطيني فإننا نميل مع الرأي الثالث حيث القطاع المصرفي يرتبط بعلاقة سببية مع النمو الاقتصادي حيث أن كل منهما يؤثر بالآخر، لكن مع تأثير النمو الاقتصادي في القطاع المصرفي بنسبة أكبر من القطاع المصرفي على النمو الاقتصادي.

الفصل الرابع

القطاع المصرفي الفلسطيني

4.1 مقدمة

4.2 ملامح القطاع المصرفي الفلسطيني.

4.2.1 التطور التاريخي للقطاع المصرفي الفلسطيني.

4.2.2 هيكلية القطاع المصرفي الفلسطيني.

4.2.3 مصادر تمويل القطاع المصرفي الفلسطيني

4.2.4 آليات تمويل القطاع المصرفي للاقتصاد الفلسطيني.

4.2.5 قنوات تأثير القطاع المصرفي على التنمية الاقتصادية.

4.2.6 تحديات القطاع المصرفي الفلسطيني.

4.3 مؤشرات القطاع المصرفي.

4.3.1 التحليل الوصفي للمؤشرات الكمية للجهاز المصرفي الفلسطيني.

4.3.2 مؤشرات الأداء للجهاز المصرفي الفلسطيني.

4. القطاع المصرفي الفلسطيني.

4.1 مقدمة:

يعتبر القطاع المصرفي جزءاً لا يتجزأ عن الاقتصاد الفلسطيني، إذ أنه يعتمد عليه في جانب التمويل الداخلي للدولة من خلال ما يقدمه من قروض، لذلك نجده يتأثر بواقع الاقتصاد ككل، بداية لابد من بيان أداء بعض مؤشرات الاقتصاد الفلسطيني خلال فترة الدراسة، حيث مر خلالها بفترة انتعاش وهي أول فترة المتمثلة في مجيء السلطة الفلسطينية، تلتها فترات ركود كبيرة بسبب ما تشهده الساحة الفلسطينية من اضطرابات سياسية متمثلة في تواصل العدوان والإجراءات الإسرائيلية ضده، فقد شهدت الأرض الفلسطينية ألواناً مختلفة من الخراب والتدمير المقصود خلال السنوات الماضية كنتيجة لممارسات الاحتلال الإسرائيلي الهادفة إلى تقويض الاقتصاد الفلسطيني واستمرار تبعيته للاقتصاد الإسرائيلي.

وفي ظل هذه التحديات التي تواجه متطلبات تنمية الاقتصاد الفلسطيني، يظهر دور القطاع المصرفي كركن أساسي في إدارة الاقتصاد والقيام بتمويل خطط التنمية الاقتصادية، لذلك لا بد من استغلال كل ما أتيح لهذا القطاع من موارد بشكل أفضل ووضع وتنفيذ سياسات مصرفية هادفة تعزز دوره في الاقتصاد.

إن القطاع المصرفي الفلسطيني الذي مر بعدة مراحل تاريخية أثرت في توسعه ونشاطه لديه عدة أساليب لتمويل للتنمية الاقتصادية، وتوجد قنوات يسير بها أثر هذا التمويل في الاقتصاد.

4.2 ملامح القطاع المصرفي الفلسطيني

تمهيد:

يعتبر النظام المصرفي في اقتصاد ما أحد دعائم الاقتصاد الوطني، إذ يلعب دوراً رئيسياً في تحديد درجة النمو الاقتصادي، من خلال وظيفته الرئيسية في جذب الودائع، وإعادة إقراضها لمختلف شرائح المجتمع، و لمختلف الأغراض سواء كانت استهلاكية أو استثمارية. و يعتبر الجهاز المصرفي في الأراضي الفلسطينية وليد تطور تاريخي اتسم في البداية بالضعف والتشوّه في هيكله ونشاطه نتيجة الظروف السياسية التي مرت بها فلسطين، ما أدى إلى وجود ضرورة ملحة لبناء جهاز مصرفي قوي قادر على أداء دوره في تنشيط متطلبات العمل المالي والمصرفي بما ينعكس إيجاباً على الاقتصاد الفلسطيني وعجلة التنمية والذي من المفترض أن تعود بالخير الوفير على المواطنين وترفع من مستوى معيشتهم و تحسن أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية.

4.2.1 التطور التاريخي للقطاع المصرفي الفلسطيني

اتسم التطور التاريخي للجهاز المصرفي في فلسطين في البداية بالضعف والتشوّه في هيكله ونشاطه نتيجة الظروف والمتغيرات السياسية التي مرت بها فلسطين، تعاقب على الاقتصاد الفلسطيني والقطاع المصرفي عدة مراحل ما قبل عام 1948 حيث كان في عام 1917م خاضع لحكم الدولة العثمانية، ففي تلك الفترة لم تظهر المصارف بالشكل المعهود و المتعارف عليه الآن، واستمرت كذلك حتى بداية عهد الانتداب البريطاني، إذ عمل على تنشيط القطاع المصرفي، فقد قام بإصدار " القانون المصرفي الأول" في 1921-1922، الذي أحدث تغييرات جوهرية في القطاع المصرفي حيث لم يضع قيوداً على إنشاء مصارف جديدة (عودة، 2007، ص 17).

جدول (1-4): يوضح عدد البنوك وفروعها خلال الفترة (1920 - 1945)

السنة	1920	1930	1934	1935	1937	1938	1939	1941	1943	1944	1945
عدد المراكز الرئيسية	5	32	73	80	68	45	38	27	26	25	24
عدد الفروع	8	15	22	26	30	31	35	36	37	37	39

المرجع: الموسوعة الفلسطينية، القسم الثاني، المجلد الأول، 1990، ص 56.

ومن الملاحظ من خلال الجدول أن عدد المصارف بدأ بالتناقص مع حلول عام 1937 حتى عام 1945، وهذا يرجع إلى نشوب الحرب العالمية الثانية وتناقص أعداد المهاجرين اليهود وبالتالي تناقص حجم رأس المال في المصارف، تزامن ذلك مع اندلاع الثورة الفلسطينية الكبرى التي عاش خلالها الاقتصاد حالة من الكساد.

بحلول عام 1948 وانتهاء عهد الانتداب البريطاني وبدء الاحتلال الإسرائيلي للضفة والقطاع، قامت سلطات الاحتلال بإصدار أمر عسكري يقضي بإغلاق جميع المصارف في الأراضي الفلسطينية وهيمنت المصارف الإسرائيلية على المصارف في الضفة وغزة (عودة، 2007، ص 18)، جدول (2-4) يوضح هذه المصارف وفروعها:

جدول (2-4): يوضح المصارف الإسرائيلية وعدد فروعها في الضفة الغربية وقطاع غزة خلال الفترة (1967 - 1994)

اسم المصرف	عدد الفروع في الضفة	عدد الفروع في غزة
بنك لئومي	15	4
بنك هبو عليم	4	3
بنك ديسكونت	5	2
بنك باركليز (مركنتيل ديسكونت)	1	-
بنك ميزراحي	4	1
بنك عيد حي	1	-
المجموع	30	10

المرجع: تقرير مركز المعلومات الوطني الفلسطيني، 1994، ص 38.

قدمت المصارف الإسرائيلية الخدمات التقليدية للاقتصاد الفلسطيني والتي لم تدعم التنمية فيه، إذ مارس الاحتلال سياسات هدفت لتدمير الاقتصاد وإضعاف كافة قطاعاته، واستمرت المصارف الإسرائيلية بالعمل في الاقتصاد الفلسطيني حتى بداية الانتفاضة الأولى عام 1987، حيث تمت مقاطعة المصارف من قبل الشعب الفلسطيني، مما اضطرها إلى الإغلاق وفتحت بعض المصارف مثل (لئومي، ديسكونت، هبو عليم) فروعاً لها في المنطقة الصناعية إيرز، ثم ما لبثت أن أغلقت فروعها نهائياً عام 1996 (عودة، 2007، ص 24).

• نشأة سلطة النقد الفلسطينية:

تأسست سلطة النقد الفلسطينية بموجب بروتوكول الاتفاق الاقتصادي الفلسطيني- الإسرائيلي الموقع في باريس بتاريخ 29 نيسان 1994 بين منظمة التحرير الفلسطينية وحكومة الاحتلال الإسرائيلية، حيث جاء في البند رقم (1) من المادة الرابعة من هذا الاتفاق " ستنشئ السلطة الوطنية الفلسطينية سلطة نقدية ¹ PMA في مناطقها، وهذه السلطة ستنتمتع بصلاحيات و

¹ PMA: Palestinian Monetary Authority سلطة النقد الفلسطينية

مسؤوليات لتنظيم ولتنفيذ السياسات المالية ضمن الوظائف المذكورة في هذه المادة" (سلطة النقد الفلسطينية، 1996).

وتزامن قرار تأسيس سلطة النقد عدم توفر الخبرات المناسبة التي تمكنها من النهوض بمهمة تأسيس أول بنك مركزي فلسطيني، هذا دعا إلى الاستعانة - في مرحلة التأسيس - بالمؤسسات الدولية والإقليمية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، بالإضافة إلى مساعدة بعض المصارف المركزية العربية، وبعض الخبراء المصرفيين في المصارف التجارية العربية والفلسطينية، وما يمنع أيضا التحول لبنك مركزي هو أن هذا القرار سيادي ويتعلق بإقامة دولة حرة وهذا يكون بانتهاء الاحتلال(سلطة النقد الفلسطينية، 2010، ص 17).

• مهام سلطة النقد:

تأسست سلطة النقد بهدف الحفاظ على الاستقرار النقدي، وتشجيع النمو الاقتصادي، ولتحقيق ذلك وجب على سلطة النقد القيام بالمهام التالية (سلطة النقد الفلسطينية، 1996، ص 24):

1. تنظيم الأنشطة المصرفية، وإصدار وإلغاء تراخيص المصارف، والرقابة والإشراف عليها، وفرض العقوبات عليها.
2. توفير السيولة اللازمة للمصارف.
3. الاحتفاظ باحتياطي السلطة الفلسطينية من الذهب والعملات الأجنبية، وإدارته.
4. إعداد وتنظيم ونشر ميزان المدفوعات.
5. ممارسة امتياز إصدار النقد الوطني والمسكوكات في الوقت المناسب، وتأمين الاحتياطي النقدي لذلك.
6. إعداد وتنظيم ونشر ميزان المدفوعات.
7. وضع وتنظيم وتنفيذ السياسات النقدية والائتمانية، والسياسات الخاصة بالتعامل بالنقد الأجنبي.
8. تقديم المشورة المالية والاقتصادية للسلطة الفلسطينية، وإجراء التحليلات الاقتصادية والنقدية بصورة دورية منتظمة.
9. القيام بوظيفة الوكيل المالي للسلطة الفلسطينية والمؤسسات العامة داخل فلسطين وخارجها.
10. تنظيم نشاط مهنة الصرافة والشركات المالية، وصناديق التنمية والاستثمار، وإصدار التراخيص المتعلقة بها، والرقابة والإشراف عليها.

إن من أبرز الصعوبات التي واجهت قيام سلطة النقد في تنفيذ مهامها هي صعوبة إصدار عملة وطنية، هذا حرماً من ممارسة بعض أدوات السياسة النقدية، وبالتالي ضعف تأثيرها في الاقتصاد الفلسطيني، إذ أن السياسة النقدية الحالية محدودة جداً، وتتركز في التأثير على قدرة المصارف على الإقراض من خلال نسبة الاحتياطي النقدي الإلزامي (نوفل، 2003، ص 27). كذلك من الصعوبات وجود فساد إداري خلال الفترة 1995-2000 والتي طالت مختلف القطاعات بما فيها القطاع المصرفي، فقد تعرضت للاضطراب في تنظيم أعمالها وإدارة شؤون الرقابة على القطاع المصرفي وشؤون الاستثمار وذلك لعدم تطبيق قانون سلطة النقد في العديد من مواده، التي تشكل الأعمدة الرئيسية لهذا النظام المصرفي، ومما شكل اضطراباً أيضاً هو تعيين نائب للمحافظ مع وجود فرق جوهري و كبير في المهنية و المنهجية مع المحافظ (بسيسو، 2005، ص 11)، إن قيام المجتمع الدولي بتجميد المساعدات المقدمة للسلطة الوطنية الفلسطينية في العام 2006 ، وامتناع إسرائيل عن تسديد أموال المقاصة المستحقة للفلسطينيين، حال دون قدرة السلطة على دفع رواتب الموظفين لديها وشكل عقبة في تنفيذ المصارف لمهامها (مركز الميزان لحقوق الإنسان، 2010).

نتيجة لزيادة التحديات التي تواجه سلطة النقد انخفضت التسهيلات الائتمانية التي تقدمها البنوك العاملة في قطاع غزة بحوالي 80% في العام 2009، حيث توقف منح التسهيلات لموظفي القطاع العام وجزء كبير من موظفي القطاع الخاص (الطباع، 2009، ص 4).

في الآونة الأخيرة نفذت سلطة النقد الفلسطينية سياسات إعادة الهيكلة ضمن السياسات الإصلاح التي يفرضها صندوق النقد الدولي عليها، حيث ستتمكن سلطة النقد التحول إلى بنك مركزي، هذا يرجع إلى قيام سلطة النقد الفلسطينية بعدة إجراءات حيث استخدمت مجموعة واسعة من السقوف التحوطية، و نسب الاحتياطات المطلوبة، و تحكمت الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال والحد الأدنى لنسب السيولة، و قامت في العام 2010 بزيادة الحد الأدنى من متطلبات رأس المال ليصبح 50 مليون دولاراً بدلاً من 35 مليون دولاراً، وفرضت متطلبات احتياطي جديدة بداعي "مواجهة التقلبات الدورية" والتي تفرض على المصارف (الطباع، 2011، ص 14). انتهت سلطة النقد من تركيب نظام المدفوعات الإلكتروني بما في ذلك نظام التسوية الإجمالية الفورية، وسيضاف إليه نظام المقاصة وبذلك يكون جاهزاً للاستخدام بحلول عام 2012 (المصري، 2012).

في الربع الأخير من العام 2011 ارتفعت نسبة الائتمان المصرفي للقطاع الخاص في الضفة الغربية وقطاع غزة، ويجري حالياً وضع خطة للتأمين على الودائع المصرفية بمساعدة من البنك الدولي، ومن المتوقع أن يكون جاهزاً في أوائل عام 2012 (الوزير، 2012).

4.2.2 هيكلية القطاع المصرفي الفلسطيني

تعتبر المصارف التجارية والإسلامية أهم مكونات القطاع المصرفي الفلسطيني الذي يكون على رأس هرمه سلطة النقد الفلسطينية، وهي تنقسم بدورها إلى عشرة مصارف وطنية، وأحد عشر مصرفاً أجنبياً، إذ يوجد ثمانية مصارف أردنية، و مصرفان مصريان ومصرف أجنبي واحد.

أ. المصارف التجارية:

هي البنوك التي تزاوّل الأعمال المصرفية من قبولها للودائع وتقديم القروض وخصم الأوراق التجارية أو تحصيلها وفتح الإعتمادات المستندية، وقد تمارس هذه البنوك أعمالاً أخرى غير مصرفية مثل: المشاركة في المشاريع الاقتصادية وبيع وشراء الأسهم والسندات (علي، 2006، ص 213).

ويذكر أن موجودات المصارف التجارية في فلسطين في عام 2010 قد بلغت 4.002 مليار دولار تمثل 93.32 % من موجودات المصارف العاملة في فلسطين (سلطة النقد الفلسطينية، 2010، ص 23)

ب. المصارف الإسلامية:

يقصد بها النظام أو النشاط المصرفي المتوافق مع الشريعة الإسلامية، حيث أن الفائدة التي تدفعها البنوك عن الودائع أو التي تأخذها عن القروض تدخل في حكم الربا، ومن أمثلتها المرابحة، المضاربة، الإجارة.

و يعمل في فلسطين 3 مصارف إسلامية هي البنك الإسلامي العربي والبنك الإسلامي الفلسطيني وبنك الأقصى الإسلامي ويوجد فرع للمعاملات الإسلامية في بنك القاهرة عمان/المعاملات الإسلامية (الخليل، 2004، ص 35)

تمثل موجودات المصارف الإسلامية ما نسبته 6.68% من إجمالي الموجودات للقطاع المصرفي.

يذكر أنه تقدمت العديد من البنوك العربية والأجنبية للتراخيص لافتتاح فروع لها في الضفة وغزة لاستغلال الفرص الاستثمارية القادمة، وحتى 2007 تم منح التراخيص للعديد من البنوك العربية والأجنبية، وتم تأسيس العديد من البنوك الوطنية الفلسطينية ومنحت تراخيص العمل اللازمة وتم المباشرة بالعمل على النحو الموضح بالجدول (3-4):

جدول (3-4) يوضح البنوك الوطنية حتى عام 2011

عدد الفروع (الضفة والقطاع)	سنة مباشرة العمل في فلسطين	البنوك الفلسطينية
29	1960	فلسطين م.ع.م
5	1994	التجاري الفلسطيني
13	1995	الاستثمار الفلسطيني
9	1995	الإسلامي العربي
10	1995	القدس للتنمية والاستثمار
13	1995	الإسلامي الفلسطيني
4	1996	العربي الفلسطيني للاستثمار
2	1996	فلسطين الدولي
2	1997	الأقصى الإسلامي
1	2001	المؤسسة المصرفية الفلسطينية
2	2006	الرفاه لتمويل المشاريع الصغيرة
81		المجموع

المرجع: التقرير الاستراتيجي الفلسطيني، مركز زيتونة للدراسات والاستشارات 2011.

جدول (4-4): يوضح البنوك العربية والأجنبية العاملة في فلسطين حتى عام 2011

عدد الفروع (الضفة والقطاع)	سنة مباشرة العمل في فلسطين	البنوك العربية والأجنبية
16	1986	القاهرة عمان
8	1994	الأردن
23	1994	العربي
3	1994	التجاري الأردني
5	1995	الأهلي الأردني
9	1995	الإسكان للتجارة والتمويل
2	1995	الأردني الكويتي
1	1995	الاتحاد للدخار والاستثمار
5	1994	العقاري العربي المصري
1	1996	الرئيسي للتنمية والائتمان الزراعي
1	1998	Hongkong and Shanghai) HSBC (Banking Corporation
74		المجموع

المرجع: التقرير الاستراتيجي الفلسطيني، مركز زيتونة للدراسات والاستشارات، 2011.

يلاحظ مما تقدم أن المصارف الوافدة وبخاصة المصارف الأردنية هي التي تسيطر على المصارف العاملة في فلسطين، مع وجود تركيز واحد بثلاثة مصارف أردنية هي البنك العربي والقاهرة عمان وبنك الأردن، وهو ما يعكس ملامح وجود احتكار القلة لكون هذه المصارف الثلاث هي التي تتحكم فعلياً بالنشاط المصرفي في السوق المصرفي الفلسطيني، ولكن نتيجة للظروف السياسية تم في الآونة الأخيرة إغلاق فروع تابعة للبنك العربي، هذا أضعف من مساهمته في النشاط الاقتصادي.

4.2.3 مصادر تمويل القطاع المصرفي الفلسطيني

تعتمد المصارف في تمويلها للأنشطة المختلفة على عدة موارد مالية، يمكن التمييز بين موردين أساسيين لأموال المصارف هي موارد داخلية وأخرى خارجية.

4.2.3.1 أما الموارد الداخلية فهي:

أ- رأس المال المدفوع:

ويسمى برأس المال الاسمي هو يمثل قيمة الأسهم التي دفعها الأفراد مساهمة منهم في رأس مال البنك، ويجب ألا يقل هذا المبلغ عن ربع القيمة الاسمية للأسهم، عادة النواة الأولى لموارد أي منشأة اقتصادية التي تبدأ به نشاطها لتكوين ما يلزمها من أصول ثابتة وتمويل المستلزمات المباشرة لهذا النشاط (سليمان، 2000، ص 76).

ارتفع رأس المال المدفوع في القطاع المصرفي الفلسطيني في العام 2010 بنسبة 5.9% ليصل إلى 85.9 مليون دولار نتيجة لارتفاع رأس المال العامل بقيمة 4.7 مليون دولار وبنسبة 9.4% مقارنةً بالعام السابق، ليصل إلى 54.7 مليون دولار، علماً بأن الزيادة في رأس المال المدفوع هي عبارة عن صافي أرباح العام 2010 ، والذي تم تحويله بالكامل لاستكمال رأس المال المصرح به لسلطة النقد حتى يصل إلى 60 مليون دولار¹ (سلطة النقد الفلسطينية، 2010، ص 35).

ب. الاحتياطات:

و هي نسبة من الأرباح تضاف إلى رأس المال، نسبة تفرض على الودائع من قبل البنك المركزي على البنوك لحماية أصحاب الودائع من إفلاس هذه البنوك في المستقبل من ناحية

¹ هو قيمة رأس المال المحدد في عقد تأسيس المؤسسة.

احترازية، ومن ناحية أخرى تستخدم هذه النسبة للتحكم في الاقتصاد وكمية النقد في الأسواق عن طريق زيادة النسبة أو تقليلها، و الاحتياطي نوعان هما (السيسي، 2004، ص 34):

(1)- الاحتياطي القانوني: و هو نسبة من الأرباح السنوية تكون بشكل شكل إلزامي بنص قانوني من قبل البنك المركزي يحدد بموجبه معدل الاحتياطي النقدي و حده الأقصى.

(2)- الاحتياطي الخاص: و هو احتياطي اختياري تشكله البنوك التجارية بمحض إرادتها وفقاً لنظامها الأساسي بهدف تدعيم مركزها المالي، فضلاً عن ذلك هناك نوع آخر من الاحتياطي لا يظهر في ميزانية البنك أو في سجلاته.

سجلت الاحتياطات القانونية للمصارف زيادة بقيمة 24.3 مليون دولار قياساً على عام 2009، لترتفع أهميتها النسبية إلى 7.6 % من حقوق الملكية، مقابل 6.1% في عام 2009، ويلعب الاحتياطي القانوني للمصارف دوراً مهماً في دعم وتعزيز رؤوس أموالها، حيث تنص (المادة 35 بند 1) من قانون المصارف الجديد(رقم 9 لسنة 2010)، على اقتطاع ما نسبته 10 % من صافي الأرباح سنوياً لحساب الاحتياطي القانوني إلى أن يصبح معادلاً لقيمة رأس المال المدفوع، وذلك تعزيراً لأهمية حقوق الملكية وتقويتها في تحمل المخاطر المحتملة (سلطة النقد الفلسطينية، 2010، ص 45).

ج. الأرباح غير الموزعة:

عادة ما يترتب عن نشاط البنك أرباح في نهاية السنة لا يقوم بتوزيعها كلها بل جزء منها و الباقي يضاف إلى رأس مال البنك، هي الأرباح التي حققتها الشركة أو المنشأة في سنة أو سنوات مالية سابقة ولكنها لم توزع على المساهمين لأسباب مختلفة وذلك بعد موافقة الجمعية العمومية على مشروع توزيع الأرباح المعد بمعرفة مجلس الإدارة في الشركات المساهمة في القطاع المصرفي الفلسطيني (سليمان، 2000، ص 77)، انخفضت الأرباح غير الموزعة في العام 2010 إلى 8.6 مليون دولار مقابل 16.8 مليون دولار في عام 2009.

4.2.3.2 الموارد الخارجية:

و هي تلك الموارد التي يكون مصدرها من خارج البنك التجاري، و تشمل:

أ. الودائع:

من أهم موارد المصارف، حيث تشكل في الظروف العادية نسبة هامة من إجمالي موارد البنك، عقد بمقتضاه يسلم شخص مبلغاً من النقود إلى البنك الذي يلتزم برده لدى الطلب أو وفقاً للشروط المتفق عليه، وتتميز الوديعة بخاصية جوهرية هي أن البنك يكتسب ملكية النقود المودعة ويكون له الحق في التصرف فيها لحاجات نشاطه الخاص على أن يلتزم برد مبلغ مماثل إلى المودع (كامل، 2008، ص 60).

تنقسم ودائع العملاء إلى ثلاثة أنواع وهي (عبدالله، 2008، ص 119):

أ- **الودائع الجارية:** وهي أهم الودائع النقدية وفيها يكون للمودع أن يطلب استردادها في أي وقت ونظراً لما يقتضيه هذا النوع من الودائع من احتفاظ البنك في خزائنه بنقود كافية لدفع المبالغ المودعة فإن البنك لا يدفع عنها أية فائدة أو يدفع فائدة ضئيلة ويقصد المودع هنا استخدام الوديعة كأداة لتسوية التزاماته عن طريق الشيكات أو أوامر النقل المصرفي ولذا يسلم البنك عادة إلى المودع دفتر شيكات لهذا الغرض.

ب- **الودائع لأجل:** وهي الودائع التي يتفق على عدم استردادها إلا بعد أجل معين كسنة أشهر أو سنة وهذا النوع من الودائع اقل شيوعاً من الودائع لدى الطلب ولكنه أكثر فائدة للبنك إذ يتمتع بحرية أوفر في استعمالها ولذا يكون سعر الفائدة فيها مرتفعاً نسبياً

ت- **الودائع الادخارية أو ودائع التوفير:** وهي الودائع تسلم فيها النقود إلى البنك ويصدر البنك دفتر توفير يذكر فيه اسم من صدر لصالحه ويدون فيه المدفوعات والمسحوبات وتكون البيانات الواردة بالدفتر الموقع عليها من موظف البنك حجة في إثبات تلك البيانات في العلاقة بين البنك ومن صدر الدفتر لصالحه

استمرت ودائع العملاء في القطاع المصرفي الفلسطيني خلال عام 2010 في اتجاهها المتصاعد، مرتفعة بقيمة 505.6 مليون دولار ونسبة 8% مقارنةً بالعام السابق، لتصل إلى 6802.5 مليون دولار، أي ما نسبته 79.2% من إجمالي المطلوبات، وفي ذلك دلالات واضحة على استمرار وتعزيز ثقة الجمهور بالجهاز المصرفي (سلطة النقد الفلسطينية، تقرير الاستقرار المالي، 2010، ص 76).

ب. القروض:

قد تحتاج الدولة في ظروف معينة إلى سيولة مما يضطرها إلى اللجوء للاقتراض لمواجهة مثل هذه الظروف ويقوم بالاقتراض من البنك المركزي و المؤسسات المالية و النقدية سواء كانت وطنية أو أجنبية، و يعتبر هيكل الدين الخارجي من أهم المحددات المؤثرة على الجدارة الائتمانية

للدولة المدينة، لأن الديون الخارجية التي يكون آجال سدادها على فترات زمنية طويلة نسبياً تجعل الدولة المدينة أكثر قدرة على التكيف مع صعوبات خدمة تلك الديون قياساً إلى الديون التي تقتربها الدولة و تكون آجال السداد قصيرة نسبياً.

مع إتباع سياسات الإصلاح الهيكلي التي وضعها صندوق النقد الدولي لسلطة النقد الفلسطينية، التي تمثلت في زيادة نسبة التسهيلات الممنوحة للقطاع العام (الحكومة والمؤسسات العامة والسلطات المحلية) بصورة مرتفعة، نظراً لكون الاقتراض من المصارف المصدر الوحيد للاقتراض الداخلي، وفي هذا السياق تهدف الحكومة الفلسطينية إلى التحول من الاقتراض المباشر من المصارف، إلى الاقتراض من خلال إصدار سندات حكومية تصدرها وزارة المالية وتتولى إدارتها سلطة النقد، وذلك في إطار ما جاء في خطة الحكومة الهادفة إلى تقليل الاعتماد على التمويل الخارجي، والتوجه نحو الاقتصاد المحلي في تمويل عملية التنمية الاقتصادية و التزام الحكومة بسداد هذه السندات، هذا يعتبر مؤشر هام على توجه المصارف لحيازة هذه السندات مستقبلاً، مما سيجعل الحكومة أكثر اهتماماً وكفاءة في إدارة الدين العام، هذا أدى إلى تقليص نسبة الديون الخارجية لفلسطين عما كانت عليه في السابق إذ وصلت هذه النسبة في العام 1996 إلى 29% من إجمالي الناتج المحلي لتصل في العام 2010 ما يقارب 8.9% من إجمالي الناتج المحلي، حيث بلغ الناتج المحلي 3365 مليون دولار وفي العام 2010 بلغت ما يقارب 8330 مليون دولار، وبالتالي يتضح انه انخفضت نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي (أبو الفحم، 2010، ص 29).

4.2.4 آليات تمويل القطاع المصرفي للاقتصاد الفلسطيني

تلعب المصارف دوراً هاماً في تمويل الاقتصاد الوطني، فإلى جانب قبولها لودائع القطاعين الخاص والعام ومساهمتها المباشرة في شراء الحصص والأسهم في الشركات المحلية وإسناد القروض المحلية (الائتمان)، تقوم المصارف بممارسة دورها الأساسي في تمويل نشاطات الاقتصاد من خلال ما تقدمه من تسهيلات ائتمانية وقروض مصرفية موجهة لكافة القطاعات العاملة في الدولة، وبصورة عامة يبرز الدور التمويلي للمصارف وعملها على تحفيز التنمية الاقتصادية من خلال تقديمها عدة موارد للاقتصاد. ومن أبرزها:

• القبولات المصرفية:

وهي عبارة عن سحبيات زمنية تنشأ عن معاملات التجارة الداخلية والخارجية، وتكون مقبولة أو مكفولة من مؤسسة مصرفية، ويتم تداول القبولات المصرفية كأحدى أدوات السوق النقدية، حيث يتم شراؤها وبيعها عادة بخصم معين من قيمتها الاسمية (بسيسو، 2005، ص 14)، و بلغت قيمة القبولات المصرفية بقيمة 3.9 مليون دولار في العام 2009، وبحلول 2010 تراجعت قيمة القبولات المصرفية بنحو 0.3 مليون دولار، لتبلغ 3.6 مليون دولار (تقرير سلطة النقد الفلسطينية 2010).

• حسابات الجاري مدين:

وهي أداة تسليف تتمتع بقبول واسع لدى المؤسسات والأفراد بسبب انخفاض كلفتها والمرونة التي توفرها للمقترض إلى جانب سهولة إدارتها وتمنح حسابات الجاري مدين عادة من قبل المصارف التجارية بغرض تمويل رأس المال العامل (بسيسو، 2005، ص 14)، وهو الممنوح لفئة التجار ويتحدد سقف الجاري مدين في هذه الحالة حسب قوة المركز المالي للتاجر، و حسب حجم النشاط التجاري الذي يقوم به و قدرته على استغلال هذا السقف و تسديده في الوقت المحدد، و يقدم التاجر في مقابل ذلك ضمانات مختلفة تضمن للبنك أمواله.

• التأجير التمويلي:

يعتبر التأجير التمويلي أحد الأفكار الرائدة في تقديم التمويل وتوفيره لمؤسسات الاقتصاد القومي، إلا أن استخدامات هذه الأداة لا يزال محدودا بصورة ملحوظة في عدد من البلدان العربية وذلك لأسباب قانونية ومحاسبية وضريبية (بسيسو، 2005، ص 16).

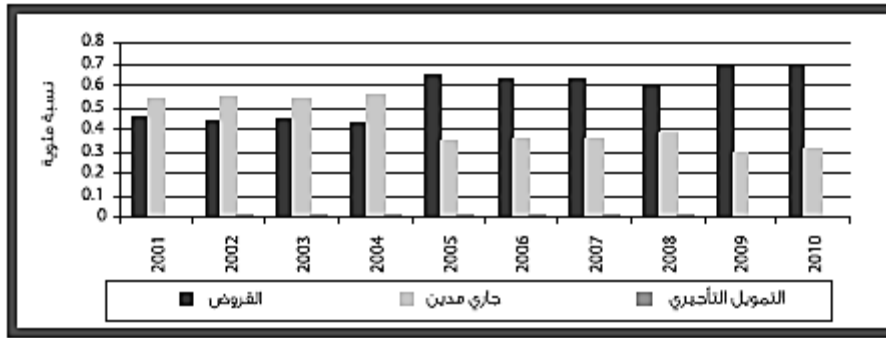
• تمويل المشاريع:

ويعتبر تمويل المشاريع من الأفكار التمويلية الحديثة نسبيا ، حيث يعتمد تقديم التمويل المطلوب على جدوى المشروع الممول والتدفقات النقدية المتوقعة كمصدر رئيسي للوفاء بالتزاماته وذلك عوضا عن الاعتماد على قدرات صاحب المشروع وملاءته المالية (بسيسو، 2005، ص 16)، خلال عام 2010 دفعت الحكومة 37.1 مليون دولار كخدمة دين ناتجة عن الاقتراض من أجل تمويل المشاريع التشغيلية.

• الائتمان المصرفي:

يعتبر الائتمان المصرفي من أهم أوجه التي تقوم المصارف بالتعامل بها و الأكثر انتشاراً، سيتم في هذا الجزء للسياسة الائتمانية لما لها من دور فعال في الاقتصاد الفلسطيني، فتعتبر أكبر نسبة في التمويل تذهب على شكل ائتمانات مصرفية أي تقديم القروض، وهذا ما يظهر في الشكل التالي:

الشكل رقم (1-4) يبين إجمالي الموارد المالية المصرفية



المرجع: تقرير سلطة النقد الفلسطينية السنوي 2010، ص 48.

يتمثل الائتمان المصرفي بصفة أساسية في القروض Loans التي تمنحها البنوك لعملائها من الأفراد أو الهيئات أو البنوك التجارية الأخرى (طه، 2000 ص، 3) ، وبالتالي فهو يتضمن بشكل عام للتضحية بموارد مالية بغرض الحصول على تدفقات نقدية مستقبلية من هذه الموارد متمثلة في قيمة الدفعات أو الأقساط المستردة والفوائد المترتبة عليها.

أنواع التسهيلات الائتمانية

يمكن تصنيف القروض إلى نوعين (الخليل، 2004، ص ص 37- 38):

أ - قروض حسب الضمان.

ب - قروض حسب الغاية.

أ - قروض الضمان:

تقسم القروض حسب الضمان إلى سلف مضمونة وغير مضمونة، والضمان قد يكون ضمانا شخصيا كان يضمن شخص احد المتعاملين لدى المصرف أو عينيا كضمان البضائع والأوراق المالية وغيرها.

والمصارف التجارية لا تفضل الضمان بالأشياء غير المنقولة (كالعقارات والأراضي وغيرها) خوفاً من الوقوع في إشكاليات البيع عند الإعسار للمدين واحتمالية الدخول في منازعات قضائية طويلة، لذا تركز المصارف على منح القروض لقاء ضمانات عينية منقولة مثل البضائع والأوراق التجارية التي يكون من السهل بيعها عند إعسار المدين لسداد القرض.

ب- القروض حسب الغاية وتنقسم إلى الآتي:

1. قروض التجارة : تأتي في المرتبة الأولى حيث تشكل % 32 من مجموع القروض الممنوحة في الغالب.
2. قروض الخدمات السياحية: وهي في المرتبة الثانية حيث حصل هذا القطاع على نسبة 20% من إجمالي القروض الممنوحة من القطاع المصرفي
3. القروض الصناعية: وتأتي هذه القروض في المرتبة الثالثة خاصة في البلاد العربية إذ حصل هذا القطاع على نسبة 8% من إجمالي القروض الممنوحة من القطاع المصرفي.
4. القروض الزراعية : وتأتي في المرتبة الرابعة لحصولها على نسبة 1 % من إجمالي القروض الممنوحة من القطاع المصرفي.
5. وقد وزعت 39% من إجمالي القروض الممنوحة من القطاع المصرفي على بقية القطاعات وعلى القروض الشخصية.

4.2.5 قنوات تأثير القطاع المصرفي على التنمية الاقتصادية

لقد أثبتت التطورات الاقتصادية في البلدان المختلفة أن للنظام المصرفي دوراً كبيراً في إحداث التنمية الاقتصادية وتؤكد هذه الأهمية من خلال ما يقدمه النظام المصرفي من خدمات أصبحت واحدة من أهم أسس تمويل التنمية الاقتصادية وبدونها لا يستطيع أي اقتصاد معاصر أن يؤدي وظيفته بكفاءة وفاعلية.

يمكن تعريف التمويل المصرفي : " يقصد به ذلك التمويل الذي يتم عن طريق الجهاز المصرفي المحلي، الذي يعتبر المصدر الأساسي في تمويل التنمية الاقتصادية الوطنية" (المشهوراي، 2003، ص 30).

إن المصارف لم توجد في الأصل لتكون وكيلاً للتنمية بل هي وسيط مالي، وبذلك دور المصارف كوسيط لا يكون مسئولاً عن خلق عملية التنمية الاقتصادية بقدر ما تكون مهمتها تقديم الأموال اللازمة لتحقيق التنمية الاقتصادية، من خلال منح التسهيلات الحقيقية المباشرة

وغير المباشرة للقطاعات الاقتصادية (تقرير المعهد العربي للتخطيط، دور القطاع التمويلي في التنمية، العدد85، ص16).

و يظهر دور القطاع المصرفي في الاقتصاد من خلال حشد المدخرات بهدف تحقيق معدلات ملائمة من الاستثمار وتيسير تدفقات رؤوس الأموال والتحويلات المالية من الخارج، بحيث يساهم القطاع المصرفي في تحفيز الاستثمار في رأس المال العادي (الآلات، والمعدات والنقود والأبنية والبنية التحتية والبضائع والخدمات) والبشري وبالتالي في زيادة الإنتاج، وتقدم هذه الميكانيكية الفرصة للاقتصاد القومي للنمو محسنة بذلك المستوى المعيشي للسكان، ومع ذلك فإن تعبئة المدخرات تتضمن تكلفة عالية، كما تتطلب التغلب على عدم تماثل المعلومات المرتبطة بشعور المدخرين بالراحة وعدم الحاجة لمراقبة مدخراتهم، و تهدف الكثير من المعاملات المصرفية إلى خلق أدوات مالية تعمل على إيجاد محافظ متنوعة للاستثمار في منشأة ذات كفاءة عالية من أجل زيادة الأصول السائلة (المشهرواي، 2003، ص 54).

ويؤثر القطاع المصرفي الفلسطيني في النمو الاقتصادي من خلال بعض هذه القنوات التي تعكس دوره كوسيط مالي بين وحدات الفائض ووحدات العجز، وفيما يلي استعراض لأهم هذه القنوات:

1. قناة عرض النقد وتوفير السيولة

تعتبر المصارف القنوات الأساسية التي ينفذ من خلالها السياسة النقدية، وتضخ عبرها السيولة اللازمة لتحقيق الاستقرار المالي، وبذلك يظهر تأثيرها بشكل كبير في الاقتصاد، حيث يعتبر الائتمان الممنوح أهم الطرق المتعارف عليها لانتقال أثر السياسة النقدية على حجم النشاط الاقتصادي وبالتالي وتأثيره على النمو الاقتصادي.

ولتحديد دور هذه القناة في إدارة السياسة النقدية للاقتصاد الفلسطيني نجد أنها لا تزال غير مكتملة بسبب غياب العملة الوطنية، وبالتالي عدم قدرة سلطة النقد على وضع وتنفيذ وإدارة السياسة النقدية بحرية كاملة، ومن ثم إدارة السيولة في القطاع المصرفي بما يحقق استقرار الأسعار ورفع معدلات النمو (عودة، 2012، ص 29).

وتعتبر قضية العملة من أهم التحديات التي تواجه سلطة النقد، التي عكفت- ولا زالت- على القيام بدراسات متعمقة لكافة القضايا المتعلقة بإصدار النقد، وتحديد البيئة الاقتصادية والمالية الملائمة لمثل هذا الإصدار، و لأن العملة الوطنية تعتبر أحد رموز الاستقلال الاقتصادي والسياسي، فيجب دراسة كافة المخاطر التي قد تلحق بالمجتمع

الفلسطيني فيما لو تم إصدارها دون الإعداد اللازم والكافي لها. من ناحية اقتصادية تحتاج إلى ضرورة تحقيق التوازن والاستقرار والاستدامة في المالية العامة للسلطة الفلسطينية، والاعتماد على القدرات الذاتية للاقتصاد من أجل ضمان استقلالية ونجاح السياسة الاقتصادية بشكل عام، وضبط أوضاع ميزان المدفوعات، خاصة الميزان التجاري الذي يعاني من عجز هيكلي مزمن بسبب تشوه هيكل إنتاج الاقتصاد الوطني ومحدودية طاقته وقدراته.

وأيضاً يستلزم ذلك السيطرة الكاملة للسلطة الفلسطينية على المعابر و التحول إلى بنك مركزي كامل الصلاحيات يتمتع باستقلالية تامة في إدارة السياسة النقدية، وفي سبيل تحقيق ذلك قامت سلطة النقد بعدة إجراءات منها إعادة الهيكلة الداخلية لدوائرها بما يتلاءم مع وظائف البنك المركزي، إلى جانب تطوير قدرات وطاقات الكادر البشري، وتأهيله للمرحلة القادمة، وهذا كله يأتي مترافقاً مع قرب اعتماد قانون البنك المركزي، الذي سيحل محل قانون سلطة النقد، ليعطي البيئة القانونية والتشريعية التي تكفل لسلطة النقد استقلالها، ويعطيها الصلاحيات اللازمة لإعادة ضبط وهيكل النظام النقدي الفلسطيني (سلطة النقد الفلسطينية، 2010، ص 27).

وتظهر قناة توفير السيولة وعرض النقد في الاقتصاد من خلال ما يوفره القطاع المصرفي من تسهيلات ائتمانية تساعد في دفع عجلة الاقتصاد في الدولة، و سيتم عرض التطور في مؤشرات التسهيلات الائتمانية بشكل مفصل في الفصل الرابع.

2. قناة حشد المدخرات

إن تجميع المدخرات من الجمهور تعتبر العملية الرئيسية الثانية للقطاع المصرفي وبدون نجاح المصارف في جذب الودائع فإنها لن تنجح في دورها الاقتصادي القائم أساساً على منح الائتمان وتوفير السيولة اللازمة لوحدات العجز المالي في الاقتصاد، فتعمل المصارف على تحقيق التوازن بين عرض الأموال في الاقتصاد عرض الادخار والطلب على الأموال مما ينعكس إيجاباً على النمو الاقتصادي ومستوى الدخل. وبدون المصارف فإن الادخار سيتحول إلى اكتناز غير منتج، وبالتالي ضعف الاستثمار في الدول وتفشى ظاهرة البطالة والفقر التي تعاني منها معظم الدول النامية.

وقد حقق الجهاز المصرفي الفلسطيني نجاحًا كبيرًا في مجال تعبئة الادخار، ومنع الاكتئاب، إذ تشهد ودائع العملاء زيادة مستمرة في قيمتها منذ عام 1995، حتى في أوقات الاضطراب السياسي والأزمات الاقتصادية وقد أصبح الارتفاع المستمر سمة أساسية من سمات الودائع في الجهاز المصرفي الفلسطيني، إذ بلغت نسبة ودائع العملاء إلى الناتج المحلي 91% عما كانت عليه في العام 1995 فقد وصلت قيمتها حوالي 50% من إجمالي الناتج المحلي، وهذا يدل على نجاح المصارف في كسب ثقة الجمهور، وحشد المدخرات، وتكوين فوائض مالية كفيلة بتسهيل انسيابية المعاملات التجارية والمالية داخل الاقتصاد (عودة، 2012، ص 30).

3. قنوات الارتباط والتأثير بين القطاع المصرفي وبورصة فلسطين

يساهم القطاع المصرفي في تشجيع حركة الاستثمار والنشاط الاقتصادي بطريق غير مباشر، حيث يلعب دور الوسيط بين المدخرين والمستثمرين، بينما تسهل البورصة للمدخر كي يكون مستثمرًا بشكل مباشر، وبالتالي فإن أهمية الأثر الاقتصادي لعلاقة القطاع المصرفي بالسوق المالي ينبع من أن النشاط المصرفي ينعكس إيجابيًا- من خلال قنوات الاتصال بين الجهاز المصرفي والبورصة -على السوق المالي الذي بدوره يلعب دورًا هامًا في النشاط الاستثماري، وجذب الاستثمارات الأجنبية، واستقطاب المدخرين المحليين الذين يرغبون في الاستثمار المباشر بدلًا من الإيداع المصرفي. وهذا يساهم في المحافظة على المدخرات الوطنية كي تبقى ضمن دائرة وقنوات الاقتصاد المحلي، وتخفيف فجوة الموارد المحلية التي يعاني منها الاقتصاد الفلسطيني (سلطة النقد الفلسطينية، 2012، ص 15).

ويلعب القطاع المصرفي دورًا هامًا في بورصة فلسطين، إذ يعتبر أحد القطاعات الخمسة الرئيسية فيها، حيث أن أسهم سبعة مصارف محلية من أصل ثمانية مصارف مدرجة في البورصة. وبالتالي فإن هذا القطاع يؤثر بشكل كبير على قيم وأحجام التداول في البورصة وتشكل المصارف المدرجة ما نسبته 15.2 % من إجمالي عدد الشركات المدرجة البالغ 46 شركة في نهاية حزيران 2011

أهمية القطاع المصرفي في تنشيط السوق المالي، الذي يلعب دورًا تكامليًا القطاع المصرفي في حشد المدخرات، وإعادة توجيهها نحو الاستثمار، وتوفير الموارد المالية

للازمة لتوسيع النشاط الإنتاجي للشركات، ويظهر التأثير الاقتصادي للقطاع المصرفي عبر البورصة من خلال قناتين :

أ. تعليمات سلطة النقد في مجال الائتمان الممنوح لتمويل شراء الأسهم (عودة، 2012، ص 35):

وقد أسهمت هذه الضوابط والتعليمات في تنشيط حركة السوق المالي، وتشجع المقترضين على الاستثمار في البورصة، مما يشجع على جذب المزيد من الاستثمارات المحلية والخارجية من جهة، ومن جهةٍ أخرى، تسهم في تعزيز المدخرات المحلية وتوجيهها نحو الاستثمار، إذ أن المقترض لن يحصل على التمويل اللازم لشراء الأسهم إلا إذا ساهم بما قيمته نصف قيمة الأسهم المراد شراؤها. وفي المحصلة النهائية ستعكس هذه الإجراءات إيجاباً على حركة النشاط الاقتصادي والنمو بشكل عام.

ب. استثمارات المصارف في بورصة فلسطين:

إن قطاع البنوك والخدمات المالية يحتل المرتبة الثانية بين القطاعات المدرجة في البورصة خلال الفترة (2008 - 2011)، سواء من حيث نسبة عدد المساهمين في البورصة، أو عدد الأسهم المملوكة، أو قيمة الأسهم المملوكة. وهذا يعكس مدى الأهمية النسبية الكبيرة للقطاع المصرفي ودوره في تفعيل بورصة فلسطين، وزيادة جاذبيتها للمستثمرين.

4.2.6 تحديات القطاع المصرفي الفلسطيني:

يواجه القطاع المصرفي عدة تحديات وعراقيل تحد من نشاطها، نذكر أهمها:

أ. الانقسام الفلسطيني:

بسبب الانقسام الفلسطيني فقد رفضت جميع المصارف العاملة في قطاع غزة التعامل مع الحكومة في غزة، وهذا يعني التضحية بأرباح جيدة كان من الممكن أن تحققها تلك البنوك حيث أن الحكومة تدفع رواتب لعشرات آلاف الموظفين لديها ولديها تعاملات مالية كبيرة من شركات المقاولات والمؤسسات العاملة في قطاع غزة ولديها إيداعات يومية يمكن أن توفر سيولة جيدة للبنوك (غانم، جابر، 2010، ص 9).

ب. نقص السيولة النقدية:

منذ اعتبار قطاع غزة كياناً معادياً في النصف الثاني من العام 2007، فقد عمدت إسرائيل إلى منع الحركة الحرة لنقل السيولة بين البنوك العاملة في غزة وفروعها أو إدارتها العاملة في الضفة الغربية أو فروع البنوك الإسرائيلية، واستمر هذا المنع بصورة متفاوتة خلال عام 2008 و 2009، ومن خلال تذبذب واضح بالقرارات التي شملت الشيكال الإسرائيلي والدولار الأمريكي والدينار الأردني وهي العملات الثلاث المتداولة في قطاع غزة، وتشكل مشكلة السيولة تمثلاً حرجاً كبيراً للمصارف إذ قد تؤدي لفقدان ثقة العملاء بها (شراكة، 2009، ص 12).

ج. إغلاق المعابر:

حال إغلاق المعابر دون تمكن المصارف من إدخال بعض الأجهزة أو المعدات التي تحتاجها لتطوير أنظمتها، كما أدى إغلاق معابر الأفراد لفترات طويلة إلى عدم تمكن البنوك من إرسال موظفيها للتدريب في الخارج أو استقبال مدربين خارج القطاع للارتقاء بمهارات الموظفين وتدريبهم، إضافة لذلك فإن انتشار تجارة الأنفاق أثرت على النشاط الاقتصادي الرسمي وعلى عمل البنوك وساهمت في مشكلة نقص السيولة (غانم، جابر، 2010، ص 9).

د. سوء الأوضاع الاقتصادية:

تردي الأوضاع الاقتصادية يؤدي لأحجام البنوك عن استثمار أموال المودعين لارتفاع المخاطر وانخفاض الفرص الاستثمارية الناجحة بإنشاء مشاريع تمكن البنك من ضمان استرداد أمواله (غانم، جابر، 2010، ص 10).

4.3 مؤشرات القطاع المصرفي

تهميد:

في بداية هذا الفصل تم إجراء التحليل الوصفي لأهم مؤشرات القطاع المصرفي استناداً للبيانات المدققة الواردة في الميزانية المجمعة للمصارف ضمن التقارير السنوية الصادرة من سلطة النقد الفلسطينية وذلك حتى نهاية العام 2011.

هذا المبحث ينقسم إلى قسمين الأول يختص ببعض المؤشرات الكمية التي تبرز أهمية القطاع المصرفي في الاقتصاد والآخر بمؤشرات الأداء للقطاع المصرفي الفلسطيني.

4.3.1 التحليل الوصفي للمؤشرات الكمية للجهاز المصرفي الفلسطيني

تعتبر أهم المؤشرات الكمية لنشاط القطاع المصرفي ضمن الميزانية المجمعة للمصارف هي الإجمالي التسهيلات المباشرة ونسبة الائتمان المصرفي إلى الودائع النقدية، إضافة إلى إجمالي ودائع العملاء، كما أن التطور الحاصل في عدد المصارف العاملة في الدولة من المؤشرات المهمة على تطور نشاط الجهاز المصرفي.

4.3.1.1 التسهيلات الائتمانية:

تعرف على أنها: " عملية مبادلة قيمة حاضرة في مقابل وعد بقيمة آجلة مساوية لها غالباً ما تكون هذه القيمة نقوداً"، فالائتمان والدين وجهاً لعملة واحدة فالمقرض يمنح ائتمان والمقترض يلتزم بدين (الزبيدي، 2002 ، ص 120).

• أنواع التسهيلات الائتمانية:

إن التطور في القطاع المصرفي يؤدي إلى حدوث تطور في الخدمات المصرفية المقدمة بشتى أشكالها فعلى مستوى القروض لم تعد تقتصر على الأشكال التقليدية فقد ظهرت التأجير التمويلي وقروض الجاري المدين وخطابات الضمان وغيرها وأصبح يطلق عليها التسهيلات الائتمانية لتصبح أكثر شمولاً، حيث يتم من خلالها تمويل أعمال الأفراد والقطاعات الاقتصادية على حد سواء (السميري، 2006، ص 86). بناء على ما سبق يمكن تقسيم التسهيلات الائتمانية إلى تسهيلات ائتمانية مباشرة وغير مباشرة.

أ. التسهيلات الائتمانية المباشرة:

يقصد بها الائتمان المصرفي، وهي بالعادة أموال تمنح لطالب الائتمان ليسهل قيامه أعماله المختلفة على أن يقوم بالتعهد بسداد قيمة الائتمان وفوائده وما يترتب عليه من مصاريف، و في الغالب يقوم طالب الائتمان بتقديم ضمان يكفل للمصرف استرداد أمواله ويكون عبارة عن رهن

عقارية كالأراضي والعقارات(حشيش، 2004، ص23)، و تتمثل التسهيلات الائتمانية في (القروض - الجاري مدين - التمويل التأجيري) في المصارف التجارية، بالنسبة للبنوك الإسلامية فتشمل (المرابحة - المشاركة- المضاربة) ، ويكون عائد المصارف مقابل الائتمانات متمثل في مقدار الفائدة على الائتمان أما المصارف الإسلامية يكون مقدر بنسبة من الربح (عودة، 2005، ص 23).

• توزيعات التسهيلات الائتمانية حسب نوعها:

1. جاري مدين:

هو من التسهيلات الائتمانية قصيرة الأجل، هو يختص بالتجار و مؤسسات القطاع العام، حيث يسمح للعميل بالسحب من حسابه الجاري في حدود سقف معين منق عليه مع البنك، و ذلك خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة، و تحسب الفائدة على الرصيد الفعلي المكشوف بشكل يومي، ثم ترصد الفوائد في نهاية كل شهر (عودة، 2005، ص 25).

الجدول (4-5): يوضح إجمالي الجاري المدين للمصارف خلال الفترة (1995-2011)

(مليون دولار)

السنة	1995	1996	1997	1998	1999	2000
إجمالي الجاري المدين	-	255.44	325.55	448.87	530.94	764.62
السنة	2001	2002	2003	2004	2005	2006
إجمالي الجاري المدين	643.3	521.0	581.1	795.5	623.2	701.8
السنة	2007	2008	2009	2010	2011	
إجمالي الجاري المدين	648.8	650.3	627.4	864.7	979.9	

المرجع: سلطة النقد الفلسطينية، تجميع عدة تقارير سنوية(2008، 2012)، ص (47، 23).
 من خلال جدول (4-5) يتضح أن تسهيلات الجاري - التي تتعلق بكافة أنواع المصارف التجارية والإسلامية- من أهم أنواع الائتمانات المقدمة من المصارف، حيث بلغ متوسط هذه التسهيلات في سنوات ما قبل الانتفاضة (1995 - 2000) 465.14 مليون دولار تمثل ما يقارب 52.1 % من متوسط إجمالي التسهيلات المباشرة في نفس الفترة.
 ثم أخذت هذه القيمة بالانخفاض التدريجي بعد انطلاق انتفاضة الأقصى من بعد عام 2000، خاصة في الفترة ما بين (2001 - 2005) محققة انخفاض بقيمة 121 مليون دولار عن السنة

السابقة لها، من ثم حدثت ذبذبات في قيمة الجاري المدين بين ارتفاع وانخفاض ناتجة عن عدم استقرار أمني في الدولة، هذه استمرت للفترة (2005-2011)، حيث وصلت إلى أعلى قيمها في 2011 ما يقارب 979.9 مليون دولار.

يؤخذ على أسلوب التمويل بالجاري مدين على أنه يشجع على الإنفاق الاستهلاكي، و لا يشجع على الإنفاق الاستثماري الإنتاجي وبالتالي لا يضيف كثيرا على النمو الاقتصادي في الدولة، و يرجع ذلك إلى طبيعة هذا النوع من التسهيلات، من حيث محدودية استعمالته و قصر مدته (عودة، 2005، ص 14)، هذا يؤدي إلى تراجع عملية التنمية الاقتصادية مستقبلا إذا ما استمر القطاع المصرفي في تمويل مجالات استهلاكية أكثر منها إنتاجية، نظرا لأن عملية التنمية بحاجة إلى ائتمان يمول السلع الرأسمالية و القطاعات الاستثمارية، والتي يمكن من خلالها بناء مشاريع إنتاجية حقيقية تسهم في رفع الناتج المحلي و تقليص حجم البطالة (مقداد، حلس، 2005، ص 16)، ولقد بلغت الأهمية النسبية له حتى العام (2011) 32.4%.

2. القروض:

يعتبر حجم القروض (الائتمان) أهم عنصر لدى المصارف، وفيه توظف الجزء الأكبر من مواردها ومن خلاله تحصل المصارف على معظم الأرباح متمثلة بسعر الفائدة على القرض، وبما أن المصارف ما هي إلا مؤسسات ائتمانية ووسيط لتبادل الأموال، فمن الطبيعي أن تحتل القروض أو الائتمان الجزء الأكبر من موجوداتها، ويدل تطور حجم القروض على تطور نشاط المصارف (Murry, 2009, p 34)، تتركز الخدمات المصرفية للجهاز المصرفي الفلسطيني في الائتمان قصير ومتوسط الأجل، وتوجيهها للقطاعات التجارية، ولم ينجح هذا الجهاز حتى الآن في توفير فرص تمويلية طويلة الأجل للأنشطة الاستثمارية الإنتاجية القائمة والجديدة (مكحول، ماس، 2002، ص 23).

إن أحد السمات الملفتة للنظر في موجودات النظام المصرفي الفلسطيني الانخفاض النسبي لمستوى الائتمان المصرفي للبنوك مقارنة بالودائع مما يعكس تدني دورها في التنمية فعلى سبيل المثال بلغ حجم الإقراض في العام 1995 ما يقارب 230 مليون دولار في حين بلغ حجم الودائع لنفس العام 420 مليون دولار وهذا يعكس ضعف مساهمة البنوك في الاقتصاد، وانطلاقا من سعي سلطة النقد الفلسطينية لرفع مستوى الأداء الائتماني للبنوك لتعزيز دورها في التنمية أصدرت سلطة النقد عدة تعاميم آخرها التعميم رقم (98/أ) إلى كافة البنوك والداعي إلى رفع نسبة الائتمان إلى 40% كحد أدنى (سلطة النقد الفلسطينية، تعميم

98/أ20)، ونتيجة لذلك نمت التسهيلات الائتمانية خلال السنوات (1995- 2000) حيث ارتفعت من 230 مليون دولار عام 1995 إلى 515.6 مليون دولار عام 2000 مشكلة ما نسبته 24.8% من حجم الودائع لنفس الفترة (الشمي، 2009، ص 24).

الجدول (6-4): يوضح إجمالي القروض للمصارف خلال الفترة (1995-2011)

(مليون دولار)

السنة	1995	1996	1997	1998	1999	2000
إجمالي القروض	230	340	252.6	327.8	436.2	515.6
السنة	2001	2002	2003	2004	2005	2006
إجمالي القروض	541.6	416.8	474.8	619.2	1154.3	1193.2
السنة	2007	2008	2009	2010	2011	
إجمالي القروض	1093.7	1054	1069	1089	1238	

المرجع: سلطة النقد الفلسطينية، تجميع عدة تقارير سنوية (2008، 2012)، ص (47، 24).

في العام 2006 ارتفعت قيمة التسهيلات بنسبة 5.3% لتصل إلى 1193.2 مليون دولار مشكلة ما نسبته 27.5% من إجمالي ودائع البنوك، انخفضت قيم القروض للفترة (2006- 2011) التي تزامنت مع حدوث الحرب على قطاع غزة مقارنة بالفترة السابقة لها نجدها أقل من المتوسط السابق، حيث قلت نسبة القروض لضعف الموارد المالية.

تجدر الإشارة أنه بلغت عدد القروض المقدمة من المصارف أكثر من 12 ألف قرض في نهاية 2011، وهذه المؤشرات الإيجابية ترجع إلى انتظام تدفق المساعدات ومن ثم انتظام سداد الرواتب و سداد الاستحقاقات المالية للقطاع الخاص الفلسطيني لاسيما في الضفة الغربية إضافة التحسن النوعي المرتبط بتعليمات سلطة النقد الفلسطينية القاضية بخفض نسبة التوظيفات الخارجية من 65% من إجمالي الودائع إلى 55%، هذا أنتج ما يقارب 700 مليون دولار من الخارج ليتم توظيفها داخل فلسطين، و هذا عكس استمرار حاجة الاقتصاد الفلسطيني لخلق مناخ مواتي للاستثمار المحلي لتوظيف المدخرات الوطنية لخدمة تأسيس اقتصاد فلسطيني

مستقل قادر على تدعيم ركائز الفلسطينية المرجوة، وبلغت أهميته النسبية في العام 2011 67.4% (تقرير المراقب الاقتصادي، العدد 27، 2011، ص 19).

3. التمويل التاجيري:

التمويل التاجيري هي إجارة تملكية، حيث يقوم البنك بشراء أصول معينة بناء على طلب العميل ثم يتم تأجيرها له على أن تؤول ملكية هذه الأصول إلى العميل في النهاية. و لذلك يتضمن هذا الإجراء عقدين: أحدهما للتأجير و العقد اللاحق للتمليك، و لذلك لا يوجد حتى الآن تسهيلات على شكل إجارة تشغيلية، و التي فيها يكون البنك هو مالك للأصول و لكن يؤجرها للعملاء لمدة معينة، و عادة ما يتعلق هذا الأمر بالأصول مرتفعة القيمة، مثل الأجهزة و المعدات الالكترونية و السفن و الطائرات و المعدات الصناعية و الزراعية (الفليت، 2005، ص 26)، الجدول التالي يظهر عدم وجود تسهيلات على شكل تمويل تاجيري حتى عام 2002، حيث أخذت هذه التسهيلات بالارتفاع تدريجيا و بشكل بطيء جدا فيما بعد.

الجدول (4-7): يوضح إجمالي التمويل التاجيري للمصارف خلال الفترة (1995-2011)

(مليون دولار)

السنة	1995	1996	1997	1998	1999	2000
إجمالي التمويل التاجيري	-	-	-	-	-	-
السنة	2001	2002	2003	2004	2005	2006
إجمالي التمويل التاجيري	-	6.9	6.3	7.3	10.4	10.4
السنة	2007	2008	2009	2010	2011	
إجمالي التمويل التاجيري	11.0	10.1	7.4	6.9	8.0	

المرجع: سلطة النقد الفلسطينية، تجميع عدة تقارير سنوية (2008، 2012)، ص (78، 25).

والجدير بالذكر أن معظم هذه التسهيلات ممنوحة من بنوك إسلامية، وتحديدًا من البنك الإسلامي العربي وقد بلغ متوسط حجمها خلال الفترة 2002-2005 حوالي 8.7 مليون دولار، حيث أن (0.5-0.7%) فقط من حجم التسهيلات المباشرة الممنوحة، و هذا يوضح

ضالة هذا النوع من التسهيلات، على الرغم من أهميته في التنمية الاقتصادية خاصة بالنسبة للبنوك الإسلامية (عودة، 2005، ص 23).

يشكل التأجير التمويلي نسبة ضئيلة من إجمالي التسهيلات الائتمانية تصل لحوالي 10 %، كما أن معدلات النمو في السنوات الأخيرة تعتبر الأقل قياساً بسنوات سابقة إذ أنها بدأت بالارتفاع في بداية ظهورها ومن ثم بدأت بالانخفاض خاصة بعد العام 2005 ، يعود ذلك للتغيرات التي شهدتها الساحة الفلسطينية على المستوى السياسي، تحتل أهميته النسبية في العام 2011 ما يقارب 0.2%.

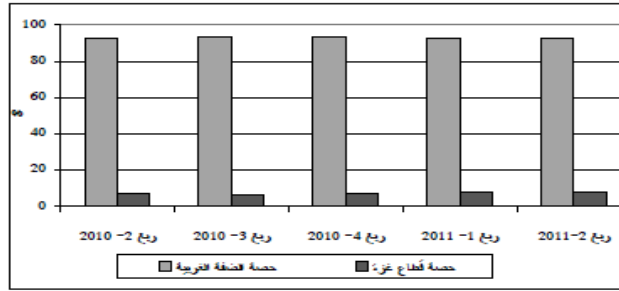
• توزيعات التسهيلات الائتمانية حسب المنطقة الجغرافية:

يتم توزيع التسهيلات الائتمانية ما بين قطاع غزة والضفة الغربية، وفي الغالب تكون حصة الضفة الغربية أكبر من قطاع غزة ضمن هذه التوزيعات.

فشهد العام 1995 نسب مرتفعة في التوزيع للضفة في المقابل نجد أن التوزيع في القطاع لم يتجاوز نسبة مرتفعة، وقد يرجع ذلك البعض لاعتبارات التعداد السكاني، بالرغم من ذلك كانت نسب القطاع في الفترة ما بين (1995 - 2000) مرتفعة قياساً إلى ما هي عليه في الوقت الحالي.

في الفترة التي تبعت الانتفاضة الثانية تراجعت نسب الائتمان الممنوح في غزة لتردي الأوضاع السياسية، في الفترة (2006 - 2011) حدث ارتفاعاً في الائتمان الممنوح في مختلف المناطق الجغرافية، إذ ارتفعت التسهيلات الممنوحة في الضفة الغربية بقيمة 621.4 مليون دولار، وبنسبة 30.2%، كما ارتفعت التسهيلات الممنوحة في قطاع غزة بقيمة 30.2 مليون دولار، وبنسبة 17.3% مقارنةً بالعام السابق، ويأتي هذا التحسن في الائتمان الممنوح في قطاع غزة نتيجة لتحسن الحركة التجارية على المعابر والتخفيف النسبي للحصار مقارنةً بالأعوام السابقة. مع ذلك نجد تراجع في الأهمية النسبية للائتمان الممنوح في قطاع غزة خلال هذه الفترة إلى عدة أسباب منها، الحصار الخانق على القطاع وانعكاساته السلبية على مجمل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ورغم التحسن النسبي الحاصل خلال العام 2011 ونمو الناتج المحلي الحقيقي بأكثر من 15% ، إلا أن مستواه لا زال أدنى مما كان عليه في العام 2005 بمقدار 20 % تقريباً (المراقب الاقتصادي، العدد 22، 2007، ص 15).

شكل رقم (2-4) توزيعات التسهيلات الائتمانية حسب التوزيع الجغرافي للعام 2011



المراجع: سلطة النقد الفلسطينية، المراقب الاقتصادي العدد 27، 2011، ص 35.

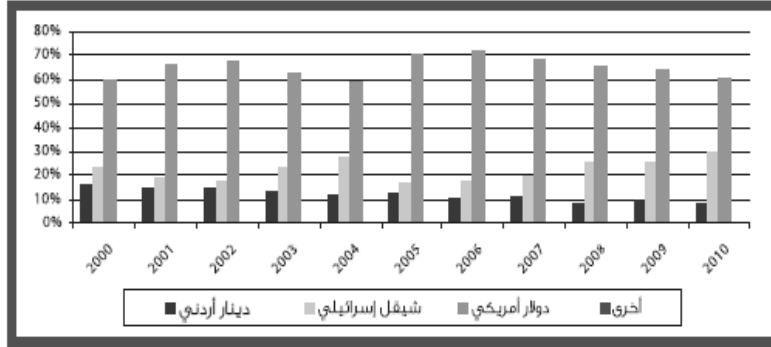
• توزيعات التسهيلات الائتمانية حسب نوع العملة:

إن وجود ثلاث عملات رئيسية متداولة يفرض مزيداً من الصعوبات أمام المصارف في مواجهة التقلبات في أسعار الصرف، خاصةً في مجال منح الائتمان، الأمر الذي ترتب عليه ارتفاع تكلفة الإقراض¹ في القطاع المصرفي الفلسطيني مقارنةً بكلفته على المستوى العالمي والإقليمي شكلت التسهيلات الممنوحة بعملة الدولار الأمريكي النصيب الأكبر من التسهيلات ونسبة 70% من مجموع التسهيلات، وجاء الشيك الإسرائيلي بالمرتبة الثانية بنسبة 17.8%، وبالمقابل جاءت التسهيلات الممنوحة بعملة الدينار الأردني بالمرتبة الثالثة لتبلغ نسبتها 11.1% خلال هذا الربع، في حين توزعت باقي التسهيلات الأخرى بنسبة 0.8%.

في السنوات الأخيرة حدث ارتفاع في حجم التسهيلات الممنوحة بعملة الدولار بنسبة 23.1%، ومع ذلك انخفضت أهميتها النسبية أيضاً من 63.9% إلى 60.3% خلال (2010-2011)، وبالرغم من تراجع الأهمية النسبية للتسهيلات الممنوحة بعملة الدولار في هيكل الائتمان، إلا أنها بقيت العملة المسيطرة، يليها في الأهمية عملة الشيك، وتأتي عملة الدينار في المرتبة الثالثة (بخلاف الحال في هيكل ودائع العملاء حيث يحتل الدينار المرتبة الثانية والشيك المرتبة الثالثة)، بشكل عام يلاحظ توافق نسبي في أهمية العملات في مجالي الإيداع والإقراض، وهذا يعكس درجة كبيرة من الاستقرار لا سيما في ظل تعدد العملات المستخدمة في الاقتصاد الفلسطيني

¹ تكلفة الاقتراض هي ما يتكبده المفترض نتيجة لاقتراض الأموال وهي تتمثل في أسعار فائدة والتي تعتبر ربحاً للمصارف.

شكل رقم (3-4) يوضح أسعار الفائدة على القروض والودائع خلال الفترة (2000-2010)



المرجع: سلطة النقد الفلسطينية، التقرير السنوي، 2010، ص 21.

في العام 2011 بلغت التسهيلات الائتمانية من عملة الدولار حوالي 2011.5 مسجلة ارتفاعاً عما كانت عليه في 2010 يرجع ذلك لتدفق الأموال والدعم الخارجي من هذه العملة، فيما جاء في المرتبة الثانية الشيكال بحوالي 948.6 مليون، الدينار من بعده بمبلغ 454.0 مليون.

• توزيعات التسهيلات الائتمانية حسب القطاعات الاقتصادية:

تعتبر التسهيلات الائتمانية نشاطاً في غاية الأهمية والخطورة لما له من تأثير متشابك ومتعدد الأبعاد وممتد إلى كافة الأنحاء بالنسبة للبنك والاقتصاد القومي ، فالقضية الأساسية التي تحكم على مدى سلامة الجهاز المصرفي لا ترتبط بشكل كبير بحجم الائتمان الممنوح بقدر ما ترتبط بكفاءة وحسن إدارة وتوظيف الودائع وقدرتها على إحداث النمو المتوازن لكافة قطاعات البنين الاقتصادي و أن يكون لها دوراً هاماً في تحقيق التنمية الاقتصادية.

يقسم الجهاز المركزي للإحصاء الاقتصاد الفلسطيني إلى سبعة قطاعات و هي: قطاع الزراعة و صيد الأسماك - قطاع الصناعة و التعدين - قطاع الإنشاءات - قطاع التجارة (جملة و تجزئة) - قطاع النقل و التخزين و الاتصالات - قطاع الوساطة المالية - قطاع الخدمات (عودة، 2005، ص 21).

جدول (4-8): يوضح التسهيلات الائتمانية حسب القطاعات الاقتصادية المختلفة خلال الفترة (1995-2000) مليون دولار

السنة	1995	1996	1997	1998	1999	2000	
							القطاعات الاقتصادية
قيمة التسهيلات	6	7	37.8	14.9	15.87	20.99	الزراعة
النسبة المئوية	0.65	0.70	3.78	1.49	1.58	1.56	
قيمة التسهيلات	156	195	129.4	108.7	105.92	109.86	الصناعة
النسبة المئوية	15.6	19.5	12.94	10.87	10.53	8.16	
قيمة التسهيلات	90	110	122.9	125.6	124.03	124.24	الإنشاءات
النسبة المئوية	9	11	12.29	1256	12.34	9.23	
قيمة التسهيلات	321	355	371.5	247.1	265.33	357.85	التجارة
النسبة المئوية	32.1	35.5	37.15	24.71	26.39	26.58	
قيمة التسهيلات	165	170	10.1	28.5	38.01	48.98	النقل
النسبة المئوية	1.65	1.70	1.01	2.85	3.78	3.64	
قيمة التسهيلات	9.3	14	15.7	19.4	37.7	57.69	الوساطة المالية
النسبة المئوية	0.93	1.40	1.57	1.94	3.74	4.28	
قيمة التسهيلات	286	302	313.6	456	418.61	626.63	الخدمات
النسبة المئوية	28.6	30.2	31.36	45.6	41.64	46.54	

المرجع: سلطة النقد الفلسطينية، تجميع عدة تقارير سنوية (2008، 2012)، ص (65، 75، 29).

من خلال الجدول (4-8) تظهر تطورات توزيع التسهيلات الائتمانية على القطاعات الاقتصادية المختلفة، والتي أخذت بالتراجع والتذبذب بين النقصان والزيادة الطفيفة خلال السنوات (1995-2000)، ويلاحظ ما يلي:

1. نجد أن القطاع الزراعي يحصل على أدنى نسبة من التسهيلات الائتمانية، حيث بلغ متوسط حجم هذه التسهيلات 17.13 مليون دولار و تشكل ما نسبته 1.4% من متوسط التسهيلات المقدمة خلال الفترة ما بين (1995 - 2000)، و ارتفع هذا المتوسط خلال سنوات الانتفاضة ليلعب 17.67 مليون دولار، و يشكل ما نسبته 1.6% من متوسط التسهيلات المباشرة خلال الانتفاضة.
2. القطاع الصناعي يحظى بنسبة تعتبر قليلة قياسا بالقطاعات الأخرى، إذ يبلغ متوسط حجم هذه التسهيلات 133.6 مليون دولار و تشكل ما نسبته 13.6% من متوسط التسهيلات المقدمة خلال الفترة ما بين (1995 - 2000).

3. أما قطاع الإنشاءات إذ يبلغ متوسط حجم هذه التسهيلات 116.1 مليون دولار و تشكل ما نسبته 11.5% من متوسط التسهيلات المقدمة خلال الفترة ما بين (1995 - 2000)، ويلاحظ أن معظم النسب جاءت مرتفعة إلا أنها انخفضت بحلول 2000 أي مع أحداث الانتفاضة الثانية.
 4. يحتل قطاع التجارة مكانة هامة في الاقتصاد إذ يحظى بنسبة كبيرة من حجم التسهيلات الائتمانية ما يقارب 31% من متوسط التسهيلات المقدمة خلال الفترة ما بين (1995 - 2000) وبلغ متوسط التسهيلات عن هذه الفترة حوالي 319 مليون دولار ، وبدأت نسب مرتفعة ومن ثم أخذت بالتناقص نتيجة للإغلاقات المتكررة للمعابر.
 5. قطاع النقل يبلغ متوسط حجم هذه التسهيلات 76.7 مليون دولار و تشكل ما نسبته 7% من متوسط التسهيلات المقدمة خلال الفترة ما بين (1995 - 2000)، ويلاحظ أن معظم النسب بدأت بالارتفاع بحلول 2000 نظرا لزيادة حجم التمويل المقدم لهذا القطاع بهدف تقوية البنى التحتية للاقتصاد.
 6. الوساطة المالية بدأت تحتل مكانة هامة ولكن نظرا لعدم تداولها كثيرا ولعدم وعي الأفراد لأهميتها نجد أن تمويلها من الائتمان محدودا بداية ثم بدأ بالارتفاع حيث بلغ متوسط حجم هذه التسهيلات 25.6 مليون دولار و تشكل ما نسبته 2% من متوسط التسهيلات المقدمة خلال الفترة ما بين (1995 - 2000)
 7. قطاع الخدمات الذي يستحوذ على أكبر نسبة تمويل من الائتمان المصرفي، فيبلغ متوسط حجم هذه التسهيلات 350.3 مليون دولار و تشكل ما نسبته 35% من متوسط التسهيلات المقدمة خلال الفترة ما بين (1995 - 2000)، فهو يشمل خدمات السياحة والمرافق العامة وغيرها.
- في هذه الفترة التي شهدت تغييرات سياسية جذرية وبعد اتفاق أوسلو اهتمت السلطة آنذاك بتعزيز دور قطاع الخدمات والسياحة وذلك لتزايد عدد الوافدين للأراضي الفلسطينية حيث خصص النسبة الأكبر من التسهيلات لهذا القطاع كذلك الأمر بالتجارة لما تدره من عملة أجنبية للاقتصاد، أما بالنسبة للقطاعات الأخرى فحصلت على نسبة متدنية لتعرضها المستمر للتدمير من قبل الاحتلال الإسرائيلي.

جدول (9-4): يوضح التسهيلات الائتمانية حسب القطاعات الاقتصادية المختلفة خلال الفترة (2001- 2006) مليون دولار

السنة	2001	2002	2003	2004	2005	2006
القطاعات الاقتصادية						
الزراعة	قيمة التسهيلات	14.05	16.25	16.4	18.45	14.6
	النسبة المئوية	1.2	1.7	1.5	1.3	1.1
الصناعة	قيمة التسهيلات	112.51	101.1	92.63	98.3	104.6
	النسبة المئوية	9.2	10.6	8.6	6.9	5.8
الإنشاءات	قيمة التسهيلات	128.64	116.4	133.6	152.8	168.6
	النسبة المئوية	10.5	12.2	12.5	10.7	9.4
التجارة	قيمة التسهيلات	307.83	263.1	264.3	229.2	322.3
	النسبة المئوية	25.2	27.5	24.7	21	17.9
النقل	قيمة التسهيلات	41.12	39.09	33.4	43.9	45.8
	النسبة المئوية	3.4	4.1	3.1	3.1	2.5
الوساطة المالية	قيمة التسهيلات	184.29	213.1	197.1	155	139.5
	النسبة المئوية	5.1	6.7	9.9	5.3	4.4
الخدمات	قيمة التسهيلات	431.56	224.2	318.6	596.8	876.8
	النسبة المئوية	35.4	23.4	29.7	41.8	48.8

المرجع: سلطة النقد الفلسطينية، تجميع عدة تقارير سنوية (2008، 2012)، ص (32، 69، 77).

الجدول (9-4) يظهر توزيع التسهيلات الائتمانية على القطاعات الاقتصادية المختلفة، خلال

السنوات (2001- 2006) ، ويلاحظ ما يلي:

1. نجد أن القطاع الزراعي يحصل على أدنى نسبة من التسهيلات الائتمانية، حيث بلغ متوسط حجم هذه التسهيلات 14.3 مليون دولار و تشكل ما نسبته 1.24 % من متوسط التسهيلات المقدمة خلال الفترة ما بين (2001- 2006)، ويلاحظ تراجع حجم الائتمان المصرفي الموجه لهذا القطاع.
2. القطاع الصناعي يبلغ متوسط حجم هذه التسهيلات 102 مليون دولار و تشكل ما نسبته 7.3 % من متوسط التسهيلات المقدمة خلال الفترة ما بين (2001 - 2006)، ويرجع ذلك نتيجة للأحداث السياسية التي مر بها الاقتصاد الفلسطيني في هذه الفترة.
3. أما قطاع الإنشاءات إذ يبلغ متوسط حجم هذه التسهيلات 147 مليون دولار و تشكل ما نسبته 11.5 % من متوسط التسهيلات المقدمة خلال الفترة ما بين (2001 - 2006).
4. قطاع التجارة تأثر بالأحداث السياسية إذا بدأت حجم التمويل الموجه للتجارة بالتناقص فبلغ 23.2 % من متوسط التسهيلات المقدمة خلال الفترة ما بين (2001 - 2006) وبلغ متوسط

التسهيلات عن هذه الفترة حوالي 302 مليون دولار ، تأخذ النسبة بالتناقض نتيجة للإغلاقات المتكررة للمعايير .

5. قطاع النقل يبلغ متوسط حجم هذه التسهيلات 42.5 مليون دولار و تشكل ما نسبته 3% من متوسط التسهيلات المقدمة خلال الفترة ما بين (2001 - 2006) ، وتأتي هذه النسب محققة لتراجع عن الفترة السابقة لها وذلك بسبب الإغلاقات التي تزامنت مع هذه الفترة.

6. الوساطة المالية حققت نسبا مرتفعة -عن الفترة السابقة- من التمويل المصرفي إذ بلغ متوسط حجم التسهيلات 172.4 مليون دولار و تشكل ما نسبته 15% من متوسط التسهيلات المقدمة خلال الفترة ما بين (2001 - 2006) .

7. قطاع الخدمات ما زال ذا أكبر نصيب من حجم التسهيلات الائتمانية، فيبلغ متوسط حجم هذه التسهيلات 620.6 مليون دولار و تشكل ما نسبته 36.6% من متوسط التسهيلات المقدمة.

حظي قطاع الخدمات على النسبة الأكبر من إجمالي التسهيلات لما يتمتع به هذا القطاع من أهمية كبيرة حيث أنه من أكبر القطاعات مساهمة في الناتج المحلي وقطاع التجارة الذي يعتبر هاما لتسيير الأمور الاقتصادية في هذه الفترة لذا تم تخصيص نسبة كبيرة لشراء المواد من الخارج لتلبية الاحتياجات الاقتصادية الداخلية، كما تم تخصيص لقطاع النقل والإنشاءات لإعادة إعمار البنية التحتية التي تعرضت للتدمير خلال هذه الفترة، أما ما تبقى من قطاعات فقد خصص لها الأقل لاقتناع البعض أنها تتعرض للمحاربة من قبل الاحتلال لذلك يكون النصيب الأقل من التسهيلات الائتمانية.

جدول (10-4): يوضح التسهيلات الائتمانية حسب القطاعات الاقتصادية المختلفة خلال الفترة
مليون دولار (2011 - 2007)

السنة	2007	2008	2009	2010	2011
القطاعات الاقتصادية					
الزراعة	قيمة التسهيلات	30	33.9	38.6	45.3
	النسبة المئوية	1.1	1.7	1.9	2.1
الصناعة	قيمة التسهيلات	120	152.7	184.8	259.7
	النسبة المئوية	6.8	15.3	17.1	18.1
الإنشاءات	قيمة التسهيلات	88	88.4	221.8	331.6
	النسبة المئوية	12.8	12.9	14.8	15.9
التجارة	قيمة التسهيلات	300	319.1	341.3	392.2
	النسبة المئوية	21	21.3	22.8	20.7
النقل	قيمة التسهيلات	16.9	17.1	24.8	19
	النسبة المئوية	2.8	3.2	5.7	4.7
الوساطة المالية	قيمة التسهيلات	110	117.9	129.4	128.6
	النسبة المئوية	5.1	5.8	6.4	6.3
الخدمات	قيمة التسهيلات	320	325.4	412.6	539.9
	النسبة المئوية	24	24.4	25.5	25.8

المرجع: سلطة النقد الفلسطينية، تجميع عدة تقارير سنوية (2008، 2012)، ص (80، 73، 39).

من خلال الجدول (10-4) تظهر تطورات توزيع التسهيلات الائتمانية على القطاعات الاقتصادية المختلفة، (2007-2011)، يتضح ما يلي:

1. في القطاع الزراعي استمر حصوله على أدنى نسبة من التسهيلات الائتمانية، إذ يعتبر متوسط حجم هذه التسهيلات 36 مليون دولار و تشكل ما نسبته 1.8% من أقل المتوسطات لكافة القطاعات خلال الفترة ما بين (2007-2011)، ولكنها تعتبر قياساً بفترات سابقة الأعلى قياساً ما حظي القطاع الزراعي من نسب منخفضة سابقاً، إذ بدأ يتم الاهتمام به من خلال تخصيص مبلغ أكبر من التسهيلات الائتمانية المتاحة.
2. القطاع الصناعي يحظى بنسبة تعتبر قليلة قياساً بالقطاعات الأخرى، إذ يبلغ متوسط حجم هذه التسهيلات 203 مليون دولار و تشكل ما نسبته 15% من متوسط التسهيلات المقدمة خلال الفترة ما بين (2007-2011).
3. أما قطاع الإنشاءات إذ يبلغ متوسط حجم هذه التسهيلات 166.1 مليون دولار و تشكل ما نسبته 12% من متوسط التسهيلات المقدمة خلال الفترة ما بين (2007-2011).
4. يحقق قطاع التجارة بنسبة كبيرة من حجم التسهيلات الائتمانية ما يقارب 31% من متوسط التسهيلات المقدمة التي بلغت 386.6 خلال الفترة ما بين (2007-2011)

5. قطاع النقل يبلغ متوسط حجم هذه التسهيلات 18 مليون دولار و تشكل ما نسبته 4% من متوسط التسهيلات المقدمة خلال الفترة ما بين (2007- 2011) محققة تراجعاً عن الفترات السابقة.

6. الوساطة المالية بلغ متوسط حجم هذه التسهيلات 116 مليون دولار و تشكل ما نسبته 5% من متوسط التسهيلات المقدمة خلال الفترة ما بين (2007- 2011)

7. قطاع الخدمات الذي يستحوذ على أكبر نسبة تمويل من الائتمان المصرفي، فيبلغ متوسط حجم هذه التسهيلات 427 مليون دولار و تشكل ما نسبته 25% من متوسط التسهيلات المقدمة خلال الفترة ما بين (2007- 2011).

في الآونة الأخيرة شكل قطاع الخدمات النسبة الأكبر من التسهيلات بالإضافة إلى قطاع التجارة، و قطاع التجارة الذي يعتبر هاما لتسيير الأمور الاقتصادية في هذه الفترة لذا تم تخصيص نسبة كبيرة لشراء المواد من الخارج لتلبية الاحتياجات الاقتصادية الداخلية، ومن الملاحظ زيادة نسبة الائتمان المخصص لقطاع الإنشاءات هذا كان من تبعات الحرب التي دمرت البنى التحتية في القطاع لذلك زادت نسب الائتمان الموجه له.

ب. التسهيلات غير المباشرة:

1. الكفالات المصرفية (خطابات الضمان):

تعرف الكفالة المصرفية أو خطاب الضمان بأنه "تعهد خطي يصدره البنك) الكفيل (يكفل بمقتضاه عميله) المكفول (بدفع مبلغ لا يتجاوز قيمة الكفالة لأمر جهة أخرى) المستفيد (لدى استلام طلب خطي من المستفيد خلال مدة صلاحية الكفالة - حسب شروط الكفالة - بالرغم من أية معارضة من المكفول، و تصدر الكفالة أو خطاب الضمان بناء على طلب شخص أو شركة، و ذلك لضمان تنفيذ التزام محدد في الميعاد المحدد، و بالشروط المطلوبة (الصوراني، 2009، ص 13).

وهي تحتل المرتبة الأولى من حيث أهميتها النسبية، حيث بلغ متوسط هذا النوع من التسهيلات نسبته 41.7% من متوسط التسهيلات غير المباشرة للعام 2011، تتقاضى البنوك مقابل إصدار الكفالات المصرفية عمولة تتراوح ما بين 2.5% و 3% و تحتسب العمولة سنويا و لفترات ربع سنوية.

2. الاعتمادات المستندية:

ترتبط الاعتمادات المستندية بعمليات التجارة الخارجية، حيث يعرف الاعتماد المستندي بأنه "تعهد كتابي صادر من مصرف بناء على طلب مستورد بضائع لصالح مصدرها يتعهد فيه المصرف بدفع أو قبول كمبيالات مسحوبة عليه في حدود مبلغ معين و لغاية اجل محدود مقابل استلامه مستندات

الشحن طبقا لشروط الاعتماد و التي تظهر شحن بضاعة معينة بمواصفات و أسعار محددة"، و لذلك فان المصارف سواء تجارية أو إسلامية تلعب دورا أساسيا في تسهيل و تمويل عمليات التجارة الخارجية، و هذا له انعكاسات اقتصادية هامة على الاقتصاد الوطني، و قد تكون هذه الانعكاسات سلبية في بعض الأحيان، إذ قد يؤدي ذلك إلى تسرب العملات الأجنبية للخارج، في ظل غياب ضوابط تنظم فتح الاعتمادات المستندية (الفليت، 2005، ص 33).

3. سحوبات مقبولة الدفع:

هذا النوع من التسهيلات غير المباشرة في حقيقة الأمر لا يعد نوعا مستقلا، و إنما يرتبط ارتباطا مباشرا بالاعتمادات المستندية، و التفرقة بينهما هي تفرقة من ناحية القيود المحاسبية فقط، إذ انه عند ورود المستندات من البنك المراسل إلى البنك المحلي فاتح الاعتماد، يقوم هذا البنك بتسليم هذه المستندات إلى العميل المستورد مقابل توقيعه على سحوبات (عادة كمبيالات) لصالح المصدر الأجنبي بكفالة البنك، أي أن البنك ملتزما بتسديد قيمة الكمبيالات في موعد استحقاقها، و بناء على ذلك يقوم البنك بإلغاء القيد النظامي بفتح الاعتماد (النجار، 2010، ص 24).

5.2.1.2 ودائع العملاء:

تعد ودائع العملاء الأكثر أهمية في النظام المصرفي، إذ تمثل القسم الأكبر من مواردها كما إن نمو الودائع يعكس التطور في قدرة النظام بشكل عام والمصارف التجارية بشكل خاص في تعبئة وكلما زادت قدرة المصارف في تعبئة من خلال زيادة الطلب على الودائع المصرفية الادخارية، كلما ساهمت هذه المصارف في الحد من الاستهلاك القائم في الاقتصاد وعلى مدى اعتمادها على الودائع في منح الائتمان وزيادة النمو الاقتصادي، ويساهم ارتفاع معدل نمو الودائع في زيادة القاعدة الائتمانية في الجهاز المصرفي لمختلف القطاعات الاقتصادية (شاهين، 2006، ص 12)، لقد أخذت المؤشرات المصرفية في التحسن العام طوال الفترة ما بين (1995 - 2000)، حيث سجلت الودائع تطورا بنسبة 22%، ويلاحظ أن قيمتها بدأت تزايد ليدل على ثقة الجمهور بأداء القطاع المصرفي.

الجدول (11-4): يوضح إجمالي الودائع للمصارف خلال الفترة (1995-2011)

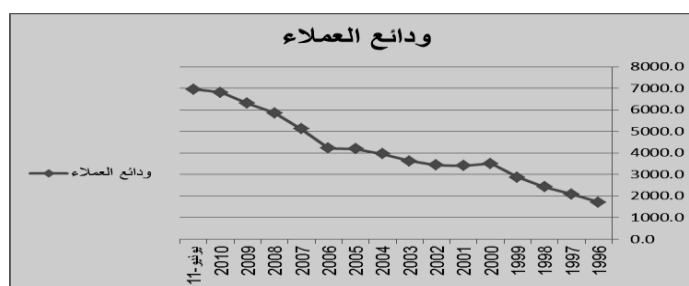
(مليون دولار)

السنة	1995	1996	1997	1998	1999	2000
إجمالي الودائع	1600	1711.3	2090.1	2414.7	2875.1	3506.9
السنة	2001	2002	2003	2004	2005	2006
إجمالي الودائع	3398.8	3230.1	3624.4	3957.8	4190.2	4215.9
السنة	2007	2008	2009	2010	2011	
إجمالي الودائع	5117.7	5846.9	6296.8	6802.4	6950.4	

المرجع: سلطة النقد الفلسطينية، تجميع عدة تقارير سنوية (2001، 2009 ، 2012) ص (67 ، 65 ، 83).

تراجعت خلال العامين (2001- 2002) مع تصاعد الإجراءات الإسرائيلية على اثر اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الثانية في عام 2000، وقد نجح النظام المصرفي الفلسطيني فيما بعد في إحداث درجة من التكيف مع الأوضاع التي تمر بها الأراضي الفلسطينية، حيث شهدت 2005 تحسنا لبعض المؤشرات المصرفية وتراجعا للبعض الأخر، طبقا للحالة الأمنية والسياسية الفترة 2003 والاقتصادية السائدة في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وفي جميع الأحوال وطوال هذه الفترة يمكن التأكيد أن القطاع المصرفي لم يرق بعد بالدور المنوط به في الاقتصاد الفلسطيني.

يوضح الشكل رقم (4-4) إجمالي الودائع للعملاء خلال الفترة (1995- 2011)



المرجع: إعداد الباحثة وفقا للبيانات المنشورة لدى سلطة النقد الفلسطينية.

استمر إجمالي الودائع التزايد ويمكن تفسير الزيادة في قيمة الودائع بقيام السلطة الفلسطينية بسداد رواتب موظفيها وسداد كافة الرواتب والمتأخرات المستحقة عليها والتي تراكمت خلال عام 2006 ، نتيجة لتدفقات إيرادات المقاصة والمساعدات الدولية خلال عام 2007 .

ومع نهاية عام 2010، بلغ رصيد هذه الودائع 6802.4 مليون دولار، مسجلة زيادة بقيمة 505.6 مليون دولار وبمعدل 8%، وفي الربع الثاني من العام 2011 شكلت الودائع المصرفية للعملاء ما نسبته 94% من إجمالي الودائع المصرفية موزعة بين القطاعين العام والخاص بنسبة 8% للقطاع العام، و 92% للقطاع الخاص.

إن زيادة وداائع العملاء بشكل مضطرب عبر الزمن، مؤشر على ارتفاع درجة ثقة الجمهور في الجهاز المصرفي، واستمرار تدفق الفوائض المالية والادخارية إلى المنظومة المصرفية، وهذا يسهم بدرجة أكبر في تعزيز دور الوساطة وتوفير السيولة اللازمة لتمويل الأنشطة الاقتصادية المختلفة.

4.3.1.3 نسبة التسهيلات الائتمانية إلى الودائع:

إن نسبة الودائع إلى الائتمان يقصد بها مدى مساهمة الودائع في زيادة نسبة الائتمان أي حجم الودائع المقدم للقروض، في القطاع المصرفي الفلسطيني قدرت هذه القيمة للعام 1995 بحوالي 257 مليون دولار لترتفع إلى 424 مليون دولار عام 1996 مشكلة ما نسبته 24.8% من حجم الودائع لنفس العام.

جدول (4-12) : يوضح نسبة التسهيلات الائتمانية إلى الودائع خلال (1995 - 2000)

مليون دولار

العام	الودائع	معدل التغير *	التسهيلات الائتمانية	معدل التغير *	نسبة التسهيلات / الودائع % *
1995	1175	-	257	-	21.9
1996	1711	45.6 %	424	65 %	24.8
1997	2090	22.2 %	613	44.6 %	29.3
1998	2415	15.5 %	833	36 %	34.5
1999	2875	19 %	1005	20.6 %	35
2000	3506.9	22 %	1346.2	33.9 %	38 %

المراجع: سلطة النقد الفلسطينية، 2002، ص 23.

في عام 2000 فبلغت قيمة التسهيلات الائتمانية أكثر من 1346 مليون دولار بنسبة نمو بلغت حوالي 34% عن العام السابق ومشكلة ما نسبته 38% من حجم الودائع، ترجع النسب الضعيفة إلى في معظم البنوك منها بنوك تجارية لا تقدم سوى القروض قصيرة الأجل بهدف الربح لكونها أكثر ضماناً، و لاستحواذ البنوك غير الوطنية على حوالي 80% من إجمالي الودائع

وحوالي 70% من إجمالي الائتمان واستثمارها في بلدهم الأصلي، عدم وجود الضمانات الكافية والمحاكم التجارية المتخصصة، عدم وجود مناخ استثماري في فلسطين أدى إلى سحب المواطنين جزء من ودائعهم (مقداد، حلس، 2005، ص 12).

جدول (4-13): يوضح نسبة التسهيلات الائتمانية إلى الودائع خلال (2001 - 2006)

العام	الودائع	معدل التغير*	التسهيلات الائتمانية	معدل التغير*	نسبة التسهيلات/ الودائع % *
2001	3398.9	3-	1220	9.4-	35.9%
2002	3430	0.9%	957	21.5-	27.9%
2003	3668.5	7%	1007.9	5.3%	27.5%
2004	3958	7.89%	1394.9	11.2%	35%
2005	4150	4.8%	1584.6	13.5%	38%
2006	4216	1.5%	1903.3	20%	45.3%

المرجع: سلطة النقد الفلسطينية، 2007، ص 30.

بالنسبة للعامين 2001 و 2002 فقد انخفضت قيمة التسهيلات بمعدل (9.4%) و (21.5%) لتبلغ 1220 و 957 مليون دولار مشكلة ما نسبته 35.9% و 27.9% على التوالي. وفي 2003 ارتفعت قيمة التسهيلات بنسبة 5.3% لتصل إلى 1007.9 مليون دولار مشكلة ما نسبته 27.5% من إجمالي ودائع البنوك. ولأن لم تصل نسبة التسهيلات الائتمانية لحجم الودائع للنسبة القانونية 40%

جدول (4-14): يوضح نسبة التسهيلات الائتمانية إلى الودائع خلال (2007 - 2011)

العام	الودائع	معدل التغير*	التسهيلات الائتمانية	معدل التغير*	نسبة التسهيلات/ الودائع % *
2007	5718	35%	1758.5	7-	30%
2008	5847	2.2%	1720.5	2-	30%
2009	6297	7.6%	2234.3	2.9%	35%
2010	6802	8%	2825.6	2.8%	41.5%
2011	6950	2%	3434.8	21%	49.4%

المرجع: سلطة النقد الفلسطينية، 2011، ص 32.

يلاحظ أن في العام 2008 تراجعت هذه النسبة إلى 30 % ، وهذا ناجم عن إدخال العديد من الأنظمة المصرفية الالكترونية- خاصة أنظمة المعلومات الائتمانية -التي تسهم في تحسين كفاءة اتخاذ قرار منح الائتمان، وتبقى المخاطر المترتبة على تأخر مؤسسات القطاع العام عن السداد، الناجم عن تخفيض تأخر المساعدات الخارجية للسلطة الفلسطينية. ومع ذلك عادت لترتفع هذه النسبة خلال عام 2009 إلى حوالي 35% مقارنةً مع 30 % في العام السابق، لتصل إلى 49% بالعام 2011 بشكل عام يعتبر هذه التحسن النسبي لهذه النسبة خلال السنوات الثلاث الأخيرة مؤشراً إيجابياً على كون التسهيلات تسير في الاتجاه الصحيح. يلاحظ أن ودائع العملاء تنمو بوتيرة أسرع من التسهيلات الائتمانية، فقد بلغ معدل نمو التسهيلات خلال هذه الفترة 7.3% سنوياً، مقابل 14.4 % معدل نمو ودائع العملاء خلال السنوات الأخيرة، أي أن الودائع نمت بمعدل يقارب ضعف معدل نمو التسهيلات (تقرير الاستقرار المالي، 2010، ص 76).

4.3.1.4 سعر الفائدة:

في ظل عدم وجود عملة وطنية لا تستطيع سلطة النقد الفلسطينية تحديد أسعار الفائدة، فيتم احتساب أسعار الفائدة الدائنة والمدينة على العملات الرئيسية المتداولة في فلسطين: الدينار الأردني، والدولار الأمريكي، والشيك الإسرائيلي، بشكل دوري اعتماداً على البيانات التي تزودها المصارف لسلطة النقد على أساس الوسط الحسابي المرجح (سلطة النقد الفلسطينية، التقرير السنوي، 2010، ص13).

منذ تأسيس سلطة النقد نجد أن هناك اختلاف في أسعار الفائدة عند مقارنتها مع مثيلاتها في الدول مصدرة هذه العملات، حيث أن أسعار الفائدة على الودائع في الأراضي الفلسطينية أدنى من مثيلاتها في تلك الدول في حين أسعار الفائدة على التسهيلات في الأراضي الفلسطينية أعلى من مثيلاتها في تلك الدول الأمر الذي جعل هامش الفائدة (الفرق بين أسعار الفائدة على التسهيلات وأسعار الفائدة على الودائع) في الأراضي الفلسطينية أعلى من مثيلاته في تلك الدول، هذا يرجع إلى الوضع السياسي غير المستقر وعدم وضوح ملكية العقارات والأراضي لكثير من المتعاملين، و يعتبر هامش الفائدة على الدينار الأردني هو الأدنى والأقرب إلى مستواه في الأردن خلال الفترة (1995-2006)، وذلك على عكس الهامش على الشيك الذي يعتبر الأعلى والأكثر بعداً عن هامش الفائدة على الشيك في إسرائيل لنفس الفترة (النجار، صحفية القدس، 2007).

استمر وجود فروقات بين سعر الفائدة على التسهيلات الائتمانية والودائع في الفترة ما بين (2006 - 2011)، حيث لوحظ وجود فرق واضح بين متوسط أسعار الفائدة على الودائع والقروض بكل من الشيكل والدولار والدينار، إذ يبلغ متوسط أسعار الفائدة على القروض بالشيكل في فلسطين ثلاثة أضعاف ما هي عليه في إسرائيل، فقد بلغ متوسط الفائدة على القروض بهذه العملة في الأراضي الفلسطينية 10,09% في العام 2011 مقابل 2.1% فقط في إسرائيل، فغالبا ما يكون معدل سعر الفائدة أعلى من السعر الإسرائيلي، وذلك للحد من إقبال الناس على الشيكل (تقرير التضخم، سلطة النقد الفلسطينية، 2010)، في حين بلغ متوسط سعر الفائدة على الودائع بالشيكل 0.3% في الأراضي الفلسطينية في حين يرتفع في إسرائيل 2.93%.

بالنسبة للدينار الأردني، فقد بلغ متوسط أسعار الفائدة على القروض 7.5% في فلسطين مقابل 8.68% في الأردن، وعلى الودائع 1.1% فقط في الأراضي الفلسطينية مقابل 3.45% في الأردن.

أما بالنسبة للدولار، فقد أظهرت الدراسة أن متوسط أسعار الفائدة على الإيداع بالعملة الأميركية قد في أمريكا 5.27%، في حين انخفض إلى 0.3% فقط في الأراضي الفلسطينية، فهو قريب من الصفر نتيجة لحده الأزمة العالمية والتي أثرت على قدرة الدولار في المنافسة العالمية، أما على القروض فوصل إلى 6.3%، بأمريكا وصل إلى 4.34%، وكان لانخفاض أسعار الفائدة على التسهيلات (انخفاض كلفة الإقراض) انعكاس ايجابي على حجم الطلب الائتماني، إذ ارتفعت التسهيلات الائتمانية في عام 2011 بشكل ملحوظ.

يذكر أنه قد بلغ متوسط دخل الفرد في إسرائيل في العام 2011 ما يقارب 31,291 دولار سنويا، وفي الأردن 4900 دولار سنويا، وبالولايات الأمريكية بلغ متوسط دخل الفرد السنوي ما يقارب 37,610 دولار، أما في الأراضي الفلسطينية فلقد بلغ متوسط دخل الفرد سنويا حوالي 1614، وهو الأقل بينها وبالتالي يكون سعر الفائدة المرتفع مؤثر جدا على دخل الفرد داخل فلسطين وبالتالي في ظل هذه الأوضاع قد يتمتع البعض عن الإقبال على القروض المصرفية.

في الفترة الأزمة العالمية بدأت مؤشرات الفائدة بالتناقص تبعا لها حيث تطلب ذلك إتباع سياسات نقدية توسعية تمثلت في خفض البنوك المركزية العالمية لمعدلات الفائدة على عملاتها المختلفة خاصة في العامين الأخيرين، هذا أدى إلى انخفاض سعر الفائدة الاسمي على الودائع، بمعنى آخر تراجع مستمر في حجم العائد على الودائع في المصارف، تجدر الإشارة إلى أن هذا التراجع يدفع بالمستثمرين للاستثمار في سوق السندات في الوضع الطبيعي، لكن نظراً

لخصوصية الاقتصاد الفلسطيني وعدم توفر مثل هذا السوق في أراضيه بالتالي لا يقدر الخروج من هذه الأزمة بالاستعانة بتلك السوق أو التحكم بأسعار الفائدة وذلك للتبعية الاقتصادية لإسرائيل (نوفل، مقابلة شخصية ، وزارة التخطيط الفلسطينية، 2012/5/9).

شكل رقم (5 - 4) يوضح أسعار الفائدة على القروض خلال الفترة (1995 - 2011)



المراجع: إعداد الباحثة وفقا لبيانات الدراسة.

4.3.1.5 عدد البنوك وفروعها:

قامت العديد من المصارف العربية والأجنبية في العام 1994 إما بإعادة افتتاح فروعها التي كانت عاملة في المناطق الفلسطينية سابقاً، أو بترخيص فروع جديدة لها، بالإضافة إلى ترخيص مصارف جديدة، خاصة المصارف الوطنية.

وضمن سياسة سلطة النقد التوسعية الجديدة بدأت بالتفرع منذ العام 2007 ، فأعطت الأولوية للتفرع في بعض المناطق المستهدفة خاصة الريفية منها، وتقديم خدمات مصرفية إلكترونية متميزة ذات جودة عالية، الأمر الذي تمخض عنه ارتفاع عدد فروع ومكاتب المصارف العاملة في فلسطين خلال العام 2011 إلى 212 فرع ومكتب، تعمل من خلال 20 مصرف محلي ووافد.

جدول (15-4) يوضح عدد البنوك العاملة في فلسطين خلال الفترة (1995 - 2011)

إجمالي المصارف		إجمالي المصارف الوافدة		المصارف الأجنبية		المصارف المصرية		المصارف الأردنية		المصارف المحلية (الفلسطينية)		السنة
عدد الفروع والمكاتب	عدد المصارف	عدد الفروع والمكاتب	عدد المصارف	عدد الفروع والمكاتب	عدد المصارف	عدد الفروع والمكاتب	عدد المصارف	عدد الفروع والمكاتب	عدد المصارف	عدد الفروع والمكاتب	عدد المصارف	
57	13	43	10	1	1	3	1	39	8	14	3	1995
72	15	50	11	1	1	4	2	45	8	22	4	1996
90	19	59	11	1	1	5	2	53	8	31	8	1997
106	21	64	12	3	2	7	2	54	8	42	9	1998
116	21	66	12	3	2	7	2	56	8	50	9	1999
120	21	68	12	3	2	8	2	57	8	52	9	2000
124	21	68	12	3	2	8	2	57	8	56	9	2001
125	20	68	11	1	1	8	2	59	8	57	9	2002
131	20	73	11	1	1	8	2	64	8	58	9	2003
133	20	73	11	1	1	8	2	64	8	60	9	2004
139	20	70	11	1	1	8	2	61	8	69	9	2005
151	21	74	11	1	1	8	2	65	8	77	10	2006
160	21	78	11	1	1	6	2	71	8	82	10	2007
190	21	101	11	1	1	7	2	93	8	89	10	2008
209	20	105	10	1	1	6	1	98	8	104	10	2009
212	18	102	10	1	1	6	2	95	8	110	8	2010
212	18	102	10	1	1	6	2	95	8	110	8	2011

المصدر: السلطة النقد الفلسطينية، التقرير السنوي، 2011، ص 25.

تجدر الإشارة إلى أن معظم هذه الفروع الجديدة قد تم افتتاحها في المناطق الريفية، ليرتفع عدد الفروع العاملة في الريف الفلسطيني إلى 32 فرع ومكتب، مقارنة مع 8 فروع ومكاتب كانت قبل تبني هذه السياسة، وبذلك ارتفع إجمالي عدد الفروع والمكاتب إلى 209 فرع ومكتب مع نهاية عام 2009 ، مقارنةً بـ 190 فرع ومكتب في العام السابق، بزيادة بلغت نسبتها 10%، وقد بلغت حصة المصارف المحلية من الفروع الجديدة حوالي 79% (15% فرع ومكتب)، ليصل عدد فروع للمصارف المحلية إلى 104 فرع ومكتب، مقابل 105 للمصارف الوافدة.

وتتوزع هذه الشبكة من الفروع والمكاتب بواقع 78.5 % في الضفة الغربية و 21.5 % في قطاع غزة، إذ يعمل في قطاع غزة 45 فرع ومكتب (32 فرع و 13 مكتب)، في حين وصلت شبكة الفروع والمكاتب المنتشرة في الضفة الغربية إلى 164 فرعاً ومكتباً (112 فرع و 52 مكتب).

4.3.2 مؤشرات الأداء للجهاز المصرفي الفلسطيني

من أهم مؤشرات الأداء للقطاع المصرفي أو بعبارة أخرى أهم قنوات تأثير القطاع المصرفي في الاقتصاد وتتمثل هذه مؤشرات في كفاية رأس المال ومعدل الربحية وجودة الأصول وغيرها، وفي هذا الجزء سيتم التعرض اتجاه تلك المؤشرات في نشاط القطاع المصرفي الفلسطيني خلال الفترة (1995-2011).

أولاً: مؤشرات كفاية رأس المال¹:

بلغ مؤشر رأس المال (صافي حقوق الملكية) إلى صافي الأصول 12.2 % في نهاية عام 2010، مرتفعاً بمقدار 6.5 نقطة عن معدله في العام السابق، أما فيما يتعلق بمعدل كفاية رأس المال للمصارف الوطنية فقد انخفض من 23.9 % في عام 2009 إلى 21.9 % في عام 2010 وبالرغم من ذلك، يعتبر هذا المعدل جيداً وأعلى من الحد الأدنى الذي تقرضه سلطة النقد (12%) أو الحد الذي تضعه بازل وهذا مؤشر على مدى ملاءة رأس المال للمصارف الوطنية وقدرتها على امتصاص أية صدمات محتملة، مما يعزز من درجة الثقة فيها ودرجة تنافسها مع المصارف الوافدة (سلطة النقد الفلسطينية، 2010، ص 34).

ثانياً: مؤشرات جودة الأصول:

سجلت جودة الأصول للمصارف العاملة في فلسطين ارتفاعاً ملحوظاً في عام 2010 مقارنةً بالعام السابق، إذ انخفضت نسبة التسهيلات المتعثرة (غير المنتظمة) إلى إجمالي التسهيلات المتعثرة بمعدل 49.9%، بتراجعها من 8.1 % في عام 2009 إلى 4.1 % في عام 2010 وهذا مؤشر على التحسن الكبير في جودة المحفظة الائتمانية، وترشيد القرار الائتماني، ويعكس كذلك مدى تحوط السياسات الائتمانية عند اتخاذ قرار بمنح الائتمان.

كما انخفضت نسبة التسهيلات المتعثرة إلى صافي حقوق الملكية بمعدل 45.1 % في عام 2009 مقارنةً بالعام السابق، لتبلغ 9.6 % مقارنةً مع 17.9 % في العام السابق وهذا مؤشر على تعزيز قدرة حقوق الملكية على تحمل أية صدمات أو خسائر محتملة نتيجةً للديون المتعثرة.

وفي المقابل، ارتفعت نسبة مخصصات التسهيلات المتعثرة إلى حجم التسهيلات المتعثرة إلى 82.8 % في عام 2010 مقارنةً مع 74.8 % في عام 2009 وفي ذلك إشارة إلى تزايد قدرة المصارف على امتصاص أية مخاطر أو خسائر محتملة في محفظة الائتمان (عودة، 2012، ص 20).

¹ مؤشر كفاية رأس المال: هو نسبة رأس المال إلى المخاطرة فيه، أي العلاقة بين رأس المال الصرفي والمخاطر المحيطة بموجودات المصرف و أي عمليات أخرى.

ثالثاً: مؤشرات الربحية:

سجل صافي الدخل بعد الضريبة للمصارف العاملة في فلسطين في عام 2010 ارتفاعاً بقيمة 18.7 مليون دولار وبمعدل 22.2 % عن العام السابق. إذ بلغ صافي الأرباح (بعد الضرائب) 103.1 مليون دولار.

في عام 2010 مقابل 84.4 مليون دولار في العام السابق، مما انعكس إيجاباً على مؤشرات الربحية، حيث ارتفع مؤشر العائد على حقوق الملكية (ROAE)¹ من 14.9 % في عام 2009 إلى 15 % كما ارتفع مؤشر العائد على الأصول (ROAA)² من 1.6 % في عام 2009 إلى 1.8 % في عام 2010 ، وهي نسبة جيدة، تعكس تحسن كفاءة القطاع المصرفي في استخدام أصوله. ويعزى مصدر الزيادة في أرباح المصارف إلى تحقيق أوراق الدين المالية والاستثمارات دخلاً صافياً بقيمة 16.2 مليون دولار في عام 2010 مقابل خسارة بقيمة 3.9 مليون دولار في عام وانخفاض حجم المخصصات وتحقيق صافي استردادات بقيمة 15.5 مليون دولار مقابل تكوين مخصصات بقيمة 3.1 مليون دولار في العام السابق، وكذلك ارتفاع الأرباح المحققة من العملات بقيمة 12.6 مليون دولار وبنسبة زيادة 31.4% مقارنةً بالعام السابق (سلطة النقد الفلسطينية، 2010، ص36).

رابعاً: مؤشرات السيولة:

بلغت نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول للمصارف 50.9 % في نهاية عام 2010 ، منخفضةً بذلك عن مستواها في عام 2009 البالغ 55.5 % ورغم هذا الانخفاض، إلا أن الأصول السائلة لا تزال تشكل نسبة جيدة من مجموع الأصول في القطاع المصرفي، مما يدل على قدرة القطاع المصرفي على الوفاء بالتزاماته تجاه عملائه، وضمان عدم تعرضه لأزمات مالية مثل انعدام السيولة التي تعتبر من أكبر المخاطر على القطاع المصرفي، يشار هنا إلى أن القطاع المصرفي الفلسطيني يعاني من أزمة سيولة نقدية في قطاع غزة، ناجمة عن منع سلطات الاحتلال الإسرائيلي دخول وخروج النقد (الكاش) بكافة العملات من وإلى القطاع منذ أكثر من عامين، بالإضافة إلى منع الاحتلال للمصارف العاملة في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة أيضاً من ترحيل فائض السيولة بالشيكال في عام 2009 إلى المصارف الإسرائيلية، كذلك انتشار ظاهرة الأنفاق عملت على خروج النقد من داخل الأراضي الفلسطينية إلى الخارج هذا أدى إلى وجود أزمة سيولة حقيقية.

¹ Return On Average Equity (ROAE): مؤشر العائد على حقوق الملكية هو مدى كفاءة المصرف في إدارة أموال المساهمين

² Return On Average Assets (ROAA): مؤشر العائد على الأصول يعكس قدرة و كفاءة النشاط التشغيلي للبنوك وقوتها في تحقيق الأرباح.

الفصل الخامس

واقع التنمية الاقتصادية

الفلسطينية

5.1 مقدمة.

5.2 مؤشرات الكلية للاقتصاد الفلسطيني.

5.2.1 الناتج المحلي الإجمالي.

5.2.2 العمالة.

5.2.3 إجمالي الصادرات والواردات.

5.2.4 ميزان المدفوعات.

5.2.5 التضخم.

5.3 مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الفلسطيني.

5.3.1 الفترة ما قبل الانتفاضة (1995 - 2000).

5.3.2 الفترة ما بعد الانتفاضة (2001 - 2007).

5.3.3 الفترة ما بعد الانتخابات التشريعية 2006.

5.4 معدل نمو الائتمان المصرفي للناتج المحلي.

5. واقع التنمية الاقتصادية الفلسطينية.

5.1 مقدمة:

إن فلسطين كغيرها من الدول التي تسعى للوصول إلى التنمية الاقتصادية في مختلف مناحي الحياة، ولكن مع خضوعها تحت الاحتلال جعل الوصول إلى التنمية أمر في غاية الصعوبة، ومع ذلك نجد ان المؤشرات الكلية للاقتصاد الفلسطيني في بعض الحيات في حالة تحسن وذلك تبعا للأوضاع الاقتصادية، و من أهم المؤشرات الاقتصادية هي الناتج المحلي الذي شهد فترات رواج مع مجيء السلطة الوطنية الفلسطينية في العام 1994، و من ثم بدأ بالانخفاض نتيجة للأوضاع السياسية التي عانت منها الأراضي الفلسطينية، ومن المؤشرات أيضا التضخم وميزان المدفوعات ومدى التحسن في نسب العجز في الميزان التي يكون سببها أحيانا زيادة نسب الواردات عن الصادرات الفلسطينية.

و يعاني الاقتصاد الفلسطيني من التبعية للاقتصاد للإسرائيليين في كافة قطاعاته، لذلك تختلف نسب مساهمة القطاعات الاقتصادية من زراعة وصناعة وتجارة في الناتج، هذا يرجع لاختلاف الأوضاع بين كل فترة و أخرى، حيث مر الاقتصاد الفلسطيني بعدة فترات منها فترة الرواج الاقتصادي وهي ما بعد اتفاق أوسلو، ومن ثم بعد اندلاع الانتفاضة الثانية عام 2000 انخفضت نسب مساهمة كافة القطاعات في الناتج المحلي، و بعد الوضع الاقتصادي بالتحسن تدريجيا في الآونة الأخيرة.

تعتمد الكثير من القطاعات في تمويلها على التمويل المصرفي، لذلك لا بد من معرفة ما إذا كانت نسب الائتمان الممنوح للقطاعات تتناسب مع مما تساهم به في الناتج المحلي الفلسطيني.

5.2 مؤشرات الكلية للاقتصاد الفلسطيني

تمهيد:

يتسم الاقتصاد الفلسطيني بخصوصية تميزه عن باقي اقتصاديات البلدان العربية، لما شهده من أحداث أثرت على أدائه بشكل ملحوظ، حيث مازال الاقتصاد الفلسطيني يعاني من ممارسات الاحتلال الإسرائيلي وسياسته على الأراضي الفلسطينية، والتي هدفت إلى ربطه بالاقتصاد الإسرائيلي وتكريس تبعيته وخدمته للمشروع الصهيوني، ولعل استمرار التحكم إسرائيل بالمعابر وحركة الاستيراد والتصدير، وضربها وتعطيلها للبنية التحتية، من أهم مظاهر الاختلالات التي يعاني منها الاقتصاد الفلسطيني.

في هذه الدراسة التي تبحث الفترة ما بين (1995 - 2011)، سيتم عرض أداء الاقتصاد خلالها، وفي الغالب يتم قياس أداء الاقتصاد لأي دولة من خلال استخدام عدة مؤشرات اقتصادية كلية منها الناتج المحلي الإجمالي، و التضخم، وميزان المدفوعات وغيرها من المؤشرات، وعند محاولة ملاحظة التطور في الاقتصاد الفلسطيني يتم أخذ هذه المؤشرات بعين الاعتبار، وفي هذا الجزء سيتم عرض بعض هذه المؤشرات للاقتصاد الفلسطيني، وهي:

5.2.1 إجمالي الناتج المحلي:

يقصد بالناتج المحلي " هو القيمة النقدية لجميع السلع والخدمات النهائية المنتجة في اقتصاد ما" (مقداد، 2009، ص 98)، شهد الناتج المحلي الفلسطيني تطورا ملحوظا خلال الفترة مجيء السلطة الوطنية الفلسطينية وهي الفترة ما بين (1994 - 1999)، والتي جاءت عقب اتفاق أوسلو عام 1994، حيث استمر هذا الراج في الاقتصاد حتى النصف الأول من العام 1996 (مركز زيتونة للدراسات والاستشارات، 2006، ص5).

جدول (5-1): يوضح إجمالي الناتج المحلي للفترة (1995 - 2011)

بالمليون دولار

السنة	1995	1996	1997	1998	1999	2000
إجمالي الناتج المحلي	3220.20	3365.50	3701.60	3944.30	4178.50	4194.70
السنة	2001	2002	2003	2004	2005	2006
إجمالي الناتج المحلي	3897.20	3432.60	3840.90	4198.40	4634.40	4619.10
السنة	2007	2008	2009	2010	2011	
إجمالي الناتج المحلي	5182.40	6247.30	6719.60	8330.60	6257.80	

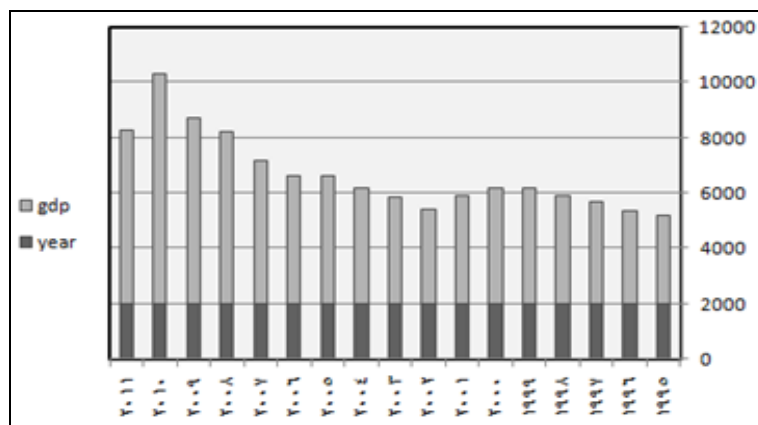
المراجع: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، تجميع عدة تقارير سنوية (2000، 2008، 2011)، ص (56، 21، 80).

بملاحظة الجدول (5-1) نجد أن الاقتصاد الفلسطيني حقق معدلات نمو غير مسبقة خلال الفترة (1995 - 2000) إذ بلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي 4.6% خلال هذه الفترة.

ومع اندلاع انتفاضة الأقصى في العام 2000، تراجعت قيم الناتج المحلي بنسبة 18% في الفترة (2000 - 2002) عما كانت عليه سابقاً، تراجعت قيمة الناتج المحلي في العام 2006 عنها في العام 2005 بنسبة 13%، يرجع ذلك إلى قيام الجهات المانحة بفرض عقوبات على الاقتصاد الفلسطيني تزامن ذلك مع وقف الحكومة الإسرائيلية في تزويد الاقتصاد بقيمة العوائد الجمركية مما شكل ضغطاً كبيراً على الاقتصاد آنذاك.

في حين حقق الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الفترة (2007 - 2011) نمواً بنسبة 19.3% عما كان عليه سابقاً، و تابع الناتج المحلي ارتفاعه الذي شهدته في الأربع سنوات الأخيرة حيث ازداد بنسبة 7.1% في الربع الأخير من العام 2011، يرجع ذلك لانتعاش قطاع الخدمات في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة.

الشكل رقم (1-5) يوضح إجمالي الناتج المحلي الفلسطيني خلال الفترة (1995-2011).



الشكل: إعداد الباحثة بناءً على بيانات جدول (1-4).

5.2.2 العمالة

في الاقتصاد الفلسطيني تقسم العمالة إلى العمالة التامة والمحدودة والبطالة، العمالة التامة هي نسبة الأفراد المنتسبون للعمل بصورة مستمرة، العمالة المحدودة هم الأفراد الذين يحصلون على عمل بشكل متقطع من فترة لأخرى، أما البطالة فهم الأفراد القادرون على العمل ويبحثون عنه ولكن لا يحصلون عليه (نوفل 2006، ص13).

خلال الفترة ما بين (1994 - 1999) تقلصت نسب البطالة نتيجة لزيادة عدد العاملين داخل إسرائيل، حيث بعد اتفاق أوسلو سمحت إسرائيل للكثير من الفلسطينيين العمل داخل أراضيها.

فوجد أن نسبة البطالة انخفضت خلال عام 1999 إلى 13% مقارنة مع 25% خلال عام 1998، ويعزى ذلك إلى الزيادة الملحوظة في عدد العاملين في إسرائيل، حيث بلغ عددهم حوالي 131 ألف عامل خلال عام 1999، مقابل 97 ألف عامل في عام 2000، ويشكل عدد العاملين في إسرائيل ما نسبته 20% من إجمالي القوى العاملة الفلسطينية (تقرير وزارة الاقتصاد الوطني الفلسطينية، 2005).

جدول (2-5): يوضح معدل النمو في حجم العمالة الفترة (1995 - 2011)

نسبة مئوية

السنة	1995	1996	1997	1998	1999	2000
معدل النمو في حجم العمالة	60.7	64.3	70.4	79.1	82.8	80.1
السنة	2001	2002	2003	2004	2005	2006
معدل النمو في حجم العمالة	70.7	64.4	68.8	66.1	69.9	68.3
السنة	2007	2008	2009	2010	2011	
معدل النمو في حجم العمالة	70.3	66.5	69.6	69.2	71.4	

المرجع: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح القوى العاملة، 2011

من خلال جدول (2-5) يتضح أن في السنوات ما بين (1995 - 2000) تطور إجمالي العمالة فزادت في تلك الفترة بمتوسط 72.9% وذلك يرجع لزيادة أعداد العمال داخل إسرائيل مما فعّل حركة القوى العاملة داخل الاقتصاد وقلل من نسب البطالة.

في الفترة (2001 - 2006) انخفضت معدلات النمو في القوى العاملة لتصل إلى 70%، وازدادت نسبة البطالة نتيجة للخلافات السياسية آنذاك خاصة المقنعة التي نتجت عن عزوف كثير من الموظفين عن عملهم مع تقاضيهم رواتبهم تزامن هذا مع تعيين موظفين آخرين بدلا من السابقين، تحسنت نسبة القوى العاملة في 2011 قليلا لتصل إلى 71.4%، وذلك نتيجة لحركة الأعمار في الاقتصاد.

الشكل رقم (2-5): يوضح حجم العمالة في فلسطين خلال الفترة (1995-2011)



المرجع: إعداد الباحثة بالرجوع لبيانات جدول (2-4).

5.2.3 إجمالي الصادرات والواردات:

يعاني الاقتصاد الفلسطيني منذ سنوات عديدة من عجز في الميزان التجاري أي أن قيمة الواردات الفلسطينية تفوق قيمة صادراتها، وهذا ما سنراه فيما يلي:

• إجمالي الصادرات:

تتمثل معظم الصادرات الفلسطينية في بعض المنتجات الزراعية، وتتم معظم عمليات التصدير عن طريق موانئ الاحتلال الإسرائيلي، الذي يعرقل حركة التجارة ويتسبب بخسارة كبيرة للاقتصاد نتيجة لتكرار الاغلاقات للمعايير.

الشكل رقم (3-5): يوضح إجمالي الصادرات الفلسطينية خلال الفترة (1995-2011) مليون دولار

السنة	1995	1996	1997	1998	1999	2000
إجمالي الصادرات	394,177	339,467	382,423	394,846	372,148	400,857
السنة	2001	2002	2003	2004	2005	2006
إجمالي الصادرات	290,349	240,867	279,680	312,688	335,443	366,709
السنة	2007	2008	2009	2010	2011	
إجمالي الصادرات	512,979	960.0	905.3	1,151.6	1216.9	

المرجع: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2011، ص 36.

ارتفع حجم الصادرات السلعية والخدماتية الفلسطينية إلى الخارج من ما يقارب 395 ألف دولار في عام 1995 إلى 400 ألف دولار في عام 2000، بمتوسط معدل نمو سنوي قدره 1.7%، نتيجة للتسهيلات التي شهدتها الأراضي الفلسطينية في تلك الفترة.

في مطلع العام 2001 وحتى نهاية 2006، ومع سياسة الحصار المفروضة على غزة والمستمرة خلال فترة الدراسة، نلاحظ تراجع في قيمة الصادرات الفلسطينية مقارنة أعوام سابقة، حيث انخفضت بشكل ملحوظ نتيجة لإغلاق كافة المعابر الفلسطينية، و تشكل نسبة صادرات الأراضي الفلسطينية إلى إسرائيل حوالي 85% من إجمالي الصادرات.

شهدت الفترة الاخيرة تسهيلات من الجانب الإسرائيلي في حركة المعابر نتيجة لذلك شهدت حركة الصادرات نشاطا لترتفع في العام 2011 إلى 1216.9 مليون دولار.

• إجمالي الواردات:

تستحوذ الواردات على نسبة كبيرة من إجمالي الإنفاق حيث تعتمد فلسطين على الاستيراد لضعف حركة التصنيع في داخل الاقتصاد وهذا بفعل ممارسات الاحتلال الإسرائيلي الهادفة إلى تدمير البنية التحتية للاقتصاد، وتقوم فلسطين باستيراد معظم السلع من الخارج.

الشكل رقم (4-5): يوضح إجمالي الواردات الفلسطينية خلال الفترة (1995-2011)، مليار

دولار

السنة	1995	1996	1997	1998	1999	2000
إجمالي الواردات	1,658,191	2,016,056	2,238,561	2,375,102	3,007,227	2,382,807
السنة	2001	2002	2003	2004	2005	2006
إجمالي الواردات	2,033,647	1,515,608	1,800,268	2,373,248	2,667,592	2,758,726
السنة	2007	2008	2009	2010	2011	
إجمالي الواردات	3,141,297	4,085.5	4,384.8	4,625.9	4934.1	

المرجع: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، تجميع عدة تقارير سنوية.

ارتفعت قيمة الواردات الكلية الفلسطينية (السلعية والخدماتية) من 1658,191 دولار في عام 1995 إلى 2382,807 مليون دولار في عام 2000، بمعدل نمو سنوي بلغ في المتوسط 4.4%، وهذا يرجع لانتعاش حركة التجارة في هذه الفترة لما شهدته من تسهيلات في حركة البضائع من وإلى الأراضي الفلسطينية، انخفضت قيمة الواردات بين عامي (2002 - 2003) وهي الفترة ما بعد الانتفاضة الثانية حيث أغلقت كافة المعابر أمام حركة البضائع، ومع استمرار سياسة الحصار والاعتراف المفروضة على الاقتصاد الفلسطيني نجد أن قيمة الواردات في تزايد خاصة من بعد انتشار ظاهرة الانفاق، بلغت قيمة الواردات من داخل إسرائيل حوالي 5367 مليون دولار.

في الفترة ما بين 2006 - 2011 ارتفعت قيمة الواردات هذا يرجع لفرض حصار على الأراضي الفلسطينية فازداد الاعتماد على البضائع من الخارج لتسيير الأوضاع داخليا، ويرجع ذلك أيضا لضعف الإنتاج الصناعي نتيجة لاستهداف الاحتلال لكافة أنواع الصناعات.

5.2.4 ميزان المدفوعات¹:

عاني الاقتصاد الفلسطيني منذ اتفاق أوسلو من عجز كبير في ميزان المدفوعات وذلك نتيجة للاعتماد الكبير على القروض والمساعدات الخارجية وانخفاض نسبة مساهمة القطاعات المختلفة في الاقتصاد (الصوراني، 2006، ص 24).

وبلغ العجز في العام 2006 حوالي 250 مليون دولار، وأما الأموال التي جمعتها إسرائيل والمستحقة للسلطة الفلسطينية فبلغت حوالي 190 مليون دولار وتدعي إسرائيل أنها تحتجزها لقيام بعض العائلات الإسرائيلية وبعض شركات التأمين برفع قضايا لتعويض قتلى العمليات في إسرائيل وانخفضت الإيرادات العامة من 90 مليون دولار شهرياً قبل الحصار والإغلاق إلى 18 مليون دولار حالياً في العام 2011.

¹ يتكون ميزان المدفوعات من مكونين، الأول هو المتحصلات الجارية والرأسمالية حيث يشمل على الصادرات من السلع والخدمات، تعويضات العاملين من العالم الخارجي، دخل الملكية وعائد التنظيم من الخارج، تحويلات جارية أخرى من العالم الخارجي، والتحويلات الرأسمالية من الخارج. أما المكون الثاني فهو التصرف في المتحصلات الجارية والرأسمالية ويشمل على الواردات من السلع والخدمات، تعويضات العاملين المدفوعة إلى العالم الخارجي، دخل الملكية وعائد التنظيم المدفوع إلى الخارج، تحويلات جارية أخرى إلى العالم الخارجي، والتحويلات الرأسمالية إلى الخارج

شهدت الأراضي الفلسطينية خلال الفترة (2006-2010) زيادة مستمرة في قيمة الميزان وذلك نتيجة زيادة قيمة الواردات من السلع والخدمات بقيمة أكبر من الصادرات، حيث بلغ متوسط الزيادة السنوية في عجز الميزان التجاري حوالي 6% والذي أثر دوره على ميزان المدفوعات (سلطة النقد الفلسطينية، 2010، ص 9).

5.2.5 التضخم:

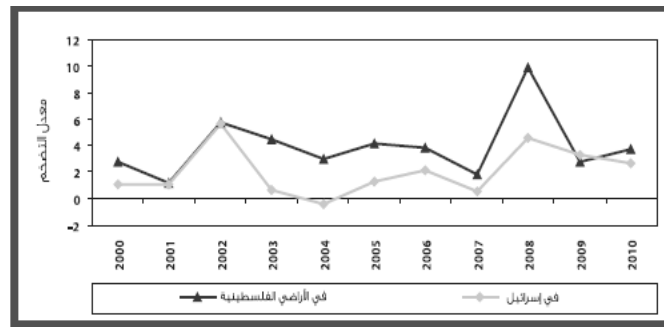
يقصد بالتضخم الارتفاع المستمر والملحوس في المستوى العام للأسعار، ويعود الارتفاع في الأسعار في فلسطين إلى عاملين، الأول اشتراط اتفاقية باريس الاقتصادية على التعامل بالشيكلي الإسرائيلي، مما عكس ذلك سلباً على الاقتصاد الفلسطيني، حيث تحملت الأراضي الفلسطينية أعباء التضخم في إسرائيل، والثاني يعود إلى زيادة عرض النقد وبخاصة من المنح والمساعدات حيث أصبح الإنفاق الاستهلاكي أكبر من الناتج المحلي (الصوراني، 2006، ص 29)..

لقد ارتفعت الأرقام القياسية لأسعار المستهلك خلال العام 2002 مقارنة بالعام 2001 بنسبة 5.71% وفي باقي الضفة الغربية بنسبة 6.07% وفي قطاع غزة بنسبة 2.07% (تقرير الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2005).

خلال العام 2010 بلغ معدل التضخم في الأراضي الفلسطينية فقد بلغ حوالي 3.7%، مقارنةً بنحو 2.8% في العام السابق، ويعتبر هذا المعدل منخفضاً إذا ما قورن بمعدلات التضخم في بعض البلدان المجاورة، فلقد بلغ معدل التضخم في إسرائيل 2.7% (سلطة النقد الفلسطينية، التقرير السنوي، 2010، ص 70).

الشكل رقم (3-5): يوضح معدل التضخم في الأراضي الفلسطينية و إسرائيل خلال الفترة

(2000 - 2010)



المرجع: تقرير الاستقرار المالي الفلسطيني، سلطة النقد، 2010.

5.3 مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الفلسطيني:

• تمهيد:

إن مؤشر الناتج المحلي من أهم المؤشرات لقياس التنمية الاقتصادية و أكثرها شيوعاً وذلك لسهولة استخدامها وقياسها، ويتكون الاقتصاد من عدة قطاعات هذه القطاعات يساهم مجموع إنتاجها في التأثير على حجم الناتج المحلي في الدولة بالزيادة أو النقصان، ومن خلال ذلك تتضح الأهمية النسبية لكل قطاع على حدا و أيهم ذا دور فعال في الاقتصاد. ووفق الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني تم تقسيم الاقتصاد الفلسطيني إلى سبعة قطاعات وهي: قطاع الزراعة، قطاع الصناعة، قطاع الإنشاءات، قطاع النقل والمواصلات، قطاع التجارة، قطاع الوساطة المالية، قطاع الخدمات.

في هذا الجزء سيتم التعرف على مدى مساهمة القطاعات الاقتصادية المختلفة في إجمالي الناتج المحلي، ولأن الاقتصاد مر بعدة أزمات سياسية أثرت على أدائه فكانت الفكرة أن يتم تقسيم أداء القطاعات لثلاث فترات كما هي في إجمالي التسهيلات وهي: فترة ما قبل الانتفاضة، وفترة ما بعد الانتفاضة والفترة ما بعد الانتخابات التشريعية 2006.

5.3.1 الفترة ما قبل الانتفاضة (1995 - 2000):

هذه الفترة التي شهدت زيادة في مؤشرات الاقتصاد وزيادة في إجمالي الناتج المحلي، وكانت أبرز القطاعات التي شهدت رواجاً هي قطاع الخدمات والذي من ضمنه القطاع المصرفي، ويليه قطاع الصناعة نتيجة لزيادة المنح والقروض إلى الأراضي الفلسطينية والتي عملت على تقدم في بعض القطاعات الاقتصادية، شهدت تلك الفترة رواجاً في مختلف القطاعات كما هو موضح بالجدول التالي:

جدول (5-5): يوضح نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (1995-2000) نسبة مئوية %

السنة	1995	1996	1997	1998	1999	2000
القطاعات الاقتصادية						
الزراعة	12	13.2	11.6	12.1	10.9	10
الصناعة	20	16.7	15.3	15.4	14.8	15
الإنشاءات	9.2	9.6	7.8	7.7	11.2	7.7
التجارة	15.3	11.2	11.4	10.3	11.2	11.4
النقل	3.4	3.1	3.9	4.1	4.7	4.9
الوساطة المالية	1.9	2.1	2.7	3.1	3.6	4.3
الخدمات	20.2	20.3	20.6	21.8	20.9	20.7

المراجع: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2001، ص 12.
من خلال الجدول (5-5) تظهر تطورات إسهامات القطاعات الاقتصادية المختلفة في الناتج المحلي خلال السنوات (1995-2000)، ويلاحظ ما يلي:

1. قطاع الزراعة: بلغت إجمالي مساهمته في الناتج المحلي ما يقارب 11%، إذ يعتبر قطاع الزراعة من أهم المقومات للاقتصاد الفلسطيني، حيث يعتمد الاقتصاد بشكل كبير على الزراعة وذلك بحكم طبيعة الدولة الزراعية، يلاحظ أن قيمة مساهمة الزراعة انخفضت نتيجة لقيام سلطات الاحتلال بتدمير معظم الأراضي الزراعية آنذاك.
2. قطاع الصناعة: تحتل الصناعة المرتبة الثانية من حيث الأهمية في الاقتصاد في تلك الفترة، إذ بلغ متوسط إسهامها ما يقارب 16% في الناتج المحلي، إذ كان من المفترض أن يكون هذا القطاع من بعد مجيء السلطة من القطاعات المعتمد خاصة في زيادة الإنتاج متماشيا وسياسة إحلال الواردات التي كان قد وضعها يوسف الصايغ 1994، ولكن مع إجراءات الاحتلال لم تكن مساهمة الصناعة بالشكل المرغوب به.
3. قطاع الإنشاءات: بلغ متوسط مساهمة الإنشاءات في الاقتصاد ما نسبته 9%، وكانت مساهمة قطاع الإنشاءات متزايدة في بداية هذه الفترة لكنها بحلول 2000 بدأت بالانخفاض نتيجة لاندلاع الانتفاضة.

4. قطاع التجارة: يساهم قطاع التجارة في الناتج المحلي بنسبة متقاربة مع القطاع الزراعي إذ تصل إلى حوالي 11% من إجمالي الناتج، ودائما تكون حركة التجارة مقيدة بالإجراءات الإسرائيلية نظرا لتحكمها في حركة المعابر.

5. قطاع النقل: تتراوح نسبة مساهمة قطاع النقل في الناتج المحلي بين 3-4 % في هذه الفترة نظرا لعجم وجود عوائق كبيرة في حركة النقل إذ كانت متوفرة وتوجد إلى حد ما حرية في التنقلات و لم تكن أسعارها مرتفعة لذلك كانت مساهمتها محدودة في الاقتصاد.

6. قطاع الوساطة المالية: من القطاعات الهامة التي تلعب دورا مهما في توفير الأموال في الاقتصاد، ويبلغ متوسط مساهمته في الناتج المحلي حوالي 4% ترجع النسبة الضئيلة لعدم انتشار الوعي المصرفي والمالي حول التداول بالأوراق المالية.

7. قطاع الخدمات: من أكبر القطاعات مساهمة في الناتج المحلي إذ يبلغ متوسط مساهمته في الناتج المحلي حوالي 20% ، ويعتبر القطاع المصرفي ضمن قطاع الخدمات التي يعتمد عليها الاقتصاد في زيادة الناتج المحلي وبالتالي زيادة معدل النمو الاقتصادي، حيث من القطاعات التي يمكن التحكم بها وزيادة نسب مساهمته في الاقتصاد لزيادة عدد المتداولين بالقطاع المصرفي و الاعتماد الكبير على الخدمات المقدمة من الاقتصاد.

إن هذه الفترة شهدت تطورا في مساهمة معظم القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي، هذا يرجع إلى محاولة الفلسطينيين الاعتماد على الذات خاصة مع تزايد عدد العاملين داخل إسرائيل وسهولة حركة المعابر في هذه الفترة، وأيضا تزايد نسبة المشاريع الصغيرة زادت من الأهمية النسبية لقطاع الصناعة، و بدأ عمل سلطة النقد زاد من القطاع الخدمي وأصبح أكثر القطاعات مساهمة في الناتج المحلي.

5.3.2 الفترة ما بعد الانتفاضة (2001 - 2006):

خلال هذه الفترة تراجعت بعض مؤشرات الاقتصاد خاصة فيما يتعلق بقطاع الإنشاءات الزراعة التجارة كذلك، هذا يرجع للإجراءات التي فرضتها حكومة الاحتلال خاصة بعد اندلاع الانتفاضة الثانية في عام 2000.

جدول (5-6): يوضح نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة

نسبة مئوية % (2006 - 2001)

السنة	2001	2002	2003	2004	2005	2006
القطاعات الاقتصادية						
الزراعة	8.7	7.3	6.5	7.1	5.5	5.8
الصناعة	15.8	15	17.3	17.1	16.8	15.5
الإنشاءات	8.2	5.5	5.7	5.7	6.4	7.6
التجارة	9	10.7	10.2	9.8	9.9	10.6
النقل	5.7	7.3	6.4	6.1	5.6	6
الوساطة المالية	3.8	4	3.8	3.6	4.3	4
الخدمات	21.7	24.1	23.7	22.8	22.6	21.6

المراجع: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2006، ص 16.

1. قطاع الزراعة: انخفضت نسبة مساهمة الزراعة في الناتج المحلي لتصل إلى حوالي 6% من إجمالي الناتج، يرجع ذلك لممارسات الاحتلال من تجريف للأراضي وسرقة المياه، كلك تعرض المنتجات الزراعية المصدرة للخارج للتلف جراء إغلاق المعابر، هذا جعل قطاع الزراعة تضعف مساهمة في الاقتصاد رغم الأهمية البالغة له.
2. قطاع الصناعة: خلال السنوات ما بعد الانتفاضة شهد قطاع الصناعة انخفاض في نسبة مساهمته في الناتج المحلي لتصل إلى ما يقارب 15%، يأتي هذا التراجع نتيجة لقيام الاحتلال بقصف المنشآت الصناعية والعمل على تدميرها بشكل نهائي، إضافة إلى ذلك إغلاق بعض المصانع لعدم قدرتها على تغطية نفقاتها بسبب ارتفاع التكاليف لإغلاق المعابر وكذلك لانخفاض نسبة الإنتاج والمبيعات.
3. قطاع الإنشاءات: تراجعت مساهمة قطاع الإنشاءات في الناتج المحلي إلى 5%، وذلك بسبب ارتفاع قيمة مستلزمات مواد البناء نتيجة لإغلاقات المتكررة للمعابر مما أدى لارتفاع الأسعار.

4. قطاع التجارة: يساهم قطاع التجارة في الناتج المحلي بنسبة 9% محققا تراجع عما كان فيه في الفترة السابقة وترجع هذه إلى الإجراءات الإسرائيلية الممارسة ضد الاقتصاد الفلسطيني
 5. قطاع النقل: حقق قطاع النقل تزايد في نسبة مساهمة في الناتج حيث وصلت إلى 6% هذا نتيجة للإغلاق المعابر زاد من تكاليف الوقود وبالتالي ازدادت الأسعار.
 6. قطاع الوساطة المالية: من الملاحظ أن نسبة مساهمة الوساطة المالية في الاقتصاد بقيت على نفس النسبة 4%.
 7. قطاع الخدمات: تزايدت نسبة مساهمة قطاع الخدمات لتصل إلى 23%، هذا يدل على أن الاقتصاد الفلسطيني يعتمد وبشكل أساسي على قطاع الخدمات.
- يلاحظ مما سبق أن هذه الفترة شهدت تراجعا في مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي يرجع ذلك لاندلاع الانتفاضة وما تبعها من ممارسات من قبل الاحتلال الإسرائيلي ضد الاقتصاد الفلسطيني الذي سعى إلى تدمير البنى التحتية للاقتصاد.

5.3.3 الفترة ما بعد الانتخابات التشريعية 2006:

من بعد الانتخابات التشريعية 2006 وتقلد حماس السلطة في فلسطين، فرض على الاقتصاد الفلسطيني حصار أدى إلى تراجع في معظم النسب المساهمة في الناتج المحلي لكافة القطاعات.

جدول (5-7): يوضح نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي خلال

الفترة (2007 - 2011) نسبة مئوية %

السنة	2007	2008	2009	2010	2011
القطاعات الاقتصادية					
الزراعة	5.6	5.7	5.6	5.2	6.2
الصناعة	15.9	14	13	12.6	12.8
الإنشاءات	5	3.9	4	4.4	11.5
التجارة	13	14.1	15.1	15.9	10.6
النقل	7.2	9.2	2.4	1.9	7.3
الوساطة المالية	6.3	5.5	4	3.7	5
الخدمات	20.5	20.7	21.3	20.9	20.1

المرجع: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2011، ص 23.

يلاحظ مايلي:

1. قطاع الزراعة: استمر التراجع في نسبة مساهمة قطاع الزراعة في الناتج المحلي ليصل إلى 5%، وذلك لاستمرار عمليات التجريف للأراضي، وللحصار المفروض على لاقتصاد إذ عاني الاقتصاد من استمرار الإغلاق للمعابر الأمر الذي ألحق أضرار كبيرة للمزارعين.
2. قطاع الصناعة: نتيجة للحصار وإغلاق المعابر تراجعت نسبة القطاع الصناعي في الناتج المحلي لتصل إلى 13%، ورغم أنه حقق في بعض السنوات تزايد خاصة في العام 2009 إلا أنها إذا ما قورنت بالعام 2005 نجدها منخفضة عما كانت عليه سابقا، هذا يرجع لاستمرار الأزمة المفروضة على الاقتصاد الفلسطيني.
3. قطاع الإنشاءات: ارتفعت نسبة مساهمة الإنشاءات في الاقتصاد إلى 6%، ومن الملاحظ أنها وصلت أعلى قيمة لها في العام 2011 نظرا لتزايد حركة البناء في الفترة التي لحقت الحرب على غزة في العام 2009 ، أدى ذلك إلى إعادة بناء المؤسسات والمباني السكنية التي هدمت أثناء الحرب، لذلك جاءت هذه النسبة مرتفعة في العام 2011.

4. قطاع التجارة: حقق قطاع التجارة ارتفاعا ملحوظا عن السنوات السابقة ليصل إلى 15% إذ أن في الضفة الغربية حركة التجارة ميسرة عما هي في غزة، وترتفع نسبة مساهمة التجارة في غزة خاصة مع ظهور الأنفاق لتزداد حركة التبادل التجاري مع الجانب المصري، هذا أدى لارتفاع نسبة مساهمة التجارة في الناتج المحلي، ومن الملاحظ أنه في العام 2011 تراجعت هذه القيمة لتزايد فرض حصار على حركة المعابر في الضفة وكذلك الأمر في غزة وإن كان بشكل أكبر في قطاع غزة ومما أدى إلى تراجع هذه القيمة أيضا قيام الاحتلال بقصف الأنفاق على الشريط الحدودي مع مصر.

5. قطاع النقل: في هذه الفترة شهدت نسبة مساهمة قطاع النقل في الاقتصاد تذبذبات بين ارتفاع وانخفاض، بلغ متوسط مساهمة قطاع النقل في الناتج المحلي إلى 7% ، إذ أنها بدأت مرتفعة ثم في العامين (2009 - 2010) وصلت لأدنى قيمة لها وهي الفترة التي تزامنت مع الحرب على غزة في 2009 والسنة اللاحقة بها، حيث تضررت حركة المواصلات ودمرت معظم الطرق، ولضعف شبكة الاتصالات في تلك الفترة

6. قطاع الوساطة المالية: بلغ متوسط مساهمة قطاع الوساطة المالية ما يقارب 5% محققة ارتفاعا ملحوظا، كذلك الأمر بالنسبة للوساطة المالية تراجعت في العامين (2009 - 2010) نتيجة للحرب جعل التداول في حركة الأموال ضعيفة نظرا لعدم وجود الأمن في تلك الفترة، لتعود مرة أخرى في الارتفاع في العام 2011.

7. قطاع الخدمات: بقي قطاع الخدمات الأكبر مساهمة في الناتج المحلي حيث تصل نسبة مساهمته إلى 21% ، ومع ذلك تعتبر نسبة أقل عما كانت عليه في الفترة السابقة.

من الملاحظ أن كافة النسب للقطاعات هي الأقل عما كانت عليه في العام 2005، وهذا يرجع للحصار المفروض على الاقتصاد الفلسطيني والدول الفلسطينية ككل، واستمرار إغلاق المعابر وتحكم الجانب الإسرائيلي بها، ورفض دول العالم التعامل مع الحكومة الجديدة التي شكلت في 2006، ومما زاد هذه الأوضاع سوءا هو وجود الانقسام السياسي داخل الدولة مما شنت في أداء كافة القطاعات في الاقتصاد.

5.4 معدل نمو الائتمان المصرفي للنتاج المحلي

• تمهيد

إن وجود مصادر تمويلية كافة في الاقتصاد عامل ذا أهمية كبيرة لدى كافة قطاعات الاقتصاد، سواء أكانت هذه القطاعات إنتاجية أو خدمية، وذلك من أجل رفع الطاقة الإنتاجية والاستثمارية لهذه القطاعات في الاقتصاد، ولعل أهم مؤسسة توفر المصادر التمويلية هي المصارف. من خلال استعراضنا لنسب الائتمان المصرفي الممنوح لكافة قطاعات الاقتصاد، ومن ثم مساهمة كل قطاع على حدا في الناتج المحلي الإجمالي، يمكن الخروج بحجم نمو الائتمان المصرفي في الناتج المحلي كما يلي:

5.4.1 الائتمان الموجه للقطاع الزراعي:

بلغ متوسط حجم الائتمان الممنوح للقطاع الزراعي حوالي 1,4% من إجمالي التسهيلات، في حين انه يساهم في الناتج المحلي بنسبة 7.3 %، هذه النسبة قياسا للائتمان الممنوح كبيرة إذ انه يساهم بنسب أكبر من الأموال المستخدمة لزيادة تفعيل دوره في الاقتصاد، يرجع انخفاض نسبة الائتمان الممنوح للزراعة إلى تحفظ البنوك في منح قروض زراعية لعدم مقدرة المزارعين تقديم ضمانات اللازمة للبنك، ولارتفاع درجة المخاطرة حيث أن الزراعة مرتبطة بتقلبات الأسعار وكذلك بحركة المعابر، وأيضا التقلبات في الأحوال الجوية وما قد يصاحبها في بعض الأحيان ضرر للمحاصيل الزراعية وخسارة المزارع في نهاية المطاف، وأيضا انخفاض مساحة الأراضي المزروعة وتوجه المزارعين لأعمال أخرى، كل هذه الأمور لا تحفز البنوك على منح قروض للمزارعين. و مما سبق يظهر عدم الاهتمام بالقطاع الزراعي على الرغم من أهميته البالغة للاقتصاد الفلسطيني، باعتباره احد القطاعات المستهدفة تنميتها، و المعتمد عليه في رفع إنتاجية الاقتصاد، و تحقيق نوع من الاكتفاء الذاتي بقدر المستطاع من السلع الزراعية الضرورية، بحيث تكون أسعارها مناسبة لمستوى دخل الفرد.

إن القطاع الزراعي لديه فرص جيد للاستثمار، و على سبيل المثال هناك نقص كبير في إنتاج اللحوم، و مدخلات صناعة الألبان، و هذا يخلق فرص استثمارية في مجالات إنتاج اللحوم الحمراء و البيضاء، خاصة الأبقار و الحبش. كما أن صناعة الألبان الفلسطينية تعتمد بشكل كبير على الحليب المستورد، بالإضافة إلى ذلك هناك إمكانية للاستثمار في مجال مزارع انتاج الحليب و كذلك صناعة الأعلاف.

إن فرص الاستثمار هذه بالضرورة تحتاج إلى تمويل كبير، و هذا يتيح الفرصة للمصارف بشكل أكبر لتمويل القطاع الزراعي و زيادة مساهمته في الناتج المحلي.

5.4.2 الائتمان الموجه للقطاع الصناعي:

يستحوذ القطاع الصناعي على ما يقارب من 11.4% من إجمالي التسهيلات المصرفية، ويساهم في الناتج المحلي بنسبة 14,6%، وكذلك الأمر تعتبر نسبة مساهمة الصناعة في الناتج المحلي أكبر مما يحصل عليه من ائتمان مصرفي، وبناء على ذلك فإن القطاع الصناعي بحاجة إلى موارد مالية إضافية، من أجل تحسين حجم إنتاج هذه القطاع، باعتباره احد أهم القطاعات المعتمد عليها في تحسين أوضاع الاقتصاد الفلسطيني، من خلال إنتاج السلع الضرورية و التي يمكن أن تحل جزئياً محل الواردات (سياسة إحلال الواردات)، و إنتاج السلع القابلة للتصدير و المطلوبة في الأسواق الخارجية، خاصة العربية.

و هذا يتطلب من البنوك زيادة حجم الائتمان الموجه للقطاع الصناعي، بما يتناسب مع أهمية هذا القطاع و ما يضيفه للاقتصاد الفلسطيني، من خلال زيادة حجم الائتمان الممنوح للقطاع الصناعي، من أجل تطوير الإنتاج و تمويل شراء المواد الخام و مستلزمات التصنيع و الإنتاج اللازمة لهذا الغرض.

5.4.3 الائتمان الموجه لقطاع الإنشاءات:

بلغ متوسط حجم الائتمان الممنوح للإنشاءات حوالي 11.6%، ويساهم بمقدار 6.6% من إجمالي الناتج المحلي، و من خلال ما سبق يمكن القول أن الإنشاءات تزود بموارد مالية أكثر مما تزود به الناتج المحلي، وعليه تعتبر الائتمانات الممنوحة له غير إنتاجية، بحيث هذا النوع إهدار للموارد الممنوحة له، وقد ترجع انخفاض نسبة المساهمة في الناتج المحلي مقارنة بالائتمان المصرفي الممنوح له إلى قيام بعض المؤسسات ببناء وحدات سكنية ومنحها من دون مقابل مادي للمواطنين الذين دمرت منازلهم من قبل الاحتلال.

إن ارتفاع نسبة الائتمان لقطاع الإنشاءات مقارنة مع نسبة مساهمته في الناتج المحلي تعني انخفاض القيمة المضافة، ومع ذلك هذا لا يعني أن قطاع الإنشاءات ليس بحاجة إلى تمويل، بل العكس فهو بحاجة إلى موارد إضافية من البنوك، خاصة في مرحلة إعادة الإعمار، حيث أنه بحاجة إلى توجيه موارد مالية أكبر لإنجاز ذلك، وفي الوقت ذاته إن قطاع الإنشاءات يوفر فرص استثمارية كبيرة ، ويعمل على الحد من مشكلة البطالة، نظراً لان نسبة كبيرة من العاطلين عن العمل في الاقتصاد الفلسطيني، كانت تعمل في قطاع الإنشاءات خاصة في إسرائيل، و هذا كله يؤكد مدى حاجة هذا

القطاع للموارد المالية، و قد قامت بعض البنوك بوضع برامج تمويل إسكانية، إلا أن اثر هذه البرامج لازال محدود بسبب ارتفاع تكلفة الاقتراض من خلال هذه البرامج، و هذا يستلزم من السلطة أو الدول المانحة دعم قطاع الإسكان و الإنشاءات، من خلال مبالغ مالية تتفق بواسطة البنوك، او تقديم الضمانات الكافية للبنوك بحيث يشجعها ذلك على زيادة التمويل المقدم لهذا القطاع، و تخفيض تكلفة هذا التمويل بما يتناسب مع معدلات الدخل الفردية في المناطق الفلسطينية. و لذلك فان قطاع الإنشاءات سيشكل رافعة لنمو الاقتصاد الفلسطيني، إذا ما أحسن تخطيطه و تطويره و دعمه، عن طريق توفير التمويل الميسر، و تشجيع الاستثمار المباشر فيه.

5.4.4 الائتمان الموجه للقطاع التجاري:

بلغ متوسط حجم الائتمان الممنوح للتجارة حوالي 28.4%، ويساهم بمقدار 11.6% من إجمالي الناتج المحلي، و يوجه التمويل للتجارة الداخلية والخارجية، مع استحواذ التجارة الخارجية على الجزء الأكبر من حجم التمويل.

على الرغم من كبر حجم التمويل الممنوح للقطاع التجاري، إلا أنه يساهم بنسبة أقل من حجم الائتمان الممنوح له وذلك بسبب عدم قدرة الاقتصاد الفلسطيني التحكم بحركة المعابر، وبالتالي قد يوجد هناك خلل و عدم اهتمام بتصحيح مسار التجارة والاعتماد على الاستيراد أكثر من التصدير والذي يعتبر مصدر للنقد الأجنبي، و هو الجانب الأهم و المرغوب في التنمية الاقتصادية ، وهذا يستلزم وجود خطة تنمية شاملة من اجل تعزيز القدرة الذاتية للاقتصاد الفلسطيني، من خلال رفع القدرة الإنتاجية لقطاعات هذا الاقتصاد، و تعزيز قدرتها التنافسية من اجل تصحيح معدلات الاستيراد و التصدير.

و أبرز مثال على الضرر الذي قد يحدث في ظل عدم تكامل هذه السياسات تمثل في أن وزارة الصناعة عملت على إعادة تأهيل بعض الصناعات الوطنية، في حين أن وزارة التجارة عملت على تحرير الاستيراد من تبعيته لإسرائيل، عن طريق منح وكالات استيراد للتجار الفلسطينيين بشكل تم فيه انفتاح الأسواق الفلسطينية بشكل مباشر على الأسواق العالمية، و نجم عن ذلك بالطبع ارتفاع التسهيلات الممنوحة للاستيراد سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة.

5.4.5 الائتمان الموجه لقطاع النقل:

بلغ متوسط حجم الائتمان الممنوح للنقل حوالي 4.6%، ويساهم بمقدار 5.6% من إجمالي الناتج المحلي، يلاحظ تناسب النسب بين ما هو ممنوح لقطاع النقل وما يساهم به في الناتج المحلي.

إلا أن هذا القطاع ينبغي الاهتمام به أكثر، و توجيه تمويل إضافي له يعمل على زيادة مساهمته في الناتج المحلي الفلسطيني، إذ أن نسبة الائتمان الممنوح لقطاع النقل من ناتج هذا القطاع منخفضة، مقارنة مع القطاعات الاقتصادية الأخرى.

5.4.6 الائتمان الموجه لقطاع الوساطة المالية:

بلغ متوسط حجم الائتمان الممنوح للوساطة المالية حوالي 7.6%، ويساهم بمقدار 4.3% من إجمالي الناتج المحلي، ويعتبر ما يخصص للوساطة المالية أكثر مما يساهم به في الناتج المحلي، هذا يرجع إلى عدم انتشار ثقافة التداول في البورصة والأوراق المالية، بمعنى آخر ضعف ثقة الجمهور في هذا القطاع.

وهذا لا يعني أن يتم إهمال هذا القطاع إذ يعتبر من القطاعات المهمة خاصة من ناحية توفير عرض نقد مناسب في الاقتصاد، والعمل على زيادة ثقافة التداول بالأوراق المالية في المجتمع.

5.4.7 الائتمان الموجه لقطاع الخدمات:

بلغ متوسط حجم الائتمان الممنوح لقطاع الخدمات حوالي 32%، ويساهم بمقدار 21.3% من إجمالي الناتج المحلي، تعتبر نسبة مساهمة قطاع الخدمات في الناتج قليلة قياساً مع حجم الائتمان الممنوح له، هذا على اعتبار أنه أكبر القطاعات مساهمة في الناتج المحلي الفلسطيني. يرجع هذا لضعف قطاع السياحة في الفترة الأخيرة نظراً لعدم استتباب الأمن داخل الأراضي الفلسطينية، وعليه يجب زيادة حجم الائتمان الممنوح لهذا القطاع على اعتبار أنه الأكبر مساهمة في الاقتصاد.

الفصل السادس

التحليل القياسي لدور القطاع

المصرفي في تمويل التنمية

الاقتصادية الفلسطينية

6.1 مقدمة.

6.2 منهجية تقدير نماذج الدراسة.

6.2.1 منهجية طريقة المربعات الصغرى المصححة كلياً.

6.2.2 منهجية التكامل المشترك.

6.3 بيانات ومتغيرات نماذج الدراسة.

6.4 وصف نماذج الدراسة.

6.4.1 نموذج دالة الانتاج.

6.4.2 نموذج دالة الائتمان المصرفي.

6.5 التحليل والتقدير القياسي لنماذج الدراسة.

6.5.1 اختبار السكون للسلاسل الزمنية.

6.5.2 اختبار التكامل المشترك.

6.6 تقدير دوال نماذج الدراسة.

6.6.1 تقدير نموذج دالة الائتمان.

6.6.2 تقدير نموذج دالة الانتاج.

6. التحليل القياسي لدور التمويل المصرفي في تمويل التنمية الاقتصادية الفلسطينية.

6.1 مقدمة:

في هذا الفصل تستعرض الباحثة منهجية الدراسة القياسية، والنتائج الاحصائية التي تم الحصول عليها من خلال عملية التقدير لنماذج الدراسة، وذلك استناداً للإطار النظري و لمنهجية الدراسة في الفصل الأول، حيث استخدمت الباحثة الأسلوب الحديث في تقدير العلاقة الانحدارية لنماذج الدراسة، وذلك من خلال استخدام أساليب تحليل السلاسل الزمنية والمتمثلة في أسلوب التكامل المشترك لجوهانسون، حيث بعد التأكد من وجود التكامل المشترك قامت الباحثة باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS-Ordinary Least Square) لتقدير نموذج دالة الانتاج بالإضافة لاستخدامها لمعامل الانحدار الذاتي¹ (Auto Regression-AR) من الدرجة الاولى (AR(1) وذلك بهدف التخلص من مشكلة الارتباط الذاتي (Agung,2009,p66) في هذا النموذج.

أما في نموذج دالة الائتمان المصرفي بعد التحقق من وجود التكامل المشترك استخدمت الباحثة طريقة المربعات الصغرى العادية المصححة كلياً (FMOLS – Fully Modified ordinary least square) والتي تكمن اهميتها في التغلب على شروط طريقة المربعات الصغرى العادية كما تتصف بالقدرة على حل مشكلة الارتباط الذاتي في النموذج في حال عدم حل هذه المشكلة بالطرق التقليدية.

وبذلك يمكن للباحثة في كلا الاسلوبين تجنب النتائج المضللة التي يتم الحصول عليها بطريقة الانحدار التقليدية التي تؤدي لنتائج مضللة وعلاقات انحدارية زائفة (Spurious Regression) ويتم كشف ذلك من خلال الارتفاع الكبير والملحوظ لمعامل التحديد وقيمة اختبار (F-test) واختبار (T-test) مصحوبة بمعنوية احصائية عالية مع وجود مشكلة الارتباط الذاتي والتي تلاحظ من خلال قيمة اختبار (Durbin Watson-DW) ويرجع ذلك لان البيانات غالباً ما تتصف بعدم ثبات التباين او

¹ يتكون من عدة مراحل في القياس ترشيح فترات الابطاء اولا لمعرفة عدد فترات الابطاء الانسب التي من المفترض ان يتضمنها النموذج ويتم اختيارها بناء على مؤشرات عديدة اهمها اكبر قيمة ل maximum likelihood واقل قيمة akiaki العالم الإحصائي الذي أوجد هذه الطريقة في العام 1973، بعد ذلك نقوم بتقدير النموذج وبعد ذلك نقوم بتقدير دوال الاستجابة للصدمات the impulse response function وهي الالية التي نستخدم نموذج متجه الانحدار الذاتي من اجلها حيث تمكننا هذه الدوال من الحصول على الاثر الذي يسببه حدوث صدمة موجبة او صدمة سالبة في المتغير المستقل على المتغير التابع ثم بعد ذلك نقوم باختبار جرانجر للسببية granger causality test للتعرف على اتجاه العلاقة بين المتغيرات وبعضها البعض ونموذج var من النماذج الحركية او الديناميكية التي يحدث فيها تغير لانها تعمل بفترات ابطاء واحداث صدمات واستجابة لهذه الصدمات الامر الذي يجعلها من النماذج الهامة جدا في مجالات عدة خاصة الدراسات حول السياسة النقدية والاسعار واسعار الصرف واداء سوق الاوراق المالية وغيرها.

تحتوي على عامل الاتجاه الزمني (Trend)، هذا يؤدي في المحصلة أنه يمكن تعميم نتائج التحليل على الاقتصاد الفلسطيني.

ويجدر الإشارة أن الباحثة استعانت ببرنامج التحليل القياسي (Eviews V.7) وذلك لتحليل وتقدير نماذج الدراسة.

6.2 منهجية تقدير نماذج الدراسة:

من الأدبيات القياسية المشهورة استخدام طريقة المربعات الصغرى (OLS) في تقدير نماذج الانحدار التي تدرس العلاقة بين متغير تابع ومتغير أو أكثر من المتغيرات المستقلة شريطة تحقق عدة شروط متمثلة في توزيع الأخطاء توزيعاً طبيعياً بوسط حسابي مساوياً للصفر وتباين ثابت، وعدم وجود ارتباط ذاتي بين قيم الأخطاء العشوائية المتسلسلة، وكذلك بينها وبين المتغير المستقل في النموذج، بالإضافة لوجوب سكون السلاسل الزمنية (Stationary) في حالة استخدام أساليب السلاسل الزمنية في التقدير والمتمثلة في التكامل المشترك وغيرها من النماذج القياسية التي تدرس سلوك السلاسل الزمنية في نموذج انحدار يعطي تقديرات ومؤشرات واضحة عن متغيرات الدراسة المدرجة في النموذج.

ولكن في حال عدم تحقق شروط طريقة المربعات الصغرى فلا بد من البحث عن طريقة أخرى يمكن من خلالها التغلب على هذه الشروط وفي هذه الدراسة اعتمدت الباحثة على أسلوبين في تقدير نماذج الانحدار لدراسة العلاقة بين متغيرات الدراسة، تمثل الأسلوب الأول بالسلاسل الزمنية طريقة التكامل المشترك باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) لتقدير نموذج دالة الانتاج بالاستعانة بمعامل الانحدار الذاتي من الدرجة الاولى ((AR(1) وذلك لتخلص من مشكلة الارتباط الذاتي، كما اشرنا سابقاً، والأسلوب الثاني تمثل في طريقة المربعات الصغرى المصححة كلياً (FMOLS) في تقدير نموذج دالة الائتمان المصرفي (Brooks, 2008, p17).

6.2.1 منهجية طريقة المربعات الصغرى المصححة كلياً (FMOLS):

طريقة الـ (FMOLS) صممت لأول مرة بواسطة (Philips and Hansen, 1990) لإعطاء التقدير الأمثل لانحدارات التكامل المشترك (Bum and Jeon, 2005) حيث تعمل هذه الطريقة على تنقية قيم المعاملات المقدر من القيم الزائفة التي يتم تقديرها بطريقة الـ (OLS) لكي نحصل على أعلى كفاءة في التقدير بالإضافة لان هذه الطريقة عدلت على طريقة المربعات الصغرى العادية بهدف التخلص من تأثير الارتباط الذاتي والابقاء على تأثير المتغيرات الداخلية التي بينها علاقة تكامل مشترك (Hansen (1995) and (Philip and Hansen, 1990)). وبالرغم من جودة هذه الطريقة إلا أنها قد تصادف بعض المشاكل في حالة العينات الصغيرة، ولتطبيق هذه الطريقة لتقدير العلاقة طويلة المدى، يتطلب ذلك تحقق شرط وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات المراد دراسة

العلاقة بينها. وكما أشرنا سابقاً أنه من حيث المبدأ القياسي يتم تقدير العلاقة الانحدارية بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع باستخدام طريقة المربعات الصغرى (OLS) ولكن ذلك يتطلب تحقق العديد من الشروط والقيود التي أشرنا لها سابقاً، ولكن في حال عدم الوصول لحل مناسب في بعض المشاكل القياسية التي تظهر في النموذج بعد تقديره بطريقة (OLS)، فإنه يجدر بالباحثة استخدام طريقة المربعات الصغرى المصححة كلياً (FMOLS) التي تعتبر إحدى طرق التكامل المشترك في التقدير ولا تتطلب شروط وقيود قياسية كما في سابقتها ولكن ما يشترط فيها فقط هو وجود تكامل مشترك لمتغيرات النموذج المراد تقديره وذلك فإذا كانت النتائج تشير لوجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات فإن طريقة المربعات الصغرى المصححة كلياً (FMOLS) هي الطريقة الأنسب لتقدير العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع، حيث تمتاز هذه الطريقة بقدرتها على حل مشكلة الارتباط الذاتي وتحيز المعلمات.

6.2.2 منهجية التكامل المشترك:

من الأدب القياسي الذي يفترض على الباحثين القيام به في أسلوب تحليل السلاسل الزمنية لسلسلتين زمنيتين أو أكثر هو التأكد من سكون كل سلسلة زمنية على حدا ومن ثم التأكد من وجود تكامل مشترك بين السلاسل الزمنية معاً، ويقال أن هناك تكامل مشترك بين متغيرين أو أكثر إذا اشتركا بالاتجاه نفسه، أي إذا كانت لهما علاقة توازنه طويلة الأجل، ويقدم الأدب القياسي العديد من طرق اختبار التكامل المشترك بين المتغيرات المراد دراسة علاقة انحداريه بينها، ومن أشهر هذه الطرق طريقة انجل وجرانجر (Engle-Granger) وطريقة جوهانسون (Johnson)، ويمكن استخدام الطريقة الأولى في حالة النماذج لمتعددة ولكن يغلب استخدامها في النماذج البسيطة التي تحتوي على متغيرين فقط وبعدها مشاهدات كبير، حيث تفترض الطريقة أنه إذا كانت السلاسل الزمنية متكاملة من الرتبة الأولى كفرادى $CI \sim (1)$ (ساكنة بعد الفرق الأول) يمكن إجراء الانحدار الخطي البسيط حسب المعادلة الآتية:

$$Y_t = \alpha + \beta X_t + \varepsilon_t$$

ومن ثم الحصول على البواقي الناتجة من تقدير العلاقة السابقة وإجراء اختبار السكون لها فإذا ثبت أن سلسلة البواقي تتميز بالسكون في المستوى (Level) يقال عندها أنه يوجد تكامل مشترك بين السلاسل الزمنية الداخلة في معادلة الانحدار، أما الطريقة الثانية والتي تنسب إلى (Johansen and Juselius (1990) فهي الطريقة المعتمدة والادق في اختبار التكامل المشترك في جميع النماذج سواء أكانت بسيطة أم متعددة، حيث تقدم أسلوب آخر لاختبار التكامل المشترك فهي تعتبر طريقة أعم وأشمل من الطريقة السابقة ويمكن استخدامها والاعتماد على نتائجها في حالة النماذج البسيطة

والمتعددة، حيث تتمثل فكرة اختبار جوهانسون في معرفة عدد متجهات التكامل المشترك بين المتغيرات اعتماداً على إحصاء القيمة العظمى المميزة (Max-Eigen Statistic) وإحصاء الأثر (Trace Statistic) ويتم حسابها وفق المعادلات الآتية:

$$\lambda_{trace}(r) = -T \sum_{i=r+1}^p \ln(1 - \hat{\lambda}_i)$$

$$\lambda_{max}(r, r+1) = -T \ln(1 - \hat{\lambda}_{r+1})$$

حيث (t) تمثل الزمن وتساوي (r + 1)، و (p) تمثل الفجوات الزمنية، و (r) تمثل عدد متجهات التكامل تحت الفرضية العدمية، وبالتالي يتم اختبار الفرضية العدمية التي تنص على أن عدد متجهات التكامل المشترك تساوي على الأقل (r) متجه، ويتم رفض هذه الفرضية مقابل قبول الفرض الذي ينص على أن عدد متجهات التكامل يزيد عن (r) متجه إذا كانت قيمة الإحصاء للقيمة العظمى (λ_{max}) وقيمة إحصاء الأثر (λ_{trace}) المحسوبتين أكبر من القيم الحرجة عند مستوى معنوية مفترض (Brooks, 2008, p351).

6.3 بيانات ومتغيرات نماذج الدراسة:

- اعتمدت الدراسة على جمع بيانات سلاسل زمنية منشورة في الهيئات الحكومية أهمها: التقارير والإحصاءات الدورية التي تصدرها سلطة النقد حول الأوضاع المصرفية، إضافة إلى النشرات والإحصاءات التي يصدرها الجهاز المركزي للإحصاء، إضافة إلى التعليمات والتعاميم والقوانين الصادرة عن سلطة النقد بهذا الخصوص، كما تم الحصول على البيانات الضرورية من خلال مواقع الإنترنت وبخاصة مواقع صندوق النقد و منشورات منظمة العمل الدولي، و بعض الرسائل الجامعية والمطبوعات الرسمية، والدراسات والتقارير التي نشرها معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) خلال الفترة (1995 - 2011).
- تم الرجوع إلى البيانات الإحصائية ربع السنوية تغطي الفترة من الربع الأول للعام 1995 إلى الربع الرابع من العام 2011، وقد تم تحويل كل البيانات المتوفرة بشكل سنوي وهي (إجمالي ودائع العملاء، رأس المال المقدر) إلى بيانات ربعية باستخدام طريقة ديز (DIZZ) (APPROACH، الموضحة في الملحق رقم (2)، وهي الطريقة التي استخدمت ضمن دراسة سابقة للعامري لدراسة أثر الائتمان المصرفي على النمو الاقتصادي اليمني (Diz, 1991, pp245-262).

6.4 وصف نماذج الدراسة:

تحتوي هذه الدراسة على نموذجين قياسييين، تمثل الأول في نموذج دالة الانتاج (كوب دوجلاس) بإضافة متغير الائتمان المصرفي كمتغير مستقل للنموذج، والثاني تمثل في نموذج دالة الائتمان المصرفي.

6.4.1 نموذج دالة الائتمان المصرفي:

▪ تختبر هذه الدالة الفرضية للدراسة القائلة: "يتأثر حجم الائتمان المصرفي بعدة عوامل منها حجم الناتج المحلي، وحجم الودائع، وعدد السكان، ومعدل سعر الفائدة الحقيقي على الإقراض، وعدد فروع البنوك".

أي أن أهم محددات التي تؤثر على الائتمان المصرفي، الدخل الكلي متمثل في الناتج المحلي الإجمالي، وعدد السكان، وحجم الودائع، سعر الفائدة الحقيقي (تكلفة الإقراض) وهو عبارة عن سعر الاسمي بعد استبعاد معدل التضخم منه لذلك فهو يرتبط عكسياً مع الائتمان، و أيضاً عدد أفرع البنوك، وبناء على ما سبق تصاغ دالة الائتمان على النحو التالي:

ولوجود قيم بعض المتغيرات على شكل معدلات (RI, PoP) وبعضها الآخر على شكل قيم عددية (BC,GDP,TDEP,NB) قامت الباحثة بأخذ اللوغاريتم الطبيعي للمتغيرات العددية لتحويلها لمعدلات، ومن ثم الحصول على المرونة بعد التقدير لتصبح المعادلة على النحو الآتي:

$$LNBC_t = B_0 + BLN_1GDP + B_2LNPOP + B_3LNTDEP + B_4LNRI + B_5LNNB + U_i$$

و تعتبر الصيغة السابقة الملائمة للنظرية الاقتصادية بدون أي تأثيرات خارجية، ولكن في ظل الاقتصاد الفلسطيني نجد أن للتأثيرات الخارجية أثر كبير على كافة المؤشرات الاقتصادية الكلية في الاقتصاد، لذلك تم إضافة متغير وهمي يمثل الأوضاع السياسية للدالتين - والتي تؤثر بشكل كبير على الواقع الاقتصادي الفلسطيني - للمعادلة السابقة تصبح المعادلة النهائية بالشكل التالي:

$$LNBC_t = B_0 + BLN_1GDP + B_2LNPOP + B_3LNTDEP + B_4LNRI + B_5LNNB + D + U_i$$

ومن المتوقع أن يرتبط الائتمان المصرفي بعلاقة إيجابية مع كل من الناتج المحلي وحجم الودائع ومعدل النمو في السكان وعدد فروع البنوك، وعلاقة عكسية مع سعر الفائدة الحقيقي.

تجدر الإشارة إلى أن تم احتساب سعر الفائدة لكافة العملات خلال فترة الدراسة من خلال أخذ المتوسط المرجح لها¹، في الفتر من (1995 - 2000) والتي لا تتوفر بها بيانات حول أسعار الفائدة خلال تلك الفترة إذا انها تتلف كل حين وآخر، لذلك تم الاعتماد في جمع البيانات على طريقة المسح الشامل² من خلال البيانات للعملاء المتوفرة في المصارف.

6.4.2 نموذج دالة الانتاج:

تختبر هنا الفرضية القائلة بأنه: " يوجد أثر للاتمان المصرفي على معدل النمو الاقتصادي الفلسطيني ممثلاً بمعدل الناتج المحلي الإجمالي".

وتفترض الدراسة أن تأثير عنصري العمل ورأس المال إيجابياً على حجم الإنتاج، و يتضح الأثر المصرفي على الاقتصاد الفلسطيني من خلال زيادة حجم الإنتاج وبالتالي يزداد حجم الناتج المحلي وهذا يعبر عن زيادة في النمو الاقتصادي، وتكمن مساهمة القطاع المصرفي في الاقتصاد عن طريق تقديم الائتمان إلى الاقتصاد.

تم تقدير رأس المال بدلالة (ICOR- Incremental output ratio) نسبة رأس المال للإنتاج وهي ما توضحه الملحق رقم (1)، أما العمال فأخذت قيم العمال التامة في الاقتصاد وتم استثناء العمالة المحدودة لأنها تشير إلى شغل الوظائف لفترة معينة ومن ثم التوقف عن العمل. ولقياس دالة الإنتاج في الاقتصاد الفلسطيني، ولتقدير مرونة الدالة تم أخذ الصيغة اللوغاريتمية لها كما يلي:

وبإضافة متغير وهمي يمثل الاوضاع السياسية للمعادلة السابقة تصبح المعادلة النهائية بالشكل التالي:

$$\text{LN}GDP_t = \text{LNA} + \alpha \text{LNK} + \beta \text{LNL} + \gamma \text{LNBC} + D + U_i$$

$$\bar{X} = \frac{W_1 X_1 + W_2 X_2 + \dots + W_k X_k}{W_1 + W_2 + \dots + W_k} = \frac{\sum W_i X_i}{\sum W_i} = \frac{\sum W X}{\sum W} \quad 1$$

حيث أن w هو الوزن للقيم ويتم الحصول عليه بقسمة قيمة المشاهدة على إجمالي المشاهدات بمعنى أن قيمة القرض بالشيك في سنة ما على إجمالي القروض وهكذا لباقي العملات، X هي قيمة المشاهدات.

² أسلوب المسح الشامل (Complete Surveying): يتم جمع البيانات من كل مفردات المجتمع محل الدراسة.

بحيث ان المتغير الوهمي (D) أعطي الرقم 1 في حالة عدم وجود استقرار سياسي، كما أعطيت القيمة 0 للسنوات التي تمثل حالة الاستقرار السياسي. و باعتبار أن LNA يمكن إضافتها للبواقي فإنه يمكن كتابة النموذج بشكله النهائي على النحو الآتي:

$$LNGDP = \alpha LNK + \beta LNL + \gamma LNBC + D + U_i$$

6.5 التحليل والتقدير القياسي لنماذج الدراسة:

بعد أن قدمت الباحثة عرض منهجي للبيانات والنماذج والعلاقات القياسية المراد تقديرها والأساليب القياسية التي ستعتمد عليها في التقدير والاختبارات التي ستحقق شروط تقدير هذه النماذج، وستقوم الباحثة بتطبيق الأساليب القياسية على البيانات التي لديها لتتوصل للنتائج القياسية وتفسيرها بما يتلاءم مع النظرية الاقتصادية وواقع الاقتصاد الفلسطيني.

6.5.1 اختبار السكون للسلاسل الزمنية:

لكي نستطيع تطبيق اختبارات التكامل المشترك على بيانات السلاسل الزمنية يجب التأكد أولاً من سكون السلاسل الزمنية وتحديد درجة استقرارها وهذا يتم من خلال اختبار وجود جذر الوحدة (Unit Root Test) في السلسلة الزمنية بواسطة اختبار (Augmented Dickey Fuller, ADF) أو اختبار (Phillips Perron, PP).

حيث تتلخص عملية اختبار جذر الوحدة في إجراء الانحدار الآتي $\Delta y_t = \phi y_{t-1} + \alpha + \beta t + \mu_t$ على بيانات السلسلة الزمنية المراد اختبار جذر الوحدة لها وتعتبر هذه الصيغة البسيطة للاختبار، ويمكن إجراء الاختبار بوجود الاتجاه الزمني أو عدمه، والصيغة الموسعة هي الأكثر استخداماً في إجراء اختبار جذر الوحدة وهي على الشكل الموضح أدناه، وأيضاً يمكن إجراء الاختبار بوجود الاتجاه الزمني أو عدمه (Gujarati, 2004, p818).

$$\Delta y_t = \beta_1 + \beta_2 t + \delta y_{t-1} + \alpha_i \sum_{i=1}^m \Delta y_{t-1} + \varepsilon_t$$

ولكن تجدر الإشارة هنا لان اختبار (PP) يقدم طريقة أخرى لاختبار سكون السلاسل الزمنية ويعتبر أفضل من اختبار (ADF test) لأن الأخير قائم على فرضية أن السلسلة الزمنية متولدة بواسطة عملية الانحدار الذاتي (Autoregressive process) بينما اختبار (PP test) قائم على افتراض أكثر عمومية، وهو أن السلسلة الزمنية متولدة بواسطة عملية (ARIMA-Autoregressive)

Box -) (Integrated Moving Average التي تنسب منهجيتها إلى بوكس - جنكيز (Jenkins (Roman, 2010, p24).

• نتائج اختبار سكون السلاسل الزمنية:

استخدمت الباحثة اختبار (ADF) واختبار (PP) لاختبار سكون السلاسل الزمنية على أساس المستوى (Level) وعلى أساس الفرق الأول (1st Difference)، والجدول رقم (6-1) يوضح نتائج الاختبار لجميع متغيرات الدراسة (متغيرات نموذج دالة الانتاج ومتغيرات نموذج الائتمان المصرفي).

الجدول رقم (6-1): نتائج اختبار جذر الوحدة (Unit Root Test) لمتغيرات الدراسة:

المتغيرات	ADF		PP	
	المستوى	الفرق الأول	المستوى	الفرق الأول
LNGDP	-0.61	-10.06*	-0.23	-10.08*
LNK	-3.76*	-	-3.48**	-7.07*
LNL	-2.55	-8.88*	-2.52	-8.95*
LNBC	-0.72	-4.54*	-0.65	-7.11*
LNTEDP	-1.37	-7.94*	-1.36	-7.96*
LNNB	-0.84	-5.73*	-3.52**	-8.99*
POP	-2.25	-3.87*	-1.52	-3.85*
RI	-1.69	-7.78*	-1.74	-7.78*

المراجع: إعداد الباحثة حسب مخرجات برنامج Eviews

* معنوية عند مستوى 1% حسب القيم الجدولية لـ (Mackinnon:1996)

** معنوية عند مستوى 5% حسب القيم الجدولية لـ (Mackinnon:1996)

يتضح من خلال الجدول (6-1) أن جميع متغيرات الدراسة وصلت لمرحلة السكون عند مستوى دلالة 1% بعد أخذ الفروق الأولى لها، ونستنتج من ذلك أن السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة الأولى (1)~(CI) لأنها سكنت بعد الفروق الأولى، وللمزيد من التوضيح انظر ملحق رقم (3) شكل التسلسل الزمني للمتغيرات في المستوى (Level) وفي الفرق الأول (1st Difference).

6.5.2 اختبار التكامل المشترك:

6.5.2.1 طريقة جوهانسون للتكامل المشترك (Johansen Technique):

يقدم جوهانسون طريقة مختلفة لاختبار التكامل المشترك للمتغيرات حيث يعتبر هذا الاختبار اعم وأشمل من خلال تقديم نتيجة اختبار الأثر (λ_{Trace}) واختبار القيمة العظمى (λ_{Max}) فإذا كانت

قيمة الاختبار المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية نرفض الفرض القائل بعدم وجود متجه تكامل لمتغيرات الدراسة، ونقبل الفرض القائل بوجود على الأقل متجه تكامل واحد وإذا كان العكس فالنتيجة تكون العكس من خلال قبول الفرض القائل بعدم وجود تكامل مشترك، والجدول رقم (2-6) يوضح لنا نتائج اختبار جوهانسون لمتغيرات الدراسة لاختبار الفرض بعدم وجود متجه تكامل مقابل الفرض البديل الذي يفترض وجود متجه تكامل واحد أو أكثر ($H_0: r = 0$) ($H_a: r > 0$).

6.5.2.1.2 نتائج اختبار التكامل المشترك بطريقة جوهانسون لمتغيرات نموذج دالة الائتمان:

الجدول رقم (2-6): نتائج اختبار التكامل المشترك بطريقة (جوهانسون)

اختبار الاثر Trace			
معدل الامكانية Likelihood Ratio	القيمة الحرجة Critical value	الفرضية البديلة	فرض العدم عدد متجهات التكامل المشترك
	%5		
189.3745	103.8473	$r > 0$	$r = 0$
117.3141	76.97277	$r > 1$	$r \leq 1$
73.57513	54.07904	$r > 2$	$r \leq 2$
41.07478	35.19275	$r > 3$	$r \leq 3$
Trace test indicates 4 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level			

المصدر : إعداد الباحثة حسب مخرجات برنامج Eviews

يلاحظ من خلال الجدول (2-6) وجود علاقة تكامل مشترك طويلة الاجل بين متغيرات النموذج، حيث يلاحظ أن كلا اختبارات التكامل المشترك والمتمثلة في اختبار الاثر واختبار القيمة العظمى أشاروا لنفس النتيجة، وذلك من خلال رفض الفرضيات العدمية بالتدرج ابتداء من الفرضية التي تنص على أن عدد متجهات التكامل المشترك يساوي صفر (عدم وجود تكامل مشترك) واستمرار الاختبار بعملية الرفض للفرضيات العدمية حتى توقف عند الفرضية الاخيرة والتي تنص على ان عدد متجهات التكامل المشترك أقل من أو تساوي 3 متجهات ($r \leq 3$) فقد كانت القيم المحسوبة (معدل الامكانية) لكلا الاختبارين أكبر من القيم الحرجة عند مستوى دلالة 5%، وبالتالي تقبل الفرضية التي

تنص على أن عدد متجهات التكامل المشترك أكبر من 3 متجهات وتساوي 4 متجهات كحد أقصى كما يتضح من خلال الجدول السابق.

6.5.2.1.2 نتائج اختبار التكامل المشترك بطريقة جوهانسون لمتغيرات نموذج دالة الانتاج: الجدول رقم (3-6): نتائج اختبار التكامل المشترك بطريقة (جوهانسون)

اختبار الاثر Trace			
معدل الامكانية Likelihood Ratio	القيمة الحرجة Critical value	الفرضية البديلة	فرض العدم عدد متجهات التكامل المشترك
	%5		
78.09	54.08	$r > 0$	$r = 0$
48.36	35.19	$r > 1$	$r \leq 1$
23.77	20.26	$r > 2$	$r \leq 2$
9.90	9.16	$r > 3$	$r \leq 3$

Trace test indicates 4 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level

المرجع: إعداد الباحثة حسب مخرجات برنامج Eviews

الجدول (3-6) يوضح نتائج اختبارات جوهانسون للتكامل المشترك والمتمثلة في اختبار الاثر (Trace) واختبار القيمة العظمى (Maximum)، حيث كانت نتيجة اختبار الفرضية التي تنص على ان عدد متجهات التكامل يساوي صفر ($r = 0$) معنوية عند مستوى 1% وبالتالي نرفض الفرضية العدمية ونستنج وجود أكثر من صفر متجه للتكامل ($r > 0$)، وأيضاً نفس النتيجة كانت لاختبار الفرضية العدمية التي تفترض وجود متجه تكامل وحيد على الاكثر ($r \leq 1$) حيث تم رفض هذه الفرضية وقبول الفرضية البديلة التي تشير لوجود أكثر من متجه تكامل ($r > 1$)، وبعد ذلك توقف اختبار القيمة العظمى عند الفرضية التي تنص على وجود متجهين للتكامل على الاكثر فقط حيث كانت نتيجة الاختبار غير معنوية عند 5% وبالتالي قبول الفرضية العدمية التي تفترض وجود متجهين على الاقل للتكامل المشترك في بيانات النموذج المراد تقديره، بينما اختبار الاثر أشار لرفض هذه الفرضية والاستنتاج بالفرضية التي تفترض وجود أكثر من متجهين للتكامل ($r > 2$) واستمر الاختبار في الاستمرار حتى توقف عند أربع متجهات للتكامل المشترك وذلك من خلال رفض الفرضية التي تنص على أن عدد متجهات التكامل المشترك لا يزيد عن ثلاثة والاستنتاج بوجود أكثر من ثلاثة متجهات للتكامل المشترك وصل عددها لأربعة متجهات كما أشارت نتيجة اختبار الاثر بطريقة جوهانسون.

6.6 تقدير دوال نماذج الدراسة:

بعدما قامت الباحثة من التحقق من وجود علاقات التكامل المشترك طويلة المدى بين متغيرات نماذج الدراسة تنتقل للخطوة التالية والمتمثلة في عملية تقدير النماذج باستخدام أسلوب أو طريقة تقدير تتناسب مع طبيعة البيانات والمتغيرات المدخلة في النموذج، وجاءت نتائج التقدير على النحو التالي:

6.6.1 تقدير نموذج دالة الائتمان:

بعد التأكد من وجود علاقة التكامل المشترك للعلاقة طويلة الاجل بين متغيرات النموذج استخدمت الباحثة طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) لتقدير العلاقة طويلة الاجل بين متغيرات النموذج ولكن هذه الطريقة لم تعطي نتائج دقيقة وموثوقة هذه المرة لوجود بعض المشاكل القياسية في النموذج متمثلة في مشكلة الارتباط الذاتي بشكل اساسي، الامر الذي نتج عنه استخدام الباحثة لطريقة المربعات الصغرى العادية المصححة كلياً (FMOLS) التي تعمل على تصحيح عدم تحقق شروط الطريقة العادية وخصوصاً مشكلة الارتباط الذاتي، حيث تم اجراء عملية التقدير مع ادخال جميع المتغيرات المستقلة للنموذج فوجد عدم معنوية كل من متغير (pop) ومتغير (LNDEP)، لذلك تم استبعادهم من النموذج واعادة التقدير فكانت النتائج كما هو موضح بالجدول رقم (4-6) يوضح نتائج التقدير.

الجدول رقم (4-6): نتائج تقدير نموذج دالة الائتمان المصرفي

variable	coefficient	S.E	t-statistics	P.value
constant	-5.62*	2.23	-2.52	0.0144
IR	-0.11*	0.035	-3.07	0.0032
LNGDP	1.61*	0.38	4.23	0.0001
LNBNK	0.49*	0.15	3.29	0.0017
D	0.19*	0.08	2.46	0.0168
$(R^2: 0.92) (adj R^2: 0.91)$				

المصدر : إعداد الباحثة حسب مخرجات برنامج Eviews

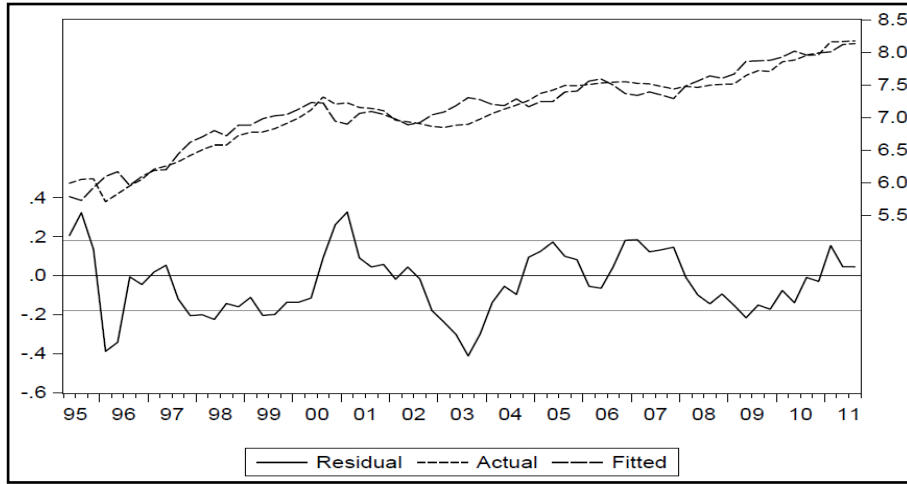
*معنوي عند مستوى 5%

$$\text{LNBC} = -5.62 + 1.61 \text{ LNGDP} - 0.11 \text{ LNIR} + 0.49 \text{ LNBK} + 0.19 \text{ D}$$

- من خلال الجدول السابق يمكن قبول الفرضية " يتأثر حجم الائتمان المصرفي بعدة عوامل منها حجم الناتج المحلي، وحجم الودائع، وعدد السكان، ومعدل سعر الفائدة الحقيقي على الإقراض، وعدد فروع البنوك"، ويتضح ذلك كما يلي:
- يتضح من خلال الجدول (4-6) أن هناك تأثير معنوي وذو دلالة إحصائية لكل من سعر الفائدة والناتج المحلي الاجمالي و الإجمالي لحجم الودائع وعدد فروع البنوك والمتغير الوهمي الذي يمثل الوضع السياسي.
- يرتبط الناتج المحلي بعلاقة إيجابية مع الائتمان المصرفي، حيث يعني ذلك أنه كلما حدثت زيادة في النمو الاقتصادي تؤدي إلى حدوث تطور في القطاع المصرفي، وتعتبر هذه النتيجة متوافقة والنظرية الاقتصادية، و يأتي هذا مطابقاً لآراء بعض الاقتصاديين التي تقول بأهمية دور النمو الاقتصادي في القطاع المصرفي منهم Patrick، وتتفق هذه النتيجة في كل من الدراسات السابقة منهم دراسة (الخليل 2004، عودة 2011، العنوم 2002، العامري 2003) والكثير منها التي تؤكد على أهمية الناتج المحلي وأثره على تطور القطاع المصرفي، وبيانات الاقتصاد الفلسطيني التي تم الحصول عليها تؤكد صحة النتيجة.
- كان تأثير النمو السكاني غير معنوي إحصائياً ولكنه يؤثر بالإيجاب على حجم الائتمان، إذ أن العلاقة طردية وهي متفقة مع النظرية الاقتصادية حيث كلما زاد معدل النمو في السكان يزداد حجم الائتمان الممنوح للاقتصاد، و بالنسبة أنها غير معنوية قد يرجع إلى أن ليس شرطاً أن معظم السكان تلجأ للاقتراض من المصارف لتيسير أمورهم، فالبعض يلجأ لطرق أخرى للهروب من دائرة الربا وأسعار الفائدة ونجد أن البعض في المجتمع الفلسطيني يأخذ بالأمور الدينية بعين الاعتبار في معاملاته اليومية، ونجد هذه النتيجة متوافقة مع دراستين من الدراسة السابقة (دراسة العنوم 2002، والعامري 2003).
- يؤثر إجمالي الودائع بصورة غير معنوية إحصائياً على حجم الائتمان الممنوح للاقتصاد، ولكن تعتبر الودائع المغذي الرئيسي للائتمان، يرجع ذلك إلى ميل سلطة النقد للحفاظ بها على شكل سيولة داخل البنوك لمواجهة أي أزمة مستقبلية، وكذلك للحد من منح قروض للعملاء لمنع أي أزمة في السيولة، تختلف هذه النتيجة مع بعض من الدراسات السابقة منها (يوسف 2010)، حيث تساهم الودائع بشكل كبير في زيادة الائتمان الممنوح للاقتصاد السوري، في الاقتصاد الفلسطيني ومن خلال البيانات المتعلقة بالائتمان والودائع نجد أن إجمالي الودائع يفوق إجمالي الائتمان وتكون بذلك النتيجة ملائمة للواقع الفلسطيني.

- حيث يلاحظ أن سعر الفائدة كان يؤثر بالسلب على التسهيلات الائتمانية بمقدار 9% وهذا ما هو متوقع، في حين أن تأثير باقي المتغيرات كان إيجابياً على التسهيلات الائتمانية وهذه النتائج كانت وفق ما تتوقع الباحثة بما يتفق مع النظرية الاقتصادية.
- يرتبط عدد فروع المصارف بعلاقة إيجابية وحجم الائتمان المصرفي، وهي نتيجة مطابقة للنظرية الاقتصادية وللواقع الاقتصادي، إذ كلما زاد عدد فروع البنك يساعد على زيادة حجم الائتمان الممنوح للاقتصاد.
- المتغير الوهمي كان تأثيره إيجابي هذه المرة بنسبة 18%، وهي نتيجة غير مطابقة للنظرية الاقتصادية، حيث في حالة عدم وجود استقرار سياسي يزداد حجم الائتمان المصرفي، ويعزى هذا التأثير الإيجابي لان في الاعوام (2000-2003) والتي تمثل فترة حدة انتفاضة الأقصى ومنع العمالة الفلسطينية من العمل داخل الأراضي المحتلة وهذا أدى لزيادة نسبة البطالة بين العاملين في الأراضي الفلسطينية مما دفع العديد من العاملين العاطلين عن العمل للبحث عن مصادر أخرى لتمويلهم لإنشاء مشاريع صغيرة أو متوسطة يعتاشوا منها، مما زاد حجم القروض المقدمة من البنوك بالإضافة للقروض التي كانت تمول من قبل مؤسسات الاقراض العديدة التي زاد انتشارها وعملها بعد بداية الانتفاضة وتعطيل العاملين داخل الأراضي المحتلة عن العمل، أضف إلى ذلك الأوضاع السياسية في عام 2006 والازمة المالية التي مرت بها السلطة الفلسطينية بعد الانتخابات التشريعية، مما أحدث أزمة الرواتب التي مر بها موظفين القطاع الحكومي مما دفع العديد منهم للبحث عن مصادر أخرى لتغطية العجز الذي مروا به خلال هذه الفترة.
- كما يلاحظ أيضاً من خلال الجدول السابق ان معامل التحديد المعدل للنموذج المقدر بلغ 91%، وهذا يعني ان المتغيرات المستقلة تفسر ما نسبته 91% من التغير الحاصل في المتغير التابع، ولمزيد من الدقة في التقدير يمكن مقارنة القيم الحقيقية بالقيم المقدره باستخدام النموذج من خلال الرسم البياني الاتي:

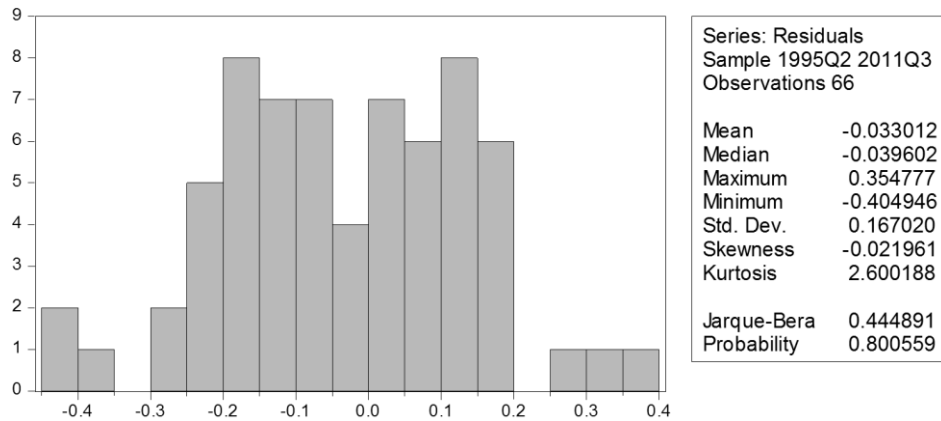
شكل (1-6): القيم الحقيقية والمقدرة والبواقي لدالة الائتمان المصرفي



المصدر: برنامج Eviews

حيث يلاحظ من خلال الشكل تقارب القيم المقدرة من القيم الحقيقية مما يشير لجودة النموذج المقدر، لذا يمكن الاعتماد عليه في تفسير وتحليل النتائج.

- يلاحظ ان نسبة دبرن واتسون لدالة الائتمان غير موجودة ولذلك لأنه تم استخدام طريقة المربعات الصغرى المصححة كلياً (FMOLS) حيث ان اختبار دبرن واتسون يستخدم للكشف عن مشكلة الارتباط الذاتي وحيث اننا استخدمنا الطريقة المصححة التي تتميز بقدرتها الفائقة على حل مشكلة الارتباط الذاتي ، وبذلك يسقط اختبار دبرن واتسون ويكون غير صالح لاستخدامه في هذه الطريقة، كما يشار هنا لشرط التوزيع الطبيعي للبواقي الناتجة عن تقدير النموذج باستخدام اختبار (Jarque-Bera) وجد ان نتيجة الاختبار كانت غير معنوية وهذا يدعم صحة فرض اتباع بواقي النموذج للتوزيع الطبيعي، والشكل الموضح ادناه يوضح ذلك.



كما يجب الإشارة هنا لشرط استقلال المتغيرات المستقلة عن بعضها البعض لكي لا تحدث مشكلة الازدواج الخطي، والتي لها تأثير سلبي على نتائج التقدير، وللتحقق من عدم وجود هذه المشكلة قامت الباحثة باستخراج قيمة معامل تضخم التباين (VIF) والذي عادة ما يشير للقيمة التي تقل عن 10 لهذا المعامل على ضعف التأثير السلبي لهذه المشكلة على النموذج بمعنى تقريبي عن النموذج خالي من المشكل، والجدول رقم (5-6) يوضح قيمة (VIF) لجميع المتغيرات فيلاحظ ان جميعها اقل من القيمة 10 وبالتالي يعبر ذلك عن غياب التأثير السلبي للمشكلة وبذلك يتم الاعتماد على نتائج النموذج المقدر دون أي مخاطرة.

جدول رقم (5-6) : يوضح نتائج التحقق من عدم وجود مشكلة الازدواج الخطي

	Coefficient	Uncentered	Centered
Variable	Variance	VIF	VIF
IR	0.001266	103.6435	2.271795
LNBNK	0.023072	619.0281	5.572072
LOGGDP	0.143672	8081.250	4.916813
D1	0.006326	2.212887	1.542315
C	4.975075	5742.683	NA

6.6.2 تقدير نموذج دالة الانتاج:

تشير الباحثة هنا أنها قامت في بداية الامر بتقدير النموذج مع إدخال الحد الثابت في النموذج ولكن النتائج أشارت لعدم معنوية الحد الثابت بالإضافة لان وجوده في النموذج يحدث آثار سلبية في النتائج المقدره، الامر الذي تتطلب حذفه من النموذج بشكل نهائي واعتباره ضمن بواقي النموذج (بواقي سولو)¹، فكانت النتائج بشكلها النهائي كما هو موضح بالجدول رقم (5-6).

¹ يرجع هذا الحد إلى ما تبقى من دالة الإنتاج كوب دوغلاس وهو عبارة عن إنتاجية العمل ورأس المال والعوامل الأخرى ولقد أشار سولو إلى أن هذا الحد يعكس التغيير التكنولوجي.

الجدول رقم (6-6): نتائج تقدير نموذج دالة الانتاج

variable	coefficient	S.E	t-statistics	P.value
LNK	0.28*	0.05	6.00	0.0000
LNL	0.49*	0.12	3.92	0.0002
LNBC	0.19*	0.03	7.09	0.0000
D	-0.08*	0.02	-3.83	0.0003
$(R^2: 0.93) (ajd R^2: 0.92) (DW=2.10)$				

المرجع: إعداد الباحثة حسب مخرجات برنامج Eviews

*معنوي عند مستوى 5%

$$\begin{aligned} \ln gdp_t = & 0.28(\ln k_t - 0.6\ln k_{t-1}) + 0.48(\ln l_t - 0.6\ln l_{t-1}) \\ & + 0.19(\ln bc_t - 0.6\ln bc_{t-1}) + 0.6\ln gdp_{t-1} - 0.08Dum \\ & + \varepsilon_t \end{aligned}$$

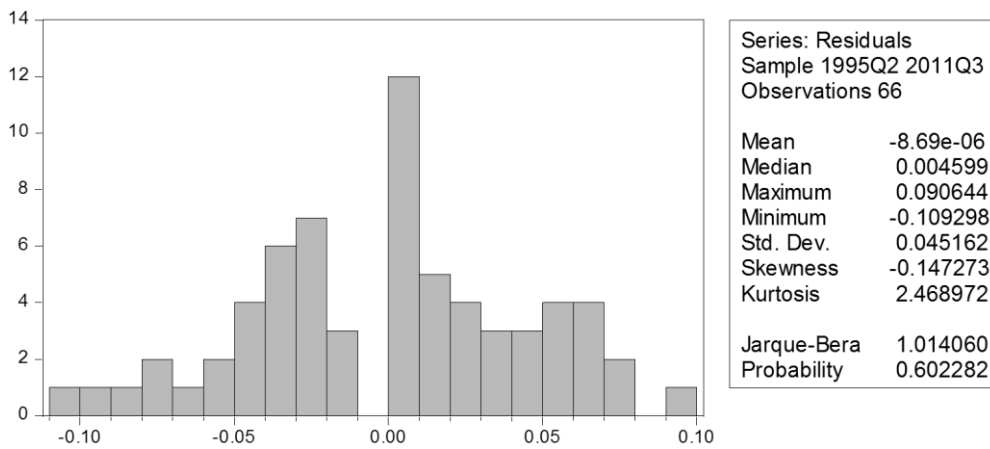
ويمكن تبسيط هذه المعادلة بصيغة أخرى على النحو الآتي :

$$\begin{aligned} \ln gdp_t = & 0.28\ln k_t - 0.17\ln k_{t-1} + 0.48\ln l_t - 0.29\ln l_{t-1} \\ & + 0.19\ln bc_t - 0.11\ln bc_{t-1} + 0.6\ln gdp_{t-1} - 0.08Dum \\ & + \varepsilon_t \end{aligned}$$

- من خلال الجدول السابق يمكن قبول الفرضية " يوجد أثر للائتمان المصرفي على معدل النمو الاقتصادي الفلسطيني ممثلاً بمعدل الناتج المحلي الإجمالي "، ويتضح ذلك كما يلي:
- إن تأثير جميع المتغيرات المستقلة الداخلة في النموذج كان معنوياً عند مستوى دلالة 1% ، حيث بلغت مرونة العمالة (0.49) بمعنى أنه كلما زادت العمالة بمقدار 100% زاد الناتج بمقدار 49% مع ثبات باقي المتغيرات المستقلة، وتتفق هذه النتيجة في كل من الدراسات السابقة منهم دراسة (الخليل 2004، العتوم 2002، العامري 2003) والكثير منها التي تؤكد على أهمية عنصر العمل وأثره على حجم الناتج المحلي وبالتالي النمو الاقتصادي، وهذا كذلك يتفق مع الحالة الفلسطينية.
- في حين بلغت مرونة رأس المال المقدر (0.28) وذلك يعني أنه في حال زيادة رأس المال بمقدار 100% زاد الناتج بمقدار 28%، إذ يعتبر عنصر رأس المال من أهم دعائم الاقتصاد، حيث كلما زادت مسبة رأس المال يزيد الناتج المحلي والعكس، وتتوافق هذه النتيجة مع النظرية الاقتصادية، ومع العديد من الدراسات السابقة منها (عودة 2011)، كذلك مع الاقتصاد الفلسطيني.

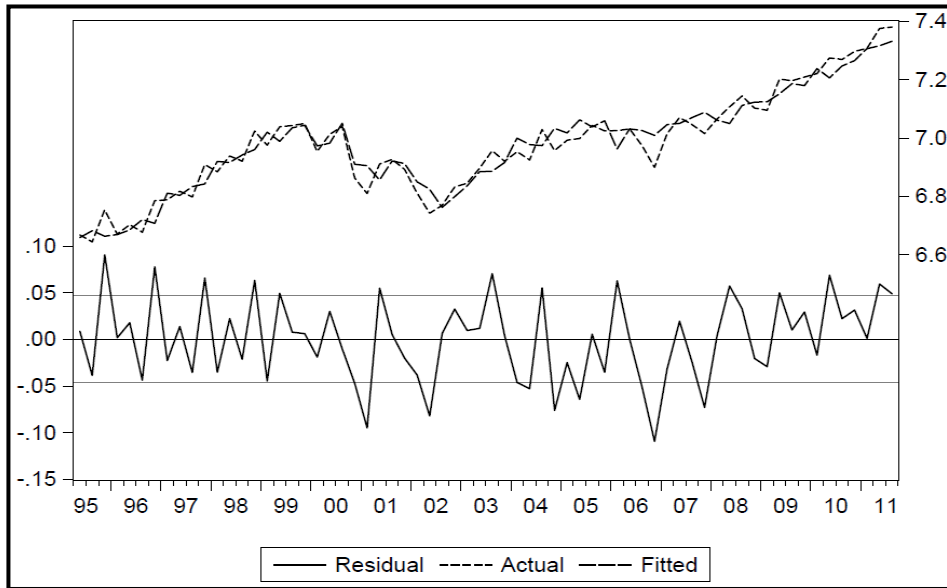
- يلاحظ أيضاً أن مرونة التسهيلات الائتمانية بلغت (0.19) وكانت دالة إحصائية عند مستوى دلالة 1% ما يعني أن أي زيادة بمقدار 100% في التسهيلات الائتمانية ستؤدي لزيادة مقدارها 19% في الناتج المحلي، حيث يلاحظ أن هذه النتائج تتوافق مع النظرية الاقتصادية التي تفترض وجود تأثير إيجابي لكل من العمالة ورأس المال والتسهيلات المصرفية على الناتج المحلي الاجمالي.
- وبأخذ متغير الاوضاع السياسية بعين الاعتبار يلاحظ أن تأثيره عكسي على الناتج ومعنوياً عند 1% وبلغت مرونته (-0.08)، ما يعني أن الناتج المحلي الاجمالي ينخفض بمقدار 8% في حال عدم وجود استقرار سياسي.
- بلغ معامل التحديد المعدل للنموذج ككل 92% ما يعني ان المتغيرات المستقلة (العمالة، رأس المال، الائتمان، الاوضاع السياسية) المدرجة في النموذج تفسر ما نسبته 92% من التغير الحاصل في المتغير التابع (الناتج المحلي الاجمالي)، والنسبة الباقية التي تبلغ 8% تعود لعوامل أخرى بالإضافة للخطأ العشوائي في التقدير.

ولأن الباحثة استخدمت هنا طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) يشترط ذلك عليها التحقق من فروض هذه الطريقة، حيث لوحظ من خلال النتائج عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي حيث كانت قيمة اختبار DW قريبة جداً من القيمة (2.10) وهذا يشير لعدم وجود المشكلة، وللتحقق من شروط التوزيع الطبيعي (Normality) استخدمت الباحثة اختبار (Jarque-Bera) فكانت قيمة الاختبار تساوي (1.01) باحتمال بلغ (P-value=0.6023) وهذه القيمة تشير لعدم معنوية الاختبار ما يعني عدم رفض الفرضية الصفرية التي تنص على ان بواقي النموذج موزعة توزيعاً طبيعياً، والشكل أدناه يوضح نتيجة هذه الاختبار.



ولاختبار التجانس (Heteroskedasticity) لحدود الخطأ (البواقي) استخدمت الباحثة اختبار (White) فكانت قيمة الاختبار المحسوبة باستخدام دالة (F) تساوي (1.32) باحتمال بلغ (P-value=0.2229) وهذه النتيجة تشير لقبول الفرضية الصفرية التي تفترض أن حدود الخطأ متجانسة، ولمزيد من الدقة اختبرت الباحثة فرضية مساواة متوسط البواقي للصفر فكانت نتيجة اختبار (T-test) تساوي (-0.002) تقريباً و باحتمال بلغ (P-value=0.9988) وهذه النتيجة تشير لقبول الفرضية التي تنص على ان متوسط بواقي النموذج يساوي الصفر، ومن خلال هذه النتائج السابقة يتضح لنا ان النموذج المقدر باستخدام طريقة (OLS) قد حقق جميع الشروط الواجب توفرها للاعتماد على نتائج هذه الطريقة وبالتالي نستنتج ان النموذج المقدر جيد ويمكن استخدامه في تفسير وتحليل النتائج، ولمزيد من الدقة يمكن عمل مقارنة بين القيم الحقيقية والقيم المقدره باستخدام النموذج وملاحظة الفروق بينها والشكل الاتي يوضح ذلك.

شكل (2-6) : القيم الحقيقية والمقدرة والبواقي لدالة الانتاج



المرجع: إعداد الباحثة حسب مخرجات برنامج Eviews

ومن الشروط التي يتم التحقق منها أيضا شرط استقلال المتغيرات المستقلة للتأكد من عدم وجود مشكلة الازدواج الخطي في النموذج، حيث قامت الباحثة بحساب معامل تضخم التباين (VIF) فكان كبير جدا ويدل على وجود مشكلة الازدواج الخطي في النموذج المقدر، إلا ان هناك عدة حلول لهذه المشكلة اولها واهمها تجاهل وجود المشكلة، فبالرغم من الاثر السلبي لارتفاع الخطأ المعياري لمعاملات الانحدار إلا أن تقديرات المعاملات تبقى غير متحيزة ويظل نموذج الانحدار الناتج قوي ويمكن الاعتماد عليه في التنبؤ (عكاشة، 2002م ، ص 452)، وبناءً على ذلك قامت الباحثة بتجاهل المشكلة والاعتماد على النتائج المقدره.

الفصل السابع

النتائج والتوصيات

7.1 مقدمة

7.2 النتائج المتعلقة بالتحليل الوصفي

7.3 النتائج المتعلقة بالدراسة الإحصائية القياسية

7.4 التوصيات

7. النتائج والتوصيات.

7.1 مقدمة:

تناولت الدراسة بالتحليل الوصفي والقياسي حجم التمويل المصرفي المتمثل بالائتمان المصرفي الممنوح من قبل المصارف إلى الاقتصاد بقطاعاته المختلفة، قامت الدراسة الوصفية بمقارنة حجم الائتمان الممنوح لكل قطاع على حدا ومدى مساهمة كل منهم في النمو الاقتصادي، كما قدمت الدراسة تحليلا إحصائيا قياسييا لمعرفة محددات الائتمان المصرفي من جهة، و مدى مساهمته في الناتج المحلي من جهة أخرى، ولقد توصلت الدراسة إلى نتائج مرتبطة بالتحليل الوصفي ونتائج مؤكدة لها جاءت من التحليل الإحصائي القياسي ونورد تلك النتائج على النتائج على النحو التالي:

7.2 النتائج المتعلقة بالتحليل الوصفي لمؤشرات القطاع المصرفي:

1. تمثل القروض النسبة الأكبر من إجمالي التسهيلات الممنوحة للاقتصاد حيث تشكل ما نسبته 67.4% من إجمالي التسهيلات المصرفية، ويليهما الجاري المدين بنسبة 32.4، ويأتي أخيرا التأجير التمويلي بنسبة 0.2%.
2. حاز قطاع الخدمات النصيب الأكبر من حجم التسهيلات المصرفية الممنوحة للقطاعات إذ بلغت نسبته ما يقارب 35% من إجمالي التسهيلات، ويليه قطاع التجارة بنسبة 22%، ثم قطاع الإنشاءات 15%، ثم قطاع الصناعة 14.2%، ثم قطاع الوساطة المالية بنسبة 5.7%، قطاع النقل 2%، ويأتي في المرتبة الأخيرة قطاع الزراعة بنسبة 1.6%.
3. يتضح من خلال الدراسة أن معظم الائتمان الممنوح هو قصير الأجل تستخدم لأغراض استهلاكية، و في ظل غياب الاستقرار الأمني تتردد المصارف في منح القروض طويلة الأجل إلا للعملاء ذي السمعة الجيدة والسجل الموثوق مع تقديم ضمانات مرتفعة.
4. تبين نتائج المقارنة بين نسب الائتمان الممنوح لقطاعات الاقتصاد ونسبة مساهمة كل منها في الناتج المحلي أن قطاع الخدمات حظي بنسبة 35% من إجمالي التسهيلات المصرفية وقد ساهم بالناتج المحلي بنسبة 21.3% أي أن نسبة الائتمان الممنوح لهذا القطاع تفوق ما يساهم به في الناتج المحلي، والأقل بينها هو قطاع الزراعة الذي يستحوذ على 1.6% فقط من إجمالي التسهيلات الائتمانية ويساهم بأضعاف ذلك في الناتج المحلي حيث تصل النسبة إلى 8.6%.

7.3 النتائج من خلال الدراسة الإحصائية القياسية

أولاً: بالنسبة لدالة الائتمان المصرفي:

1. إن التمويل المصرفي متمثلاً في الائتمان المصرفي على مستوى الاقتصاد الفلسطيني يتأثر إيجابياً بعدة عوامل منها إجمالي ودائع العملاء والتي تمثل جانب العرض للنقود و أهم مصدر للسيولة في المصارف، عدد فروع البنوك على اعتبار أنها من العوامل التي تؤثر على عرض التسهيلات المصرفية، والنتائج المحلي الذي يمثل الضمان على مستوى القطاعات الاقتصادية، وعدد السكان الذي يمثل جانب الطلب على التسهيلات الائتمانية، بالإضافة إلى سعر الفائدة على الإقراض الذي يؤثر بالسلب على الائتمان فكلما ارتفع معدل سعر الفائدة قل الطلب على الائتمان.

2. دلت النتائج على المعنوية الإحصائية لمعظم العوامل ماعدا أثر السكان فكان غير دال إحصائياً، حيث أن إذا زاد معدل النمو في عدد السكان بنسبة 1% فإنه تبعاً لذلك سيزيد حجم الائتمان المصرفي بنسبة 0.04%، أي إذا زاد عدد السكان بمقدار مليون نسمة فهذا سيعمل على زيادة الائتمان بمقدار 40 ألف دولار فقط، وربما يفسر ذلك أن زيادة عدد السكان لا تؤدي إلى زيادة عدد المتعاملين مع المصارف إيداعاً أو إقراضاً، وهذا ما تعكسه نتائج الدراسة إذ نجد أن الكثير من الجمهور لا يتعامل مع المصارف في تسيير أموره ولذلك تكون نسبة المتعاملين مع المصارف بسيطة مقارنة بالدول المتقدمة، وكذلك لوجود بعض المصارف غير معترف بها من قبل سلطة النقد وتسنقطب العديد من العملاء، أيضاً كثير من العملاء قد تستخدم البريد للتعاملات المالية وهي خارج إطار القطاع المصرفي.

3. يؤثر الناتج المحلي إيجابياً على حجم الائتمان المصرفي إذ يعتبر نمو الناتج المحلي مؤشراً على نمو قطاعات الاقتصاد منها المصرفي، ويتضح من خلال الدراسة أنه إذا ارتفع الناتج المحلي بنسبة 1% فإنه سيؤدي إلى زيادة حجم الائتمان المصرفي بنسبة 1.56%، هذا يعني أن الناتج المحلي يؤثر بشكل قوي في حجم الائتمان ويعتبر سبباً رئيسياً في نموه، تأتي النتيجة متوافقة مع آراء العديد من الاقتصاديين الذين قالوا بان للنمو الاقتصادي دور مؤثر جداً على الائتمان المصرفي.

4. إجمالي ودائع العملاء كان ذا دلالة معنوية جيدة في النموذج وتمثل جانب العرض للنقد، حيث إذا ارتفع إجمالي الودائع بنسبة 1% فإنه سيعمل على زيادة الائتمان الممنوح للاقتصاد بنسبة 0.02%، أي إذا زاد حجم الودائع بمقدار مليون دولار فإنه سيعمل على زيادة الائتمان بمقدار 20 ألف فقط وهو نسبة ضئيلة وهذا يبرره عدم تشجيع المصارف على زيادة منح الائتمان وخاصة القروض إلى الجمهور حتى لا تسبب لها في أزمات سيولة مستقبلية.

5. يرتبط عدد فروع المصارف بعلاقة طردية مع حجم الائتمان، حيث إذا زادت عدد فروع بنسبة 1% فإن ذلك سيزيد من نسبة الائتمان الممنوح للاقتصاد بنسبة 0.51%، ويعتبر عدد الفروع من العوامل المؤثرة في عرض النقد أو الائتمان، حيث إذا زاد عدد الفروع يزيد حجم الائتمان الموجه للاقتصاد

6. هناك علاقة عكسية بين حجم الائتمان وسعر الفائدة وهو يمثل تكلفة الإقراض، وهذا يتوافق مع النظرية الاقتصادية فكلما زاد معدل الفائدة على الائتمان يقل الطلب عليه، فإذا زاد معدل سعر الفائدة بنسبة 1% فإن ذلك سيؤدي إلى انخفاض حجم الائتمان بنسبة 0.09%.

7. المتغير الوهمي يؤثر إيجابيا على حجم الائتمان بنسبة 18%، هذا يرجع إلى زيادة نسبة البطالة بين العاملين في الأراضي الفلسطينية مما دفع العديد من العاملين العاطلين عن العمل للبحث عن مصادر أخرى لتمويلهم لإنشاء مشاريع صغيرة أو متوسطة، مما زاد حجم القروض المقدمة من البنوك.

ثانيا: بالنسبة لدالة الإنتاج:

1. إن من أهم الدوال التي تلائم القطاع المصرفي هي دالة كوب - دوغلاس، و يعبر عن حجم الإنتاج في هذه الدراسة بحجم الناتج المحلي ليدل على عملية التنمية الاقتصادية، والناتج المحلي يوفقا لهذا المعادلة يتأثر بحجم العمالة ورأس المال في الاقتصاد وكذلك حجم الائتمان المصرفي، وجاءت نتائج التحليل ملاءمة للنظرية الاقتصادية حيث ارتبط الناتج المحلي بعلاقة إيجابية مع إجمالي العمالة ورأس المال وكذلك الائتمان المصرفي.

2. جاءت نتائج التحليل القياسي - الذي يقيس ما إذا كان الائتمان المصرفي يلعب دور مؤثر في عملية التنمية أم لا - بدلالة معنوية إحصائية لكافة متغيرات الدالة.

3. نجد أن الناتج المحلي ارتبط إيجابيا مع إجمالي العمالة في الدولة، حيث أنه إذا زاد حجم العمال بنسبة 1%، فإن ذلك سيعمل على زيادة الناتج المحلي بنسبة 0.49%، و تبعاً لزيادة عدد العاملين في الدولة سيزداد متوسط دخل الفرد وبالتالي يزداد الناتج المحلي.

4. ارتبط رأس المال بعلاقة طردية مع إجمالي الناتج المحلي، بنسبة زيادة 0.28% في المتغير التابع (الناتج المحلي)، رأس المال الذي يعتبر نموه من العوامل المؤثرة في النمو الاقتصادي، إذ يشمل نمواً في رأس المال العيني والمادي.
5. الائتمان المصرفي يؤثر إيجابياً بنسبة 0.19% على الناتج المحلي، وبهذا يتضح أن للنمو في القطاع المصرفي أو زيادة التمويل الممنوح في الاقتصاد دور في زيادة النمو الاقتصادي ممثلاً في الناتج المحلي ولكن ليس بنسبة كبيرة، هذا يرجع لضعف نسبة الائتمان إلى الودائع والناتج عن تطبيق لتعليمات سلطة النقد بالتقيد في منح الائتمانات المصرفية.
6. لمتغير الوهمي (الاستقرار السياسي) يرتبط عكسياً بالناتج المحلي الإجمالي ينخفض بمقدار 0.08% في حال عدم وجود استقرار سياسي.

ثالثاً: دور القطاع المصرفي في تمويل التنمية:

من خلال النتائج التي توصلت إليها الدراسة يتضح أن للقطاع المصرفي دور هام في تمويل التنمية الاقتصادية الفلسطينية ولكنه ليس بالشكل المطلوب، و يتضح أثر الائتمان المصرفي على النمو الاقتصادي من خلال قيمة مرونة الإنتاج بالنسبة للائتمان المصرفي في دوال الإنتاج على مستوى الاقتصاد، حيث إن زيادة الائتمان المصرفي الممنوح للاقتصاد الفلسطيني كان إيجابياً على النمو الاقتصادي، فإذا زاد الائتمان المصرفي بنسبة 1% تؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي بنسبة 0.19%، أي إذا حدثت زيادة في الائتمان المصرفي بمقدار مليون دولار فإن ذلك سيؤدي إلى زيادة الناتج المحلي بمقدار 190 ألف دولار فقد، إلا أن هذه نسبة ضئيلة مقارنة مع ما يساهم به الناتج المحلي في القطاع المصرفي، حيث تصل هذا النسبة إلى 1.58% أي أضعاف ما يساهم به القطاع المصرفي.

ومما سبق نستنتج وجود علاقة سببية بالاتجاهين مع وجود نسبة مساهمة أكبر من الناتج المحلي للقطاع المصرفي، هذا يعكس ضعف مساهمة القطاع المصرفي في التنمية الاقتصادية الفلسطينية خلال فترة الدراسة.

7.4 التوصيات

بعد أن توصلت الدراسة إلى نتيجة هامة وهي أن للائتمان المصرفي أثر إيجابي على النمو الاقتصادي في فلسطين، و لكن هذا الأثر لم يكن كافياً في إحداث دفعة قوية للاقتصاد، وعلى ضوء النتائج السابقة تطرح الدراسة بعض التوصيات للجهات المختصة التي يمكن أن تساهم في

تفعيل أكبر للقطاع المصرفي في تحقيق الهدف الاقتصادي المرغوب وهو إحداث تنمية اقتصادية، وأهم هذه التوصيات ما يلي:

أولاً: التوصيات الموجهة بسلطة النقد الفلسطينية:

1. ضرورة قيام سلطة النقد بتكثيف جهودها من أجل بناء نظام مصرفي سليم و آمن من خلال تطبيق المعايير المصرفية الدولية وفي مقدمتها الإفصاح عن المعلومات المالية لديها خاصة ما يتعلق عن معلومات حول أسعار الفائدة ومعدل الالهلاك، والعمل على تشكيل لجان من أجل تقدير رأس المال داخل الاقتصاد الفلسطيني.
2. الالتزام أكثر ببرامج الإصلاح الهيكلي وربطها مع البرامج المتعلقة بالإصلاح الاقتصادي والمالي والتشريعي، فحين تتوفر البنية التشريعية والمالية الجيدة لعمل القطاع الخاص والعام هذا سيجشع الأفراد على إيداع أموالهم لدى المصارف .
3. العمل على دمج المصارف الصغيرة وزيادة فروع المصارف في المناطق الريفية سيعزز من إمكانية زيادة منح التسهيلات الائتمانية، مما سينعكس إيجابيا على زيادة حجم التسهيلات الممنوحة للاقتصاد وبالتالي دفع عجلة النمو في الدولة.
4. تطوير أنظمة العمليات المصرفية بما يتناسب والأوضاع الجديدة التي تطرأ على الاقتصاد، هذا من خلال تعديل نسب وشروط منح الإقراض.
5. تقديم قروض متوسطة وطويلة الأجل بأسعار فائدة محفزة ومناسبة تعمل على خلق فرص استثمارية توفر حافزا للمصارف لتمويلها والحصول على هامش ربحا مناسب وتحقق فرصا واعدة بتحقيق نمو اقتصادي وبالتالي ستكون مفيدة للاقتصاد أكثر من القروض قصيرة الجبل والتي في معظمها تؤخذ لتلبية حاجات استهلاكية.
6. نشر الوعي والتثقيف المصرفي للجمهور بأهمية الادخار والإيداع لدى المصارف مقابل أسعار مجزية هذا سيعزز من فرص الاستثمار من خلال عرض النقد المتوفر من زيادة ودائع العملاء.
7. التأكيد على ضرورة توزيع التسهيلات المصرفية للقطاعات ذات الأهمية النسبية في الناتج المحلي وذلك تحقيقا للتوازن في الاقتصاد حيث تقلل من جانب القطاعات التي لا تساهم في الاقتصاد.

8. إن عدم وجود عملة وطنية يحد من أي دور فعال للسياسة النقدية على الائتمان المصرفي، كما أن حصر التعامل بعملة واحدة من بين الثلاثة المتداول بها من شأنه أن يعرض المصارف لأخطار أسعار الصرف مما قد يلحق ضرر بالجهاز المصرفي، فيجب هنا أخذ أسعار الصرف بعين الاعتبار.
9. قيام سلطة النقد بإنشاء شركة مالية تعمل على حشد المدخرات، تقوم فكرتها على المتاجرة بالهوامش وتكون ذات طابع رسمي لتحفز الجمهور على توظيف أموالهم لدى هذه الشركة.
10. لا يمكن الحديث عن النمو والتنمية الاقتصادية بدون أن نقوم بتعزيز دور البحث العلمي، حيث يجب تدعيم وتطوير مراكز البحث العلمي داخل سلطة النقد بهدف توفير بيانات ومعلومات تساعد إدارة المصارف على اتخاذ قراراتها من جهة وتساعد العملاء والمستثمرين في قراراتهم وكذلك تخدم الباحثين المهتمين بالمجال المصرفي.

ثانياً: التوصيات الموجهة إلى السلطة الوطنية الفلسطينية:

1. تكثيف جهود الحكومة مع سلطة النقد من أجل إيجاد بيئة ملائمة للتسهيلات المصرفية وذلك بالتنسيق بين سياسات سلطة النقد والسياسة المالية للدولة، من أجل عدم تعارض الأهداف بينهما.
2. إتباع سياسة مالية تؤدي إلى عرض مناسب للمدخرات وتوفر طلباً مناسباً، وتشجع على قيام مؤسسات مصرفية كبيرة تتمتع بالكفاءة والقدرة على تنشيط الطلب والعرض على الائتمان.
3. العمل على توفير الأمن للمستثمرين باعتباره شرطاً لازماً لتوفر الاستثمارات، إذا كلما عانى الاقتصاد من اختلالات تقلل نسب الاستثمار في الدولة.
4. العمل والتنسيق مع سلطة النقد بإنشاء مصارف استثمارية متخصصة في المجال الزراعي والصناعي والإسكاني، وذلك من خلال القروض التجميعية - أي من أكثر من بنك - والتي تقوى فرص الاستثمار لدى القطاع المصرفي.
5. ضرورة إنهاء الانقسام بين الضفة وغزة الذي يؤثر سلباً على أداء الاقتصادي في الدولة.

ثالثاً: التوصيات الموجهة للباحثين:

توصي الباحثة بدراسة المواضيع التالية:

1. محددات الطلب والعرض على الائتمان المصرفي في فلسطين.
2. تقدير دالة تكاليف الإنتاج للقطاع المصرفي الفلسطيني.
3. دور القطاع المصرفي في حشد الودائع وتوظيفها لصالح التنمية الاقتصادية الفلسطينية.
4. دور القطاع المصرفي في إدارة السيولة في الاقتصاد الفلسطيني.

المراجع العلمية

عنوان الكتاب
الزبيدي، حمزة (2002)، إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني، عمان، الأردن، الطبعة الثانية.
السميري، محمود (2006)، اقتصاديات النقود والبنوك، الطبعة الأولى، غزة، فلسطين.
السويدي، عبد القادر (2002)، سياسات التنمية والتخطيط الاقتصادي، أسبوط.
السيدي، صلاح الدين (2004)، قضايا مصرفية معاصرة: الائتمان المصرفي، الضمانات المصرفية، الاعتمادات المستندية، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى.
القرشي، مدحت (2006)، نظريات الاقتصاد الكلي، عمان، الأردن، الطبعة الأولى.
القرشي، مدحت (2007)، التنمية الاقتصادية نظريات سياسات وموضوعات، عمان، الأردن، الطبعة الأولى.
حسين، عادل وآخرون (2001)، التنمية العربية الواقع الراهن والمستقبل، عمان، الأردن، مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة كتب المستقبل العربي، الطبعة الأولى.
حشيش، عادل (2004)، أساسيات الاقتصاد النقدي و المصرفي : دراسة للمبادئ الحاكمة لاقتصاديات النقود والبنوك والائتمان، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر، الطبعة الأولى
خلف، فليح (2006) التنمية والتخطيط الاقتصادي، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، جدارا للنشر.
سليمان، عبد الواحد (2000)، الائتمان التجاري و التسهيلات المصرفية و كيفية الحصول عليه، الإسكندرية، مصر، الطبعة الأولى.
سمارة، أحمد وآخرون (2002) اقتصاديات التنمية مفاهيم وسياسات، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى.
عبد المنعم، السيد علي (2008)، الاتحاد النقدي الخليجي والعملة الخليجية المشتركة، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان.
عجمية، عبد العزيز، (2003)، التنمية والتخطيط الاقتصادي، الإسكندرية، مصر، الطبعة الأولى، الدار الجامعية للنشر.
عجمية، عبد العزيز، الليثي، محمد علي (2001)، التنمية الاقتصادية، الإسكندرية، مصر، الطبعة الأولى. الدار الجامعية للنشر.
عريقات، حربي (1992)، مبادئ في التنمية والتخطيط الاقتصادي، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، دار الفكر للنشر.
عكاشة، محمود، استخدام نظام SPSS في تحليل البيانات الإحصائية، الطبعة الأولى، غزة، مارس 2002م.
كامل، صلاح عبد الله (2008)، الائتمان المصرفي و القروض المصرفية الأزمة و الحل الائتمان المصرفي و القروض المصرفية، القاهرة، مصر، الطبعة الثالثة.
ماير، توماس، (ترجمة أحمد بديع بليح) (1996)، النقود والبنوك والاقتصاد، الرياض، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى.
معروف، هوشيار (2005)، دراسات في التنمية الاقتصادية (استراتيجيات التصنيع والتحول الهيكلي)، عمان، الأردن، الطبعة الأولى.
مقداد، محمد، قفة، بشير (2009)، مبادئ الاقتصاد الجزئي، غزة، فلسطين، الطبعة الأولى.

ثانيا: الدوريات و أوراق العمل:

عنوان الدورية
الشميمي، محمد (2009)، صيغ التكامل الاقتصادي، مجلة الحوار المتمدن، العدد 2538.
الصوراني، غازي (2006)، واقع التجارة في قطاع غزة والضفة الغربية، غزة، فلسطين.
الصوراني، غازي (2009)، الحصار والانقسام وآثارهما الاقتصادية والاجتماعية على قطاع غزة، غزة، فلسطين.
الطباع، ماهر (2009)، ماذا بعد الحرب على قطاع غزة، صحيفة القدس، 2009/8/8.
الطباع، ماهر (2010)، جراء الحصار خسائر غزة في نهاية 2011.

المصري، حنان، القطاع المصرفي بعد الاصلاحات الهيكلية الدولية، العربية، 2012.
المعهد العربي للتخطيط (2009)، <u>دور القطاع التمويلي في التنمية</u> ، سلسلة دورية تعني بقضايا التنمية في الدول العربية، العدد 85.
الموسوعة الفلسطينية، القسم الثاني، المجلد الأول، 1990
النجار، أسامة، <u>القطاع المصرفي الفلسطيني</u> ، " تعريفه أهميته تطوره وآفاق المستقبل"، جريدة القدس، 2010/8/4.
الوزير، جهاد (2012)، ندوة علمية بعنوان التطورات المالية والاقتصادية للقطاع المصرفي الفلسطيني في ضوء الازمة المالية العالمية، 2012/1/3.
بسيسو، فؤاد (2005)، <u>مرتكزات أساسية لتفعيل دور القطاع المصرفي</u> ، ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر الاستثمار والتمويل في فلسطين بين آفاق التنمية والتحديات المعاصرة، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.
حياة بن اسماعيل، وسيلة السبتي (2006)، <u>التمويل المحلي للتنمية المحلية نماذج من اقتصاديات الدول النامية</u> ، ورقة عمل مقدمة لمؤتمر سياسات التمويل و أثرها على الاقتصاديات والمؤسسات، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير، جامعة محمد خيضر، الجزائر.
خريوش، علي، الزعبي، خالد وآخرون (2004)، <u>العوامل المؤثرة على درجة الأمان المصرفي الأردني دراسة ميدانية</u> ، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، الاقتصاد والإدارة.
شاهين، علي، صباح، بهية (2010)، <u>أثر إدارة المخاطر على درجة الأمان في الجهاز المصرفي الفلسطيني</u> ، ورقة عمل مقدم لمؤتمر رؤية تنمية لمواجهة آثار الحرب والحصار على قطاع غزة، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.
طه، أحمد (2000)، <u>الائتمان المصرفي و دوره في دعم قطاعات الاقتصاد</u> ، مركز المعلومات الفلسطيني
علي، شاهين (2006)، <u>دور القطاع المصرفي في تنمية الاقتصاد الفلسطيني</u> ، ورقة عمل مقدم لمؤتمر تنمية وتطوير قطاع غزة بعد الانسحاب، كلية التجارة، بالجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.
عودة، سيف (2006)، <u>التسهيلات الائتمانية الممنوحة من المصارف العاملة في الجهاز المصرفي الفلسطيني وفعاليتها في تنمية القطاعات الاقتصادية</u> ، ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر تنمية وتطوير قطاع غزة بعد الانسحاب الإسرائيلي، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.
عودة، سيف (2011)، <u>دور القطاع المصرفي في تنمية الاقتصاد الفلسطيني</u> ، ورقة عمل، سلطة النقد الفلسطينية، دائرة الأبحاث والسياسات النقدية.
مقداد، محمد، حلس، سالم (2005)، <u>دور البنوك الإسلامية في تمويل التنمية الاقتصادية في فلسطين</u> ، مجلة الجامعة الإسلامية، (سلسلة الدراسات الإنسانية) المجلد الثالث عشر، العدد الأول.
مكحول، باسم (2002)، <u>قطاع الخدمات ودوره في التنمية الاقتصادية الفلسطينية</u> ، مركز أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس).
نوفل، أسامة (2003)، <u>الحسابات القومية الفلسطينية تحليل المؤشرات</u> ، ورقة عمل مقدمة إلى مركز المعلومات الفلسطيني.

ثالثاً: النشرات الرسمية:

عنوان النشرة
الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، التقرير السنوي، 2001.
الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، التقرير السنوي، 2003.
البنك الدولي، التقرير السنوي، 1991.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، التقرير السنوي، 2005.
الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، التقرير السنوي، 2010.
الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح القوى العاملة، 2009.
الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح القوى العاملة، 2011.
سلطة النقد الفلسطينية، الاستقرار المالي، 2010.
سلطة النقد الفلسطينية، التعميم: رقم (98/أ/20)، 1998.
سلطة النقد الفلسطينية، التقرير السنوي، 1996.
سلطة النقد الفلسطينية، التقرير السنوي، 1998.
سلطة النقد الفلسطينية، التقرير السنوي، 2004.
سلطة النقد الفلسطينية، التقرير السنوي، 2007.
سلطة النقد الفلسطينية، التقرير السنوي، 2009.
سلطة النقد الفلسطينية، التقرير السنوي، 2010.
سلطة النقد الفلسطينية، المراقب الاقتصادي، العدد ، 22، 2007.
سلطة النقد الفلسطينية، المراقب الاقتصادي، العدد ، 27، 2011.
سلطة النقد الفلسطينية، تقرير التضخم، 2010.
صندوق النقد الدولي، التقرير السنوي، 1998.
قانون المصارف الجديد، رقم (9)، سنة 2010، فلسطين.
منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، التقرير السنوي، 2008.
منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، التقرير السنوي، 2010.
وزارة الاقتصاد الوطني الفلسطينية، التقرير السنوي، 2005.

رابعاً: المنشورات غير الرسمية:

عنوان النشرة
مركز المعلومات الوطني الفلسطيني، التقرير السنوي، 1994
مركز الميزان لحقوق الإنسان، التقرير السنوي، 2010.
مركز زيتونة للدراسات والاستشارات، التقرير الاستراتيجي، 2006.
مركز زيتونة للدراسات والاستشارات، التقرير الاستراتيجي، 2008.
مركز زيتونة للدراسات والاستشارات، التقرير الاستراتيجي، 2011.
معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، 2010.

خامساً: الرسائل الجامعية:

عنوان الرسالة
أبو الفحم، محمد (2010)، قدرة الاقتصاد الفلسطيني على تحمل أعباء ديونه الخارجية، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح، نابلس، فلسطين.

الخليل، جاسر (2008)، أثر سياسة البنوك التجارية الائتمانية على الاستثمار الخاص في فلسطين، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح، نابلس، فلسطين.
الرفيق، محمد (2007)، أثر التمويل المصرفي الإسلامي على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية والتنمية في الجمهورية اليمنية، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الإدارية، جامعة ذمار، اليمن.
العامري، عادل (2003)، أثر الائتمان المصرفي على النمو الاقتصادي في اليمن (1990 - 2000)، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة اليرموك، الأردن.
العوم، عامر (2003)، قياس دور الائتمان المصرفي الممنوح في النمو الاقتصادي في الأردن في (1985 - 2000)، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، كلية التجارة، عمان، الأردن.
الفليت، خلود (2005)، أثر التسهيلات المصرفية على قطاعات الاقتصاد المختلفة "دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في فلسطين"، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية كلية التجارة، غزة، فلسطين.
القحطاني، إبراهيم (1991)، الأرصدة النقدية الخارجية عنصر من عناصر الإنتاج بالمملكة العربية السعودية، رسالة ماجستير، جامعة فهد، كلية التجارة، الرياض، المملكة العربية السعودية.
المشهوروي، احمد (2006)، تقييم دور المصارف الإسلامية في التنمية الاقتصادية الفلسطينية، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية كلية التجارة، غزة، فلسطين.
جمعون، نوال (2005)، أثر التمويل المصرفي على التنمية الاقتصادية، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة الجزائر، الجزائر.
عبادة، إبراهيم (2003)، معايير النجاح في البنوك الإسلامية، رسالة دكتوراه، كلية الشريعة، جامعة اليرموك، الأردن.
عبدالله، محمد (2009)، دور القطاع المصرفي في التنمية الاقتصادية، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، الجزائر.
علي، بظاهر (2006)، إصلاحات النظام المصرفي الجزائري وآثارها في تعبئة المدخرات وتمويل التنمية، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر.
عودة، سيف (2007)، نموذج قياسي مقترح لتقدير دوال الإنتاج والتكاليف في القطاع المصرفي الفلسطيني، رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، دمشق، سوريا.
عيسى، أمجد (2004)، السياسة الائتمانية في البنوك العاملة في فلسطين، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة النجاح، نابلس، فلسطين.
فرحان، حسن (1991)، دور البنوك المتخصصة في التنمية الاقتصادية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة القاهرة، القاهرة، مصر.
نقد، عبد السلام (2003)، دور الائتمان المصرفي في تمويل قطاع السياحة في الجماهيرية الليبية، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة طرابلس، طرابلس، ليبيا.
يوسف، أحمد (2010)، دور النظام المصرفي في تمويل التنمية الاقتصادية في سورية، رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد، جامعة حلب، سوريا.

سادسا: المقابلات الشخصية:

المقابلة
نوفل، أسامة، وزارة التخطيط الفلسطينية، بتاريخ 2012 / 5 / 9.

The name
AGUNG (2009), I GUSTI NGRAH , "Time Series Data Analysis Using Eviews", John Wiley & Sons (Asia) Pte Ltd.
Alomar, Ibrahim (2002) : <u>Financial Intermediation and Economic Growth, Kansas State University.</u>
Brooks, Chris (2008), <u>introductory econometrics for finance</u> , second edi ,Cambridge university, new yourk,.
Bum and Jeon, (2005), « <u>Demographic Changes and Economic Growth in Korea</u> », <u>SKKU ERIWP- 06/05.</u>
Diz A, <u>Money and Pricies in Argentina, 1935- 1962</u> , Journal of Money and Banking, 1971 pp 245-262
Edgar, Owen (1987), <u>The future of freedom in development world: economic development and political reform</u> (new York : pergamon press, p 15
Gujarati (2004), <u>basic economics, forth the McGraw-Hill companies.</u>
Gürayay,(2007), <u>Financial Development and Economic Growth: Evidence from Northern Cyprus.</u>
Hanh's,(2010), <u>Economic Theory of Bank Credit.</u>
Joan, Bethell (2010), <u>Economic Development Corporation Economic Development Insight</u>
Kammoun & Boujelbene, Relationship between C.E.O Ownership and the debt, international Journal of business and social science, vol.3 No.6;[Special issue-march 2012].centre for promoting ideas, usa.
Kozhan, Roman (2010), <u>Financial Econometrics– with Eviews, Ventus publishing ApS,</u>
Karle E, Case (2009), <u>The principle of Micro-economy, Pearson education.</u>
M.Gills (2007), <u>the role of banking sector in the economy</u> , p20
Miwa, (2000), <u>Bank and economic growth: Implications from Japanese history.</u>
Murry, (2009), <u>The banking sector on economic growth: A case study the Liberian, economy (2004-2009).</u>
Saha, (2010), <u>Role of banking in Indians economy.</u>
Sanusi,(2011),Banks in Nigeria and national economic <u>development.</u>
Sathye, (2000), <u>Efficiency of Banks in a Developing Economy: The Case of India</u>
Taghipour,(2008), <u>The role of banking system development in economic growth, Iran case</u>

ثامناً: المواقع الالكترونية:

عنوان الموقع
الشبكة الفلسطينية للإقراض الصغير والصغير جداً شراكة (2010)، صناعة التمويل الأصغر في فلسطين، العدد 8 ، نسخة الكترونية www.palmfi.ps ، تاريخ التصفح 2012/5/7.
الغفيص، حمد، <u>علاقة التمويل المصرفي بالتنمية الاقتصادية</u> ، الاقتصادية مجلة الكترونية، العدد 5746، (2010/2/15)، www.aleqt.com ، تاريخ التصفح 2012/2/13.
موقع الهيئة العالمية للعمل www.ilo.org
موقع سلطة النقد الفلسطينية www.pma.ps
موقع صندوق النقد الدولي www.imf.org

الملاحق

ملحق (1) تقدير رأس المال.

من الجدير بالذكر ان الباحثة هنا قامت بتقدير رأس المال حسب طريقة ICOR- (Incremental Capital – Output Ratio)¹ بالنسبة لسنوات الدراسة في الاقتصاد ككل. وذلك لصعوبة تقدير قيمة رأس المال (K) لكافة سنوات الدراسة، سوف يتم تقدير قيمة رأس المال باستخدام طريقة نسبة رأس المال إلى الإنتاج ICOR، والتي استخدمت بدراسة لتقدير رأس المال في نموذج سولو لليمن، دراسة (العامري، 2003) في تقدير رأس المال لدالة كوب دوغلاس ضمن محاولة لتحديد اثر الائتمان المصرفي على الاقتصاد اليمني، حيث اعتمدت هذه الطريقة على حساب نسبة رأس المال إلى الإنتاج (ICOR)، باستخدام المعادلة التالية:

$$ICOR = \frac{\sum_r^n Nit}{GDP_n - GDP_r} \dots \dots \dots (5)$$

حيث

- | | |
|------------------|--|
| ICOR | : نسبة رأس المال إلى الإنتاج. |
| Nit | : مجموع صافي التكوين الرأسمالي في السنة t. |
| GDP _n | : الناتج المحلي الاجمالي في نهاية سنوات التقدير. |
| GDP _r | : الناتج المحلي الاجمالي في بداية سنوات التقدير. |

ويمكن من خلال المعادلة رقم (5) تقدير نسبة رأس المال إلى الإنتاج على مستوى الاقتصاد الفلسطيني ككل في السنوات (1995 – 2011) باعتبار سنة 1995 سنة أساس.

¹ تكون نسبة رأس المال إلى الإنتاج بالزيادة في الأصول الرأسمالية (capital assets) التي استحدثت في مؤسسة ما أو في صناعة أو في الاقتصاد القومي في مجموعة خلال فترة زمنية معينة مقسومة على الزيادة التي تحققت في الإنتاج خلال هذه الفترة، أي هو معدل الاستثمار الصافي إلى التغير في الإنتاج. فإذا قلنا إن المعامل الحدي لرأس المال = 3:1 نغني بذلك أن كل زيادة سنوية في الإنتاج بمقدار ليرة واحدة تحتاج إلى زيادة الأصول الرأسمالية، أي زيادة الاستثمار الصافي بمقدار ثلاث ليرات.

ملحق (2) طريقة تحويل البيانات باستخدام طريقة DIZ APPROACH

استنادا لدراسة العامري والذي اختبر بها دور الائتمان المصرفي في الاقتصاد اليمني، نجده استخدم فيها هذه الطريقة نقلا عن كتاب (money and prices in Argentina, 1971) للاقتصادي DIZ، وتتمثل هذه الطريقة التقديرية لتحويل البيانات إلى رعية فيما يلي:

يتم تحويل البيانات السنوية الى بيانات ربعية ضمن هذه الطريقة على النحو التالي:-

$$X_1 = Z_{t-1} + 7.5/12 (Z_t - Z_{t-1})$$

$$X_2 = Z_{t-1} + 10.5/12 (Z_t - Z_{t-1})$$

$$X_3 = Z_t + 1.5/12 (Z_{t+1} - Z_t)$$

$$X_4 = Z_t + 4.5/12 (Z_{t+1} - Z_t)$$

حيث أن:-

Z_t ترمز إلى قيمة المتغير في سنة t .

Z_{t-1} ترمز إلى قيمة المتغير في السنة السابقة للسنة t .

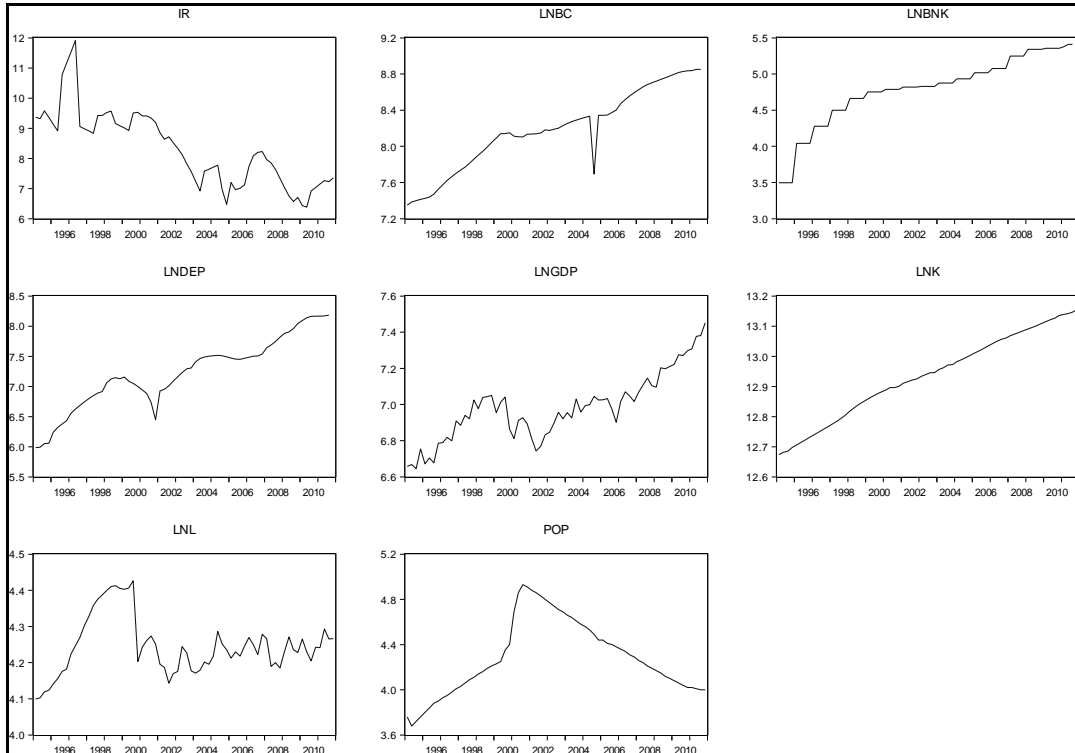
Z_{t+1} ترمز إلى قيمة المتغير في السنة اللاحقة للسنة t .

X_i القيمة الخام للربع i قبل التعديل، $i = 1, 2, 3, 4$.

حيث أن مجموع الأوزان النسبية يساوي 12/24.

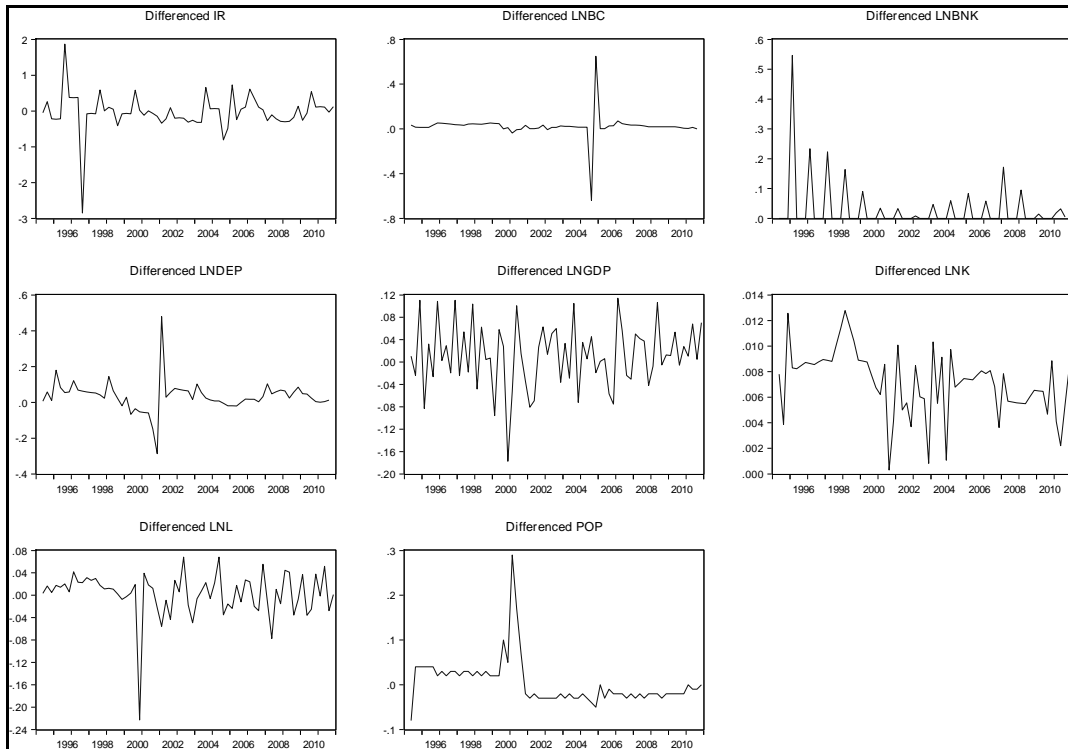
ملحق (3) السلاسل الزمنية.

السلاسل الزمنية في المستوى (Level)



المصدر: برنامج Eviews

السلاسل الزمنية في الفرق الاول



المصدر: برنامج Eviews